مركز البحوث والاستشارات
المكتبة

دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال

مكتبة مركز البحوث

المجلد الثالث خريف ١٩٦٧
العدد الثانى

مجلة علمية ليبية

يصدرها مركز الأبحاث الأقتصادية وإدارة الاعمال
بكلية التجارة والأقتصاد ، الجامعة الليبية بنغازى

المطبعة الاهلية ـ بنغازى

المحتـــويات

مقـــالات

صفحة

الائتمان الزراعى ومدى تقدمه فى المملكة الليبية ١
الدكتور مقبل جميعى

استخدام النسب المحاسبية فى دراسة القوائم المالية ٢٩
الدكتور محمد السيد غباشى

تعليقات ومراسلات

رأى فى رقابة دستورية القوانين ٥٩
الدكتور اسماعيل ميرزا

ملاحظات حول الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة المعمول بها فى المملكة الليبية ٧٩
الدكتور محمد عاطف البرقاوى

فى طريقنا الى عـام ١٩٧٧ . . . . . ٩٣
الدكتور على رفاعة الانصارى

ملخصـــات

تطور اقتصادى مع عرض محدود من رأس المال تطبيق على الاقتصاد الليبى . ١٠٣
للاستاذين هجنز ورويز

تفسير مختصر لبعض نماذج التطور الاقتصادى الحديث ١٠٨
الدكتور على احمد عتيقة

الائتمان الزراعى

ومدى تقدمه في المملكة الليبية

للدكتور مقبل جميعى *

كان للاكتشافات العلمية التى تمت فى القرن التاسع عشر والتقدم الصناعى الذى نتج عن هذه الاكتشافات وتحسن طرق المواصلات الذى صاحبها أبعد الأثر فى جميع الدوائر الاقتصادية عموما ، والمسائل الاقتصادية خصوصا .

وقد كان الزارع قديما يعيش منعزلا قانعا تخرج له أرضه ما يسد مطالبه، فاذا زاد عن حاجته شيء ذهب به الى السوق المحلية لبيعه أو المقايضة عليه .

ثم ان الزارع كان يجتهد فى ان يحجز من محصول أرضه ما عسى ان يحتاج اليه من بذور وكانت حاجات الزراع أنفسهم قليلة جدا ولهذا كان التبادل محدودا .

فلما زاد العمران وتكاثر السكان زادت حاجتهم الى المواد الغذائية وتعددت مطالبهم تدريجيا ، سعوا للحصول على حاجاتهم من الجهات البعيدة ، وسهل لهم ذلك تقدم الملاحة ، وازدياد السفن التجارية وانتشار السكك الحديدية وما اليها من طرق الاتصال .

وبذلك خرج الزراع عما درجوا عليه من آلاف السنين . واضطرتهم الظروف الحديثة الى ترك العزلة والبعد عن تيارات الحياة . ثم ان زيادة الطلب على

---

* استاذ بكلية التجارة والاقتصاد ورئيس قسم ادارة الاعمال بالكلية .

منتجات الارض دفعت الزارع الى التفكير فى الحصول على أكبر غلة ممكنة ، فبدأ يستعمل المخصبات الطبيعية ، ثم هداه العلم الى الاسمدة الكيماوية والآلات الزراعية ، وبذلك تبدل نظام الحياة تبدلا تاما وأصبح لزاما عليه ان يسعى لايجاد انظمة جديدة توافق الظروف الحديثة وتسهل عليه مجاراتها والقيام بما تفرضه من تكاليف ومطالب .

أمام هذه الظروف وجد الزارع نفسه محتاجا الى موارد جديدة ليس فقط لشراء الآلات الزراعية والاسمدة واصلاح الارض واقامة المبانى بل ليسد بها حاجة الزراعة المستمرة .

واستلزمت زيادة الانتاج زيادة اليد العاملة فأعوزه المال ليدفع الاجور ولم يعد من المستطاع الاكتفاء بالمزارع الصغيرة فاخذ ينشىء المزارع الواسعة التى تتطلب النفقات الكثيرة والعدة الكافية وبذلك وجد الزارع نفسه ــ كالصانع والتاجر ــ مضطرا الى البحث عن المال لتمويل زراعته فى الوقت العادى . وليتمكن من الاستمرار فى استغلال أرضه فى سنى القحط ، وليستطيع الاحتفاظ بمحصولاته اذا هبطت اسعارها وتدفقت فى الاسواق لبيعها بسعر أحسن حينما يقل المعروض ويزداد الطلب .

وشعرت جميع الاقطار المتمدينة بضرورة تنظيم الحياة الاقتصادية الزراعية تنظيما يكفل أمداد الزراع بما يفتقرون اليه من الأموال ، وبدأ رجال الاقتصاد يدبرون الوسائل التى تسهل اقراض الزراع باسعار معتدلة فى الاوقات التى يحتاجون فيها للمال . ومن هنا نشأ فى ميدان الأقتصاد ما يسمى « بالائتمان الزراعى » اذ انه كثيرا ما ذهب الزارع المسكين ضحية المرابين فاحتياجه للمال وعدم تنظيم المؤسسات الخاصة بالائتمان الزراعى اضطره الى الذهاب اليهم . وكان الثمن الذى يدفعه غاليا جدا .

قال لويس ديران فى احدى رسائله عندما كان يجمع المعلومات لاخراج كتابه فى الائتمان الزراعى « مما لا شك فيه ان الزراعة لا يمكنها ان تحصل على

الائتمان Credit الا اذا خضعت لقانون العرض والطلب • وتتوقف السلف التى تمنح للزراعة على وفرة رؤوس الاموال فى سوق العملة • وعلى الضمانات التى يمكن تقديمها لأرباب الأموال ، وفى مقدور القانون أن يسهل ايجاد الضمانات على شكل الرهن الحيازى للمنقول والامتياز وغير ذلك • ففى استطاعـة القانون الصالح أذن أن يساعد الاقراض الزراعى ، كما أن القانون الناقص يعرقل نموه بحسب ما يسمح نظام الملكية والحقوق الناشئة للمزارعين بمقتضى عقد الايجار • ثم ان روح الاقدام فى الافراد قد تؤدى الى ايجاد مؤسسات ومصارف للاقراض تقوم بحاجات الزراعة جميعها أو بعضها : ان غرض الائتمان واحد من الناحيـة النظرية ولكن الخلاف يظهر فى الناحية العملية — خلاف فى الشكـل على الاقل اذا لم يكن فى الجوهر — وذلك بسبب ما تقتضيه الحالات المتنوعة التى يجـد المقترضون أنفسهم أمامها » •

ان ما رميت اليه فى هذه المقدمة الصغيرة هو ان اظهر ما يأتى :—

١) أن الربا لا يكافح بتحديد سعر الفائدة ، بل عن طريق تنظيم الائتمان •

٢) ان الزراعة تحتاج الى المال ، ولا سبيل الى ذلك الا بمؤسسات مخصصة•

لقد تم فى معظم الأقطار التفريق بين الفائدة المشروعة التى تتعادل مع مـا ينتجه النقد على وجه عام • والفائدة غير المشروعة التى يطلق عليها « الربا » وهى الفائدة الزائدة على هذا الانتاج • وذلك بتحديد سعر الفائدة • ذلك لأن الربـا يذهب فى غالب الاحوال بكل ما يملك المستدين من مال • اذ أن الدائن يتحكـم عادة فى سعر الفائدة التى يقدمها للمدين ويغالى فى ذلك حتى يصبح من الصعب على هذا الأخير أن يقوم بوفاء دينه ، فيصير الدين بعد تجديده مرتين أو ثلاث مرات مبلغا كبيرا بالنسبة للدين الأصلى • ولا يلبث الدائن ان يطالب المديـن ويشتد فى الطلب حتى يضطر المسكين الى التنازل عن أملاكه ، ولا يستطيـع القانون انقاذ المدين فى هذه الحالة ، لأن سعر الفائدة محدد ومتفق عليه •

ثم ان الدائن يستطيع — فى حالة ما اذا تعذر عليه طلب ٥ أو ٦ أو ٩٪ —

عند تقديم سلفة قدرها ١٠٠ جنيه مثلا ، أن يضطر مدينه الى ان يوقع أقرارا عن قرضه بمبلغ ١١٠ جنيهات أو ١٢٠ جنيها ، وفى هذه الحالة لا يهمه تحديد سعر الفائدة لأنه يكون قد كسب بهذا الأجراء ما يريده وزيادة .

وليس الذى يقرض النقود وحده الذى يستطيع أن يعامل بالربا ، بل يستطيع كل تاجر ان يكون مرابيا ، وذلك بأن يمنح المشترى الذى يعجز عن أن يدفع الثمن فورا أجلا نظير رفع الثمن ، فاذا فرضنا ان ماشية ثمنها فورا ١٠ جنيهات باعها التاجر بأحد عشر جنيها تدفع فى ثلاثة أشهر ، فيكون ربحه من التأجيل فى هذه الحالة بنسبة ٤٠٪ ومن الصعب جدا أن يكشف عن هذا النوع من الربا ، لان أثمان اكثر البضائع ليست محددة .

ولهذا فليس بغريب أن تؤدى تصرفات بعض التجار الى نفس النتائج السيئة التى تنتج عن تصرفات المرابين الذين اتخذوا الربا مهنة لهم .

فطريق التغلب على الربا هو أن يسهل لكل فرد الحصول على المال اللازم، وذلك بانشاء مؤسسات ومصارف محترمة تقرض بشروط معقولة ، ولما كان الدائنون يستغلون حاجة المدين الملحة الى المال ، فينبغى البحث عن السبيل لأجابة المقترض الى حاجته دون أرهاق أو خطر على ثروته .

واذا قارنا بين التاجر والزارع وجدنا ان التاجر يجد تسهيلات كثيرة فى الحصول على المال وذلك بواسطة الكمبيالات مثلا التى يصير دفعها فى مدى شهر أو اثنين أو ثلاثة اذ يستطيع صاحب الكمبيالة ان يخصمها فى احد البنوك ويحصل بدوره على ما يحتاجه اذا اضطره الحال . أما الزارع فيغلب ان تكون حاجته للمال لاجل طويل نسبيا ، اذ ان ما نسميه السلف لأجل قصير فى الأئتمان الزراعى ، أنما هو المال المستخدم فى شراء البذور أو الاسمدة أو نفقات الزراعة ، لذلك لا يجد الزارع نقودا يسد بها دينه الا فى موسم الحصاد ، أى بعد ستة أو تسعة أو عشرة شهور أو أكثر من ذلك فى بعض الاحيان ، اذا كان انتاج الزراعة ضئيلا ، واذا مست بالزارع الحاجة الى شراء المواشى أو الآلات الزراعية

لخدمة أرضه ، فلا بد له من الانتظار سنين حتى يستطيع سداد الثمن من غلة أرضه التى لا يعلم الا الله وحده ماذا يكون انتاجها ، فاذا كان المقترض من كبار الملاك فان حالته الشخصية ضمان للبنك الذى يقدم له السلف ، ولكن أى ضمـــان يستطيع أن يقدمه المالك الصغير أو المزارع الرقيق الحال ؟

ومن المعلوم أن المبالغ التى تقدم قروضا تزيد بنسبة زيادة ثروة المقترض ، فالمالك الذى يمتلك أرضا بمبلغ ٢٠٠ جنيه يجد صعوبة فى الحصول على قرض بـ ٤٠ جنيه ، أى بنسبة خمس الثروة (ثروته) فى حين ان من يمتلك عقارا بمبلغ ١٠ آلاف أو ١٥ ألف جنيه يجد من يقرضه بنسبـــة نصف عقاره أو أكثر ، لان الغالب أن يكون الرجل الثرى قادرا على أن يوظف ما اقترضه من المـــال فى أعمال منتجه يطمئن لها الدائن بعكس الفقير الذى يقترض لكى يستهلك ما اقترضـــه لنفسه .

ولبنوك الخصم أسباب وجيهة فى رفض مساعدة صغار الملاك أو المزارعين ، ولهذا كانت سبل الأقتراض ـــ فيما مضى ـــ قليلة بالنسبة لهم الى درجة أنهـــم كانوا يخجلون ان يتقدموا بطلبات بشأنها ، فمن شعر منهم بعسر ذهب الى المرابى خلسة وقضى حاجته ، وكان يدفع سعرا عاليا وينتهى الأمر عادة الى نزع أملاكه، وبذلك كانت نتيجة نقص المؤسسات الخاصة بالائتمان الزراعى وبالا على صغـــار المزارعين .

وقد ظن الناس فى أول الامر ان تأسيس بنك عقارى يكفى لأن يحل هـــذه المسألة المحزنة ولكنهم لم يلبثوا ان تحققوا انه لم يستفد من هذا الا كبار الملاك ومتوسطو الحال منهم ، ولم يكن فى وسع المالك الصغير ان يحصل الا على مبلـــغ ضئيل مقابل رهن جميع أملاكه ، واستحال الأمر على المزارع المستأجر لأنه لا يملك ما يقدمه للرهن .

ثم أدرك الناس بعـــد ذلك ان الزارع يحتـــاج الى سلف لشراء البذور أو الاسمدة أو لنفقات الزراعة وما الى ذلك ، ويكون السداد على المحصـــول أى

لآجل قصير، وهذا أمر كان متعذرا لأن الرهن العقارى يتطلب مصاريف واجراءات طويلة ، فاذا امكن عمل مثل هذه القروض فأنه يغلب ان يعجز الزارع عن ان يسدد ما اقترضه من محصول الزراعة التى استدان من أجلها • وقد يلزم لذلك بضع سنين ، وليس فى ذلك خير للفلاح بل هو وبال عليه لأنه يقترض تبعا لذلك ولا يلبث ان يجد نفسه واقعا بين مخالب الدين •

فاذا أردنا مساعدة الزارع حقيقة فعلينا أن نقدم له قرضا شخصيا أو على منقول ، كالآلات الزراعية والمواشى والحاصلات الزراعية ، بشروط مخصوصة ، اذ يكون تسليم هذه الآلات والمواشى الضرورية للمدين موضع بحث ، فيمكن بقاؤها تحت يد المدين كما هو الحال فى بعض البلاد كالمانيا وايطاليا وغيرها •

وأذن فلا يمكن ان يقوم بتقديم قروض شخصية أو على منقولات لصغار الزراع الا مؤسسات مخصوصة ، لما فى هذه العمليات من أخطار عدة على بنوك الخصم مثلا اذا قامت بها •

وهذا النوع من التسليف هو الذى يطلق عليه الائتمان الزراعى وهو غير الائتمان العقارى ويختلف عنه من الوجهة الاقتصادية ، وفى تكييفه القانونى ، وفى المؤسسات التى تقوم بتحقيق أغراضه ، وأهم ما بينهما من الفروق هو ما للأئتمان الزراعى من نطاق أوسع للقيام بتقديم المساعدة الفعلية لصغار المزارعين •

وقد سبقت الاشارة الى خطأ كل من يحسب ان الائتمان العقارى يفى بغرض الائتمان لصغار المزارعين أى يقوم مقام الائتمان الزراعى ، نعم انه لا يمكن القول بأن الائتمان الزراعى يتعارض مع الائتمان العقارى ، لان ما يتعارض حقيقة مع الائتمان العقارى هو كل من التسليف على منقول والتسليف الشخصى ، فان كلا من هذه الانواع الثلاثة تتميز بضمانة مختلفة وهى أرض ومنقول وشخص •

فاذا كان الزارع غير قادر على تقديم الضمان الاول وهو الارض بأن كان مستأجرا مثلا فماذا يفعل ؟

ولكى نستطيع أن نعرف الائتمان الزراعى يجب ألا نعرفه تعريفا ضيقـا ، فهو يختلف تبعا لحاجة الزراع الى المال ، فقد يراد به استغلال الأرض واصلاحها او أقامة المنشآت الثابتة عليها ، فهو اذن شخصى او على منقول او عقارى •

فاذا كان الغرض منه النوع الاخير ، أى العقارى ، فيمكن الحصول عليه من مؤسسات عدة كالعقارية والتجارية ، أما اذا كان شخصيا او على منقول فلا مفر من أنشاء مؤسسة خاصة ، وقد تستطيع بعض المؤسسات التى تقوم بعمليات التسليف لأنواع مختلفة ، كما تستطيع مؤسسات الائتمان الزراعى أن تقـوم بعمل الائتمان العقارى الزراعى أيضا ، الا أنه يحسن التخصيص فى مثل هـذه الأحوال ، ويمكن القول أجمالا أن الائتمان الزراعى هو الذى يشمـل تسليف الزراع جميعا ، ملاكا كانوا أو مستأجرين لآجال طويلة أو متوسطة أو قصيرة •

يتضح مما تقدم أنه ليس هناك بد من تنظيم طـرق الائتمان الزراعى كى يحصل الفلاح على ما يحتاجه من المال لزراعته بعيدا عن المرابين لكى يستطيـع الاستمرار فى استغلال أرضه ، فيطرد نجاح زراعته ، والزراعة هى الثروة الحقيقية كما قال الفيزيوكرات •

وقد قال فريدريك الاكبر « الزراعة أول الفنون وبدونها لم يكن ليوجـد تاجر ولا شاعر ولا فيلسوف ، هى الثروة الحقيقية التى تأتى من الارض » ولم يفت ذلك الغالبية العظمى من الدول والمفكرين فيها مثل المانيا وايطاليا وفرنسـا واسبانيا وبلجيكا وغيرها من البلدان ، فقام كل منها بتجارب أدت الى نتائج لم تكن لتفى بالغرض المطلوب فى أول الأمر ، فبدأ معظمها من حيث بدأت الاخـرى متحسسة فى ذلك موضع الداء الذى يشكو منه الفلاح ، فغيرت وبدلت فى الأنظمة والقوانين الى ان نجحت فى الوصول الى ما يبتغيه الزارع ، وهو الحصول على البذور والتقاوى والأسمدة ومصاريف الزراعة التى يقوم بسدادها عنـد جنى المحصول دون أرهاق فى أجراءات او رهن الأرض أو دفع فوائد باهظة تصل الى حد الربا الذى يذهب بكل ما يرجو الزارع أن يحصل عليه من فائدة . وهذا ما يسمى « بالائتمان الزراعى الحقيقى أو البحت » •

فالمانيا مثلا وهى أول من فكر فى الائتمان الزراعى ابتدأت بالتسليف العقارى فأنشأت الى جانب المؤسسات التى تضمنها الحكومة او المقاطعات أو الشركات الكبرى ، شركات تعاون للملاك تسمى باللاندشافتن Landschaften ويرجع تأسيس هذه الشركات الى عهد فريدريك الثانى ، فقد كان أشراف البروسيين غارقين فى الدين بعد حرب السبع سنين (١٧٥٦ — ١٧٦٣) ، وكان سعر التسليف العقارى مرتفعا جدا ، ولذلك رأى فريدريك — بناء على اقتراح أحد اعيان برلين واسمه بهرنج Buhring ان يلزم الأشراف فى بعض المقاطعات مثل سيلسيا ومارش Marches وغيرها بتكوين جمعية زراعية تكون جميع معاملاتها مضمونة بجميع ممتلكاتهم ، وبذلك يمكنهم الحصول على مالم يكن فى استطاعتهم الحصول عليه كأفراد ، فينتفع جميع الأعضاء • وتتميز هذه الجمعيات بأن أعضاءها من الأشراف ، وبأنها كانت الزامية ، بمعنى أن الملاك الذين لم يكونوا فى حاجة الى الاقتراض كانوا أعضاء يلزمون بأن يندمجوا فى هذه الجمعيات على حد سواء مع المقترضين ، وهذه ضمانة اضطرارية • ولم تكن هذه الجمعيات دائنة للمقترضين او مدينة للمقرضين ، بل كانت فقط ضامنة متضامنة ، ولا تتدخل الا فى حالة عدم الدفع •

وقد تغير بعد ذلك نظام جمعيات اللاندشافتن فتحول بعضها تدريجيا، واعتنق البعض الآخر مذاهب مختلفة — ذلك أن اللاندشافتن التى تأسست فى القرن التاسع عشر لم تفرق بين الاشراف والعامة — لأنها سمحت للعامة أن يكونوا اعضاء بها ، اسست بجانبها جمعيات للملاك من غير الأشراف ، ولم تصبح هذه الجمعيات الزامية كما كانت قبلا ، وطرح بعضها جانبا ضماناته لاعضائها •

لذلك قام كل من رايفأيزن Raiffeisen وشلس دلتش Schulse Delitzch فى القرن التاسع عشر بنشر تعاليمهما ، هذا بصناديقه الريفية وذاك بانشاء جمعياته • تلك التعاليم وان اختلفت من حيث الشكل الا أن غرضها الأصلى هو حماية الطبقة المتوسطة الالمانية — وعلى الاخص الزراع — من مخالب المرابين •

وفى آخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨) أسس الصنـــدوق المركزى البروسى للجمعيات بموجب قانون يبيح لهذا الصندوق تقديم سلف بفوائد للاتحادات والصناديق المعتمدة والجمعيات المسجلة التى لها الشخصية المعنوية طبقـــا لهـــذا القانون ، ولصناديق التسليف الزراعى لتعميم الائتمان الشخصى •

وبعد الحرب الكبرى وما تلاها من اضطراب اقتصادى كان من الضرورى ان تتدخل الحكومة من جديد • اذ قلت النقود من البلاد بوجه عام ، وكان عدد الجمعيات التعاونية التى يقدم لها الصندوق المركزى البروسى الأموال قد أصبح أضعف مما كان عليه قبلا ، فى حين نقصت رؤوس أموالها التى تحت اليد بنسبة النصف ، ولجأت الحكومة الى الانتفاع بالرنتبنك Rentenbank باستخدامه فى غرض غير غرضه الاصلى ـــ وهو اصدار العملة ـــ فكلفته بالحصول على الائتمان من الخارج لسد حاجة المزارعين • واصدرت الحكومة قانون ٣٠ أغسطس ١٩٢٤ الذى نص على أن يظل الرنتبنك قائما كمؤسسة لخدمة الائتمان الزراعى ـــ وذلك بعد تصفيته ـــ وأطلق عليه اسم « البنك الزراعى المركزى » بمقتضى قانون ١٨ يوليو ١٩٢٥ ، وهذا البنـــك لا ينـــافس مؤسسات الأقراض الزراعى لـ على نقيض ذلك عليه أن يقوم بتشجيعها بألا يمنح قروضا مباشرة ، وله أن يصدر سنـــدات بمقدار ثمانية أمثال رأسماله المكون فى الأصل من القرض الخارجى وقـــدره ٢٥ مليـــون من الدولارات ، ومكنـــه القرض الممنوح لـــه من الجولدسكونفنـــك Goldiskonivank سنة ١٩٢٥ من الحصول على الوسائل اللازمة للقيام بأعمـــاله التى تنحصر فى الآتى :

١) منح سلف عقارية طويلة الأجل عن طريـــق مؤسسات التسليف السابـــق وجودها •
٢) منح سلف قصيرة الأجل بواسطة مؤسسات التسليف الشخصى المشار اليها بنوع خاص فى القانون •
٣) منح سلف للمؤسسات التى تعينها الحكومـــة ، وحكومات البـــلاد وذلك لتشجيع الزراعة والمنشآت الزراعية •

وظهر قانون ٩ يوليو ١٩٢٦ بنص جديد ـ فى صالح الزراع ـ كان من نتيجته انشاء حق رهن المنقول من غير وضع اليد عليه ومن غير قيد فى السجلات الرسمية كذلك . أى أن وسائل الاستغلال كالمواشى والآلات والماكينات الزراعية وغيرها تبقى فى الحالة التى هى عليها فى كل وقت ـ حتى فى حالة ما اذا كانت مرهونة ـ تأمينا للقروض الممنوحة من مصارف الائتمان المصرح لها بمنح القروض ، ولا ينتج هذا الحق الا من عقد محرر ومودع طرف المحكمة .

وبالاختصار فأن التسليف الشخصى قصير الأجل يلعب دورا هاما جدا فى المانيا بواسطة صناديق رايفأيزن وجمعيات شلس دلتشه التى انتشرت فى انحاء البلاد ، وهى أكبر عون للزراعة .

أما فى ايطاليا وهى تعتبر ثانى البلدان التى سعت لتنظيم الائتمان الزراعى ، فأول ما تأسس فيها للتسليف هو بنك الرهونات (Mont de piete) فى عام ١٤٦٢ وأسسه راهبان من الفرنشسكان ثم تأسس بعده بعض البنوك على مثاله ، الا ان الزراع لم ينتفعوا منها الا قليلا .

وفى القرن السابع عشر تأسس بنك المونتى فرومانتارى Monti Frumantari وغرضه التسليف العينى من البذور (والمأكل وقت المجاعة) . على ان ترد هذه السلف عينية أيضا وكذلك فوائدها . ثم أسست البنوك الناجحة من هذه البنوك بنوكا أخرى اسمها المونتى بيكونارى أو نمارى Monti Pecunari - Nummari للتسليف النقدى كما يدل على ذلك اسمها .

وقد كان يوجد بأيطاليا صناديق للادخار منظمة بوساطة المجالس البلدية ، تقوم أيضا ببعض عمليات التسليف الزراعى ، وقد اضمحلت بنوك المونتى فرومانتارى والمونتى نمارى فى القرن التاسع عشر نظرا لسوء ادارة القائمين بأمرها. فقد كانوا يأخذون البذور لأنفسهم ليعطوها للفلاحين بربا فاحش ، مفضلين فى ذلك المنفعة الخاصة على المنفعة العامة .

أما صناديق الأدخار فقد اظهر الوزير لوتساتى Luzzati فيما بعـد ان التسليف الزراعى ليس من عملها • نظرا لما فيه من عمليات مجازفة يجـب الا تخوض فيها بأموال المدخرين •

وفى عام ١٨٦٠ فكر فى تنظيم الائتمان الزراعى ، فكانت اول فـكرة هى الائتمان العقارى ، الا أنه بعد البدء فيه لوحظ أنه لم يأت بالفائدة المرجوة الا لكبار الملاك من المزارعين • ولم يكن هذا هو المقصود •

وفى عام ١٨٦٩ صدر قانون الائتمان الزراعى الذى حدد عمليات البنوك الزراعية بدقة فصرح لها بان تخصم الأوراق المستحقة فى ميعاد غايته ٩٠ يوما ، ويجوز مدها سنة ، وتفتح اعتمادات وحسابات جارية مضمونة برهن على منقول أو على عقار أو على حاصلات زراعية فى المخازن العمومية ويمكنها من أن تصدر — لأدارة أعمالها — سندات خاصة بها لحامله تسمى قسائم زراعية تدفع عند الطلب، وسندات اذنية اسمية تحول بوساطة تظهيرها ، وتدفع أيضا عند الطلب •

الا أنه يلاحظ أن اصدار البنوك للسندات سالفة الذكر لم يتحقـق تماما ، نظرا لما يتطلبه القانون من ضمانات ، وقبل ذلك بقليل كان قد ظهر كـل من ليون فولنبرج L. Wollenborg ولوتساتى اللذين فكرا فى تأسيس الجمعيات التعاونيـة لتسليف الزراع •

وقد كان فولنبرج محبا لتعاليم رايفايزن الألمانى ، أما لوتساتى فقـد كانت له تعاليم خاصة اعتنقها واتبعها بعض الجمعيات فى المانيا نفسهـا ، وتسمى مؤسساته هذه بالبنوك الشعبية لها رأس مال يكتتب فيه كل مشترك ولا يكون ملزما الا بدفع جزء ضئيل ، ويسدد الباقى على اقساط شهرية •

وأزاء هذه المؤسسات الأهلية قامت الحكومة بنشر قانون ١٨٨٨ ولم تأت فيه بجديد سوى أنها سمحت برهن الزراعة والمواشى دون التخلى عنها (رهـن غير حيازى) •

وقد تم تنظيم الائتمان الزراعى بموجب المرسوم الملكى فى ٢٩ يوليو ١٩٢٧ الذى فرق بين التسليف الاستغلالى والتسليف الأصلاحى وأعمال التسليف الاستغلالى هى :ـ

١) السلف الممنوحة لتشجيع الاستغلال الزراعى ، ولاستعمال وتحويل الحاصلات الى منتجات زراعية .

٢) القروض لشراء المواشى والماكينات والآلات الزراعية .

٣) القروض مقابل محصولات زراعية مودعة بالمخازن العمومية أو الخصوصية.

٤) القروض للمؤسسات والشركات الزراعية .

أما عمليات التسليف الزراعى بغرض الاصلاح الدائم للمشروعات الاستغلالية فهى القروض الممنوحة لاقامة المشاتل ، وللقيام بعمل التغييرات اللازمة للزراعة ولأصلاح الأراضى ، ولبناء الاسوار ولأنشاء أسياج من الاشجار ، وبالاختصار لاستعمال كافة الطرق المؤدية الى تسوير الاراضى الزراعية ومن تلك العمليات أيضا أقامة واصلاح مبان ريفية معدة لسكنى المزارعين ، أو للمواشى ولحفظ الآلات والحاصلات الزراعية وغير ذلك .

وسارت الأمور بعد ذلك فى مجراها الصحيح ، فالقروض الزراعية بغرض الاستغلال صارت تمنح بواسطة الصناديق الزراعية والمونتى فرومانتارى والمونتى نمارى (التى تحولت الى صناديق قروية للتسليف الزراعى) ، وصناديق التوفير وبنوك الرهونات .

أما القروض بغرض الأصلاح الدائم فتقدم فى نظير رهن عقارى وتقوم به مؤسسات مختلفة .

أما فى الجمهورية العربية المتحدة فأنها هى الأخرى بدأت من حيث بدأ الآخرون ، ففى القرن التاسع عشر وفى ظل الاحتلال الأجنبى تكونت بعض البنوك

التجارية والعقارية التى حاول أن يستفيد منها الفلاح ــ هربا من المرابين ــ ولكنها كانت وبالا عليه • اذ أقرضته برهن الأرض فكانت الاجراءات طويلة وفى مضمونها كانت نوعا من الربا ، لذلك فكرت الحكومة فى أنشاء بنك زراعى يقدم المال اللازم للزراع بشروط معقولة ، إلا أنها (الحكومة) رأت وقتئذ أن هذا المشروع لا يخلو من أخطار علاوة على ما يتطلبه من رأس مال لا يستهان به ، فضلا عما ينجم عنه من أن تصبح الحكومة يوما ما دائنة للسواد الأعظم من سكان البلاد وهو أمر قلما ترغب فيه من الوجهة السياسية •

فعدل عن انشاء البنك مؤقتا ، ووضعت الحكومة عام ١٨٩٦ مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه لاقراض المزارعين بوساطة المديريات •

وفى عام ١٨٩٨ عندما أنشىء البنك الاهلى اتفقت الحكومة معه على أن يقرض الزراع ويكون تحصيل القروض مع الاموال الاميرية ، ولكن البنك رأى ــ بعد ان مارس العملية بقليل ــ عدم اتفاق هذه العملية مع عملية الاصدار التى هى العمل الرئيسى له ، لذلك عمل البنك على تأسيس « البنك الزراعى المصرى » عام ١٩٠٢ برأس مال قدره ٢٫٥ مليون جنيه ، وضمنت له الحكومة ربحا قدره ٣٪ وتحصل قروضه مع الأموال الأميرية ، ويكون له الأولوية عليها كذلك ولكن هذا البنك لم يؤد الرسالة المرجوة ووقفت معظم أعماله عام ١٩١٣ عندما ظهر قانون الخمسة أفدنة والذى بموجبه لا يجوز الحجز على الملاك الذين يمتلكون خمسة أفدنة فأقل وهذه الفئة كانت تمثل ٩٢٪ من الملاك وكان معظمها مدينا لهذا البنك •

وقد عاودت الحكومة الاتفاق مع البنك الزراعى ثم البنك الاهلى عام ١٩٢٣ على ان يقرض الزراع على ما يودعونه من اقطان فى حلقات القطن أو شون البنك ، وفى موسمى ١٩٢٦/١٩٢٧ رأت الحكومة ان تفتح اعتمادا بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات خصصتها للتسليف فى حدود واسعة النطاق ، ولجأت الى بعض البنوك الكبيرة لتقوم بالعمل لحسابها • الا انه لما تبين بطء حركة التسليف أقامت الحكومة الشون فى القرى وأخذت تقرض بواسطة الصيارف تحت

اشراف هيئة من المديرية يرأسها المدير ، أى أن الحكومة كانت تقرض من جهة والبنوك تقرض من جهة أخرى على أساس شروط واحدة، واتخذت الحكومة نفس الاجراء فى الاعوام اللاحقة حتى اشتدت الازمة المالية عام ١٩٢٩ فى جميع أنحاء العالم ، فكرت الحكومة حينئذ فى انشاء بنك للائتمان الزراعى، وتم انشاء هذا البنك بصدور مرسوم تأسيسه فى ٣٠ يوليو ١٩٣١ أشتركت الحكومة فيه بنصف رأس المال ومن ضمن أعماله اعطاء سلف لنفقات الزراعة والحصاد وكذلك الاسمدة والتقاوى بفائدة بسيطة ، وذلك للقضاء على المرابين ومنع البيوع الصيفية — التى كانت تتم قبل جنى المحصول — والتى حاولت الحكومة منعها فى عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٧ ولكنها لم تصل الى نتيجة وكذلك للحد من التغالى فى الفوائد التى كانت تقرضها البنوك ، ثم صرف سلف برهن القطن تصل الى ٩٠٪ من قيمته ولا تطالب بالغطاء اذا انخفض السعر وضمانها فى ذلك ملكية المزارع للارض .

وبجانب هذا البنك (المصرف) هناك الجمعيات التعاونية التى كان اول قانون نظمها عام ١٩٢٣ ثم استبدل بقوانين مختلفة عام ١٩٢٧ و ١٩٤٤ و ١٩٥٦ .

وبدأ التعاون زراعيا ثم تعددت وتنوعت أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية فبعد ان كانت قاصرة على التوريد والتسليف أصبحت تقوم ببيع الحاصلات الزراعية ومقاومة الآفات الزراعية والعمل على زيادة الثروة الحيوانية واستصلاح الاراضى البور وغير ذلك من بعض الاعمال المصرفية مثل قبول الودائع مما انتعش معه الاقتصاد القومى وتضاعفت ثروة البلاد وعادت على الزراع بالخير الكثير ، اذ أصبحت ثمرات استغلال ارضهم تعود عليهم وحدهم .

وقد تحول أخيرا بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى مؤسسة تضم شركات فى كل محافظة واحدة منها — هى فروعها السابقة — وكل شركة لها فروع فى كل مركز من مراكز المحافظة ، وهذا الفرع يمد الجمعيات التعاونية — التى هى بمثابة صناديق أو بنوك زراعية قروية — بما يلزمها. وهذه الجمعيات تقوم بأقراض الزراع ما يحتاجونه من بذور وتقاوى وأسمدة ونفقات للزراعة وبالاختصار تقدم

كل ما يتعلق بالزراعة من سلف زراعية قصيرة الأجل او متوسطة أو طويلة الأجل • واذا احتاجت الجمعية الى بعض المال لخدمة القرية من الناحية الأجتماعية قـدم لها البنك ما تحتاج اليه من المال بضمان الجمعية ، وقد أعطى القانون للجمعيات التعاونية حق تحصيل أموالها بالطرق الأدارية ، أى يقوم الصيارف بالتحصيـل اسوة بما هو متبع فى تحصيل الاموال الاميرية •

ولكل مزارع الحق فى تسليم محصولاته الى الجمعية التعاونية التى تعطيه مقابلها نحو ٨٠٪ من قيمتها ــ بعد تحصيل مستحقاتهـا ــ وذلك حتى يبيـع المزارع محصوله فى الوقت الذى يراه مناسبا ، وبذلك لا يتدفق المحصول دفعة واحدة على الأسواق فيهبط سعره ، ولا يطالب المزارع بتغطية مركزه اذا هبطت الأسعار ــ كما هو معمول به فى البنوك التجارية ــ بل يمهل الوقت الكافى •

وبهذا الوضـع يمكن القول بأن الائتمان الزراعى فى الجمهورية العربيـة المتحدة قد نظم تنظيما كاملا فى الوقت الحالى •

وبعد ان علمنا حقيقة الائتمان الزراعى بما فيه قصير الأجـل ومتوسطه وطويله وكيف بدأ ، وما وصل اليه فى البلدان المختلفة ، نعود الى المملكة الليبية فنجدها أحسن حالا من البلدان التى سبقتها ، ذلك أنها بدأت من حيث انتهـت البلاد الاخرى فى ميدان تنظيم هذا النوع من الائتمان وهذا مرجعه ان قيض الله لهذه البلاد ملكا مجاهدا مناضلا عرف طعمى الحلو والمر هو حضرة مولانا الملك المعظم أدريس الأول الذى ما أن تبوأ عرش بلاده عام ١٩٥٢م حتى فكر فى اصلاح شامل ، ومن أول ما فكر فيه هو الأصلاح الزراعى ، لما هو معلوم أن الزراعـة هى المورد الطبيعى الذى لا يمكن الاستغناء عنه •

والمملكة الليبية الواسعة الاطراف التى تضم ١ر٧٥٠ر٠٠٠ كيلومتر مربـع موزعة على ثلاث ولايات هى طرابلس ٧٠٠ر٠٠٠كم وبرقة ٢٥٠ر٠٠٠كم وفزان ٨٠٠ر٠٠٠كم ، وان كان يفصل هذه الولايات مساحات شاسعة من الصحارى لا يوجد بها أثر للحياة او النشاط الزراعى الا أنه يمكن استصلاح واستزراع قـدر

كاف من مجموع الأراضى ــ بما فى ذلك الواحات المتفرقة التى تعيش على المياه الجوفية ــ اذا أحسن وضع الخطط العلمية المدروسة وتنفيذها .

ويتضح من الأحصائيات التى اذاعتها هيئة الأمم عام ١٩٦٠ وكذلك ما اذاعته وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية (مصلحة الاحصاء والتعداد ــ المجموعة الاحصائية ١٩٦٥ صفحة ٤٩ جدول رقم ٢) ان حجم الملكيات الزراعية بالمملكة الليبية يبلغ ٣٫٨٦٨٫٠٠٠ هكتار موزعة كالآتى :ــ

٢٫٣٧٥٫٠٠٠	هكتار	اراضى قابلة للزراعة .
١٣٤٫٠٠٠	»	محصولات مستديمة .
١٫١٣٦٫٠٠٠	»	مراع مستديمة .
٦٣٫٠٠٠	»	غابات
١٦٠٫٠٠٠	»	باقى الاراضى .

واذا اخذنا الاراضى القابلة للزراعة ومقدارها ٢٫٣٧٥٫٠٠٠ هكتار نجدها مقسمة كالآتى :

٩٩٠٫٨٤١	هكتار	اراضى منزرعة حبوبا	أى ٤٢٪
٧٨٫٣٦٠	هكتار	اراضى منزرعة حلفا	أى ٣٪
١٧٫٧٢٠	هكتار	اراضى منزرعة خضارا وأزهارا	أى ١٪
١٫٢٨٨٫١٥٣	هكتار	اراضى متروكة بلا زرع مؤقتا لأراحتها	أى ٥٤٪
٢٫٣٧٥٫٠٧٤			١٠٠٪

وقد عرفنا التاريخ عن الاراضى الليبية أنها زرعت بالكثير من الحاصلات الزراعية فى الزمان البعيد ، وقد أصاب الشلل هذه الاراضى أيام حكم الاتراك .

اما خلال الاستعمار الايطالى الذى كان يهدف الى البقاء مستقرا ، فقد حاول استصلاح الاراضى حتى يجنى ثمارها لنفسه .

كل ذلك عرفه عاهل البلاد فكان ان أصدر قانون « البنك الزراعى الوطنى

الليبى » فى يوليه ١٩٥٥م، وتنص المادة الخامسة منه على « ان للبنـــك مقـرين احدهما فى بنغازى والآخر فى طرابلس وفرعا فى سبها • ويجوز للبنك ان ينشىء فروعا أو وكالات كلما دعت الحاجة فى جميع انحاء المملكة الليبية » ، كما تنص المادة ٣٣ على انه « يجب على البنك ان يعمل بنشاط على تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية كلما دعت الحاجة الى ذلك بين الاشخاص المشتغلين بالزراعـــة والرعى والغابات » •

وسار البنك فى طريقه مقسما قروضه الى ثلاثة أنواع وهى القروض الموسمية (القصيرة الأجل) والقروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل •

وبالرجوع الى تقارير البنك نجد انه قد عرف القروض متوسطة الأجـــل بأن الغرض منها مد المزارع بما يحتاجه من القوى الكهربائية وتمكينه من شراء أحدث الآلات والمعدات الزراعية على اختلاف انواعهـــا مع منحه مزيـــدا من التسهيلات فى هذا الشأن •

كما ذكر عن القروض طويلة الأجل أن الغرض منها هو تمكين العناصر الوطنية من شراء المزارع المملوكة للاجانب وخصص لذلك مبلغ مليونين من الجنيهات ، وقد قام البنك بأعداد الوسائل والتنظيمات اللازمـــة لذلك بالتعاون مـــع وزارة الزراعة •

والبيان التالى يبين مجموع القروض المدفوعة منذ افتتاح البنك بالجنيهات وهى :ـــ

العـــام	الموسمية	متوسطة الاجل	طويلة الاجل
١٩٥٨/٥٧	٣١٠ر٣٢٥		
١٩٥٩/٥٨	٥٣٠ر٣٠٢		
١٩٦٠/٥٩	٢٧٨ر٦٧٤		
١٩٦١/٦٠	٣٣١ر٣٥٨		٤٩٦ر٨٥٠

١٩٦٢/٦١	٥٢٧ر٧٠١	٧٢ر٣٥٩	٧٨٩ر٩٢٩
١٩٦٣/٦٢	٦٣٧ر٦١٦	٣٦٢ر٦٥٤	٤٢٢ر٧٠٧
١٩٦٤/٦٣	٦٧١ر٥٣٧	٤٣٠ر٦٩٧	٢٢٨ر٨٦٠
١٩٦٥/٦٤	٦٥٩ر٠٦٩	٣٨٤ر٤٨٠	٦ر٢٠٠
المجموع :	٤ر٧٤٩ر١١٧	١ر٩٦٥ر٩٥٦	١ر٩١٧ر٥٤٦

ومن هذا البيان يتضح أن القروض الموسمية سائرة سيرها الطبيعى وكذلك القروض متوسطة الأجل ، بمعنى أنها فى ازدياد والمدفوع منها أقل من المطلوب ، اما القروض طويلة الأجل فهى فى تناقص واضح، مع أن هذه القروض كان الواجب ان تزيد نظرا لان طبيعتها هى انشاء المزارع واقامتها من جهة ومن جهة أخرى فأن لهذه القروض غرضا رئيسيا فى المملكة الليبية وهو تمكين العناصر الوطنية من شراء المزارع المملوكة للاجانب ، وهذا وضع مرغوب فيه ، ويغلب الظن أن ذلك راجع الى قلة مال البنك الذى تداركته الحكومة بأن زادت فى اعتمادها للبنك ١ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه فى الميزانية الجديدة ١٩٦٨/٦٧ .

ولقد كان بنك الائتمان ذا فائدة عظيمة اخرى وهى قيامه بشراء محصول الزيتون منذ عام ١٩٦٤ — بعد أن عهدت الحكومة اليه بهذه العملية بأسعار تزيد كثيرا عن أسعار السوق وذلك رغبة من الحكومة فى ضمان أسعار مجزية للمنتجين .

وقد قام البنك بطرح هذه الكميات للبيع بتوزيعها على المشتغلين بتجارة الزيت بأسعار تقل عن اسعار التكلفة . وقد تحملت الحكومة فروق الأسعار وذلك رعاية منها لمصلحة المستهلكين من جهة ومن جهة أخرى ضمانا لقيام المشتغلين بتجارة الزيت من اتباع المواصفات الصحيحة التى تتفق والتغذية الصحية .

وتمشيا مع اتجاه الدولة فى هذا الميدان عهدت الى البنك القيام باستيراد كميات من زيت الزيتون المعلب من الخارج وبيعها بسعر التكلفة .

وأمام هذه الأوضاع ــ التى لم تخرج عن عمل البنك ــ كان لزامـا على البنك أن ينشىء قسما خاصا بالمعاملات التجارية اختص بشراء واستيراد المحاصيل الزراعية والاسمدة والمخصبات والبذور وغير ذلك من الأمور التى تلزم للاغراض الزراعية مع تسويق وبيع هذه الآلات والأصناف الى المزارعين وذلك فى ضـوء توجيهات الدولة • وكان من جراء ذلك أن انخفضت أسعار الآلات الزراعية حتى وصلت الى ما يقل كثيرا عن أسعار السوق المحلية •

وسيكون للمرسوم الملكى الصادر بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٦ بخصوص حظر التعامل بفوائد ربوية على قروض بنك الائتمان الزراعى أثر بعيد المدى من حيث تشجيع المزارعين على الاتجاه نحو الزراعة • وقد كان البنك يحصـل على ٣٪ كفوائد عن القروض طويلة الأجل و ٤١/٢٪ على القروض متوسطة الأجـل • وكذلك ٢٪ كفوائد عقاب (تأخير) •

وهذه السياسة ليس لها مثيل فى عالم الائتمان الزراعى من حيث التيسـير على المزارع ، اذ أنه وأن كانت بعض الدول قد اتجهت نحو الغاء الفوائـد على القروض الزراعية ، الا ان اقسامها التجارية تحقق أرباحا تكون سندا للبنـك فى القيام بتحقيق بعض الاموال التى تقابل بها المصاريف الأدارية . ولكن المملكة الليبيـة فوق ألغائها فوائد القروض الزراعية فأنها تبيع الآلات الزراعية والبذور والمخصبات وغيرها للمزارعين اما بسعر التكلفة او باسعار أقل ، تصل فى بعض الاحيان الى ٥٠٪ من اسعار التكلفة ••

ولقد تطلب الأمر استكمالا للنهوض بالزراعة وزيادة انتاجها وتنمية المجتمع الريفى ، أن انشئت المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعى ، بموجب القانون (٤) الصادر فى يوليو ١٩٦٣ لتعمل جنبا الى جنب مع بنك الائتمان الزراعى • وقـد جاء فى المادة الثانية من هذا القانون ما يلى :ــ

« تتولى المؤسسة شئون الاستيطان والنهوض بالزراعة وتطويرها وزيـادة الأنتاج الزراعى وتنمية المجتمع الريفى وذلك عن طريق :ــ

١) تنمية المزارع التى آلت الى الدولة من مؤسسات التعمير السابقة أينما وجدت .

٢) اعداد مشروعات الاستيطان الزراعى .

٣) تحويل الأراضى البور التى تتوافر لها الأمكانيات اللازمة لجعلها أرضا صالحة للزراعة الى مزارع منتجة .

٤) تشجيع الافراد على تنمية الأراضى البور المملوكة لهم وتطويرها .

٥) نشر الوعى التعاونى بين المزارعين وتشجيعهم على أنشاء الجمعيات التعاونية أو الانضمام اليها .

٦) أية وسيلة أخرى تراها المؤسسة لازمة لتحقيق الاستيطان الزراعى والنهوض بالزراعة » .

وقد تضمنت المادة الثالثة من هذا القانون أن تقوم المؤسسة بتوزيع الاراضى البور المملوكة للدولة والتى تخصص لاغراض الاستيطان الزراعى على المنتفعين للقيام بأصلاحها وتنميتها وفقا للقواعد والشروط التى تضعها المؤسسة . على ان تقوم المؤسسة بتقديم العون للمنتفعين خلال مدة معينة ولها حق الأشراف على هذه المزارع والتحقق من قيام المنتفعين بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى عقود انتفاعهم . وللمؤسسة الحق فى فسخ العقد فى حالة اخلال المنتفع بالالتزامات الاساسية .

وأن كنت لم اتمكن من الحصول على تقارير هذه المؤسسة التى يحتم قانونها نشرها سنويا الا أننى على قدر ما علمته أنها سائرة فى تحقيق المشروعات الآتية :ـ

١) مشروع الساعدية ويضم ٦٠ مزرعة مهجورة .

٢) مشروع صبراته وبه ٥٥ مزرعة .

٣) مشروع جندوبة ويحتوى على ٢٥٠ مزرعة .

٤) اصلاح ٧٠٠ مزرعة فى منطقة الجبل الاخضر و ٧٧٠ مزرعة فى منطقة مصراته و ٢٤٠ مزرعة فى منطقة ترهونه .

كما بدأت المؤسسة فى توسيع العمل فى منطقة الجبل الاخضر ويشمل المزارع الحكومية هناك وعددها ١٨٠٠ مزرعة .

وهناك أيضا مشروع استيطان الهضبة الخضراء ومشروع استيطان الجوش ومشروع استيطان تراغن ، كما أن هناك مشروعات أخرى لاستصلاحات جديدة فى غات وسوكنه وهون وطبرق ورأس الهـلال وبوترابه والقوارشة . وتقـدر مساحتها بحوالى ٢٠ ألف هكتار .

وهذه المشروعات الكبيرة لا يتسنى تنفيذها الا بجهاز قوى يضـم الخبراء والعمال للعمل والمتابعة .

ولا بد هنا أن نشير الى ما تقوم به وزارة الزراعة من أمور تهـم كلا من الائتمان الزراعى والاستيطان الزراعى ومن ذلك :ـ

١) انشأت الوزارة مجلسا للبحوث الزراعية لأدخال الاصناف الجديدة الممتازة من تقاوى المحاصيل الزراعية وتوزيعها على المزارعين .

٢) تقوم الوزارة بالارشاد الزراعى والهدف منه تثقيف الفلاح زراعيا ، وتقديم المبيدات والمعدات لوقاية النباتات .

كما تقوم الوزارة بالأرشاد عن طريق الاذاعة واصدار نشرات مختلفة ومجلة خاصة للفلاح ، كما أقامت عشر مزارع نموذجية فى أماكن متفرقة لتعريف الفلاح بالأساليب الحديثة فى الزراعة .

والوزارة تعمل على أنشاء المخازن الخاصة بالحبوب ، كما تجرى أنشـاء صوامع للغلال فى موانىء طرابلس وبنغازى والمرج الجديدة وزليطن ، سعة كـل منها عشرة آلاف طن .

وتقوم الوزارة بتوزيع شتلات أشجار الزيتون والحمضيات والفاكهة على المزارعين بأسعار أسمية .

خاتمة :

مما ذكرنا يتضح مدى تقدم المملكة الليبية فى ميدان تنظيم الائتمان الزراعى الذى ظهر فقط منذ عام ١٩٥٥ • وكانت البداية طيبة تبشر بحسن المستقبل لأنها بدأت من حيث انتهى الآخرون •

والزراعة كما بينا هى الثروة الحقيقية التى يعتمد عليها فى المدى الطويل خصوصا فى البلاد التى عرفت الزراعة منذ القدم ، ففى التاريخ ما يثبت أن ليبيا عرفت القمح والشعير والفول السودانى والبرسيم والأرز وحتى القطن وأن كانت تكاليفه مرتفعة ، فمتصرفية الشاطىء مثلا مارست هذه الزراعات كما اشتهرت بثروتها الحيوانية •

وانى اعتقد ان هذا التنظيم لا يؤتى ثمرته الا اذا أحسن تنفيذه ، والتنفيذ فى حاجة الى أمكانيات ضخمة فى شتى النواحى الفنية والادارية والبشرية بجانب الامكانيات المالية ، لذلك فانى أرى الآتى :ـ

أولا ـ لا بد من أجراء مسح شامل لمعرفة مصادر المياه السطحية والجوفية بحفر الآبار الارتوازية فى مختلف المناطق ، وأقامة السدود للتحكم فى مياه الأمطار وتزويد المزارع بمياه الشرب (جاء ذكر ذلك فى خطاب العرش الذى القاه السيد رئيس الوزراء فى البرلمان فى ديسمبر ١٩٦٦)• ومن المعلوم أن متوسط الأمطار السنوية التى تسقط فى البلاد تبلغ حوالى ٣٠٠ ملم • أما منطقة الجبل الأخضر فيخصها فى المتوسط ما بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ ملم • وهذه كميات ليست بالقليلة ، لا بد من استغلالها علميا بدلا من أن يذهب معظمها هباء وتبقى الزراعة تحت رحمة الأمطار •

ثانيا ـ لا بد من تدعيم المزارع الحالية، وتعميم المزارع النموذجية فى كل مكان صالح • واغراء المزارعين على استيطانها ، خصوصا المواطنين الرحل

منهم وعددهم ٣٧٩٨٨ أسرة أى نحو ١٨٥ر٠٠٠ نفس وكذلك شبـه الرحل وعددهم ٣٠ر١٧٠ أسرة أى نحو ١٥٠ر٠٠٠ نفس ومجمـوع الأثنين نحو ٣٣٥ر٠٠٠ نفس ، واذا اضفنا اليهم « غير المبينين » وهم ٤ر٧٠٦ أسرة أى نحو ٢٣٠٠٠ نفس فيصبح المجموع نحو ٣٥٨ر٠٠٠ نفس • وهؤلاء ان وجدوا المكان المناسب والعيش المأمون والتشجيع الكافى لا بد من استيطانهم واستقرارهم •

ثالثـا ــ انشاء الجمعيات التعاونية فى كل مكان يصل عدد سكانه بين ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ نفس • وهذه الجمعيات المحلية تعتبر قاعدة هامة لتعليم النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فما هـذه الجمعيـات سـوى برلمانات مصغرة يمارس فيها الأعضاء حقوقهم السياسية والاجتماعية بجانب الفائدة الاقتصادية • والمـادة ٣٣ من قانون البنـك الزراعى الليبى تنص ــ كما ذكرنا ــ على أنه « يجب على البنك أن يعمـل بنشاط على تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية كلما دعت الحاجة الى ذلك بين الاشخاص المشتغلين بالزراعة والرعى والغابات » •
اضف الى ذلك ان هذه الجمعيات تكون بمثابـة مصارف للمزارعـين تقبل ودائعهم وتنمى فيهم روح الأدخار • وقد نصت المادة السادسة من قانون البنك على أنه « لا يجوز للبنك أن يقبل نقودا كودائـع فى حسابات لآجال أو حسابات جارية ، الا من الاشخاص المشتغلين مباشرة بالانتاج الزراعى او الحيوانى او بأعمال الغابات • كما لا يجوز له أن يقدم سلفيات لغيرهم » •

وهذه الجمعيات ولا شك ستلعب دورا هاما عندما تعطى السلطـة فى المستقبل فى منح القروض الموسمية لأعضائها ، اذ هم الذين يعرفون بعضهم البعض فيمكنهم فى هذه الحالة اقرار منح هذه القروض على أساس متين ، ومن ثم يكون تحصيلها فى مواعيدها • كما سيكـون لتوصيتها بمنح القروض متوسطة الأجل وطويلتها موضع للأعتبار •

رابعا ــ التعليم الزراعى والتعاونى : ان العناية بالعلوم الزراعية والتعاونية امر واجب فى مختلف المراحل التعليمية ، وذلك حتى ينمى الوعى الزراعى والتعاونى ويرغب المواطنون فى الاتجاه نحو الزراعة وتربية المواشى • ولقد ذكر أحد التعاونيين H. Elldin فى بحثه المقدم عام ١٩٤٦ للمؤتمر التعاونى الدولى السادس عشر بزيورخ قال فيه « اذا أتيحت لنا الفرصة أن نبدأ حركتنا التعاونية من جديد • وكان لا بد ان نختار بين اثنين : « أن نبدأ بدون رأس مال ولكن بموظفين واعين • أو البدء برأس مال كبير وبموظفين غير واعين • فأن تجاربنا تدلنا على اختيار الطريق الأول » •

والمقصود هنا طبعا البدء برأس مال صغير مع موظفين واعين •

خامسا ــ الأيدى العاملة : لا بد من أيجاد الأيدى العاملة بشتى الطرق وبمختلف مستوياتها من مديرين الى عاملين مهرة وغيرهم، فمن مسح أعده أ.ن.ك. ناير خبير منظمة العمل الدولية فى أكتوبر ١٩٦٤ لوزارة العمل والشئون الاجتماعية الليبية (قسم اليد العاملة) لاحتياجات ليبيا من الطاقات البشرية الفنية والمهنية والعمال خلال السنوات ٦٤/١٩٦٩ يتضح منه أن مقدار طلب القطاع العام وحده على الايدى العاملة يقدر بنحو ٢٥ر٢٣٢ موظفا من بينهم ٢٥١٤ مؤهلا تأهيلا جامعيا و ١٠ر٤٥٩ من حملة الشهادة الثانوية و ١٢ر٢٥٩ دون ذلك ، ولتغطية هذا العجز فأنه يمكن الاستعانة بالخبراء وبالايدى العاملة من البلاد العربية أو الاجنبية وذلك عن طريق التعاقد لمدد محددة ثم الاستغناء عنهم تباعا عند ظهور جيل جديد من المواطنين يمكنهم القيام بهذه المهام •
كذلك نظرا لقلة الايدى العاملة فى البلاد فأن استخدام الآلة فى الزراعة على أوسع نطاق أمر مرغوب فيه •

سادسا ــ شراء المحاصيل الزراعية الرئيسية : أرى أن تعمم الدولة استعدادها لشراء كافة الحاصلات الزراعية الرئيسية • وذلك عن طريق وضع حد

ادنى مجز لكل محصول ، تلتزم بالشراء به ، وطبيعى ينتج عن ذلك أنه اذا كانت اسعار السوق مرتفعة عن الحد الادنى فسوف يلجأ المزارع المنتج الى بيع محاصيله بهذه الأسعار ، وأن كانت أسعار السوق أقل من الحد الأدنى فستكون الفرصة أمام المزارع لبيعها للحكومة ، وهى أقدر منه على تحمل الخسارة — ان كانت هناك خسارة — وفى ذلك تشجيع للزراعة وللمزارعين على التطلع ثانية نحو الزراعة التى هجرها أهلها •

سابعا — الصحة العامة : من الأمور الواجبة هى العناية بالصحة العامة وخصوصا رعاية الطفل • اذ الثابت ان نسبة الوفيات بين الاطفال بالمملكة الليبية مرتفعة جدا • فى الوقت التى تحتاج فيه البلاد الى زيادة عددها لايجاد الأيدى العاملة • والبلاد ليست فى حاجة الى تحديد النسل فى الوقت الحالى شأن البلاد التى اكتظت بالسكان ، ومن المعلوم أنه جاء حين من الدهر كان سكان ليبيا يزيد على الاربعة ملايين نسمة •

ومن تقرير برنامج المساعدات الفنية الذى نشرته الامم المتحدة بنيويورك عام ١٩٥٣ (١) يتضح أن نسبة المواليد فى المملكة الليبية هى ٣ر٥٪ سنويا ، أما الزيادة السنوية فى البلاد فتبلغ ١ر١٪ أى أن نسبة الوفيات هى ٢ر٤٪ والغالبية العظمى منها هى من بين الأطفال • واذا رجعنا الى المجموعة الاحصائية للمملكة الليبية لعام ١٩٦٥ نجد الآتى :

(1) The Economic & Social Development of Libya, U.N. Programme. New York 1953.

العام	السكان	عدد المواليد	معدل المواليد فى الالف	عدد الوفيات	معدل الوفيات فى الالف	معدل الزيادة فى السكان فى الالف
١٩٦٤	١ر٥٦٤ر٣٦٩	٣٧ر٦٢٠	٢٥ر٣	٦ر٢٩٨	٤ر٢	٢١ر١
١٩٦٥	١ر٦١٥ر٥٣٧	٤٥ر٥٢٠	٢٩ر٧	٧ ر١١٤	٤ر٦	٢٥ر١

ومن هذا البيان نجد أن معدل الزيادة فى السكان قد ارتفع بشكل ظاهر من ١ر١٪ عام ٥٣ الى ٥١ر٢٪ عام ١٩٦٥ ، ولا أعتقد أن معنى ذلك أن معدل نسبة الوفيات قد قل عما كان عليه ، لأنه من جهة أخرى قد زاد معدل نسبة الوفيات فاصبح ٦ر٤٠٪ عام ١٩٦٥ بعد ان كان ٢ر٤٠٪ عام ١٩٦٤ • وأرى أن زيادة السكان مرجعها عودة بعض المواطنين الذين كانوا قد هجروا البلاد مدة الاحتلال ، وما زال الكثير منهم خارج البلاد •

ثامنا — تشجيع المواطنين الليبيين الذين هجروا البلاد وقت الاستعمار — ولم يعودوا حتى الآن — للعودة الى ديارهم للحاجة اليهم وذلك بمدهم بالمزارع التى تشتريها او تملكها الحكومة •

تاسعا — ضم الهيئات التى تعمل جنبا الى جنب وفى اتجاه واحد بعضها الى بعض حتى توحد سياستها وتعم الفائدة المرجوة منها • فالبنك الوطنى للائتمان الزراعى والمؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعى ذات غرض متكامل فى اداء الخدمات ، وليس غرضهما تحقيق الربح ، والدولة هى

التى تقوم بالنفقات ؛ فيحسن ضمهما فى مؤسسة واحدة ، أو أيجـاد مزيد من التعاون بينهما •

وانهى كلمتى بان أرجو الله ان أكون قد وفقت فى أبراز معالم الائتمان الزراعى وكذا مدى تقدمه فى المملكة الليبية • وذلك خدمـة للارض بتمويلها عن طريق الائتمان الزراعى الذى حير الناس فترة من الزمن• والأرض هى التى تنبت لنا الحب فهى ـــ بحق ـــ مصدر الحياة •

المراجع :

دراسات فى التاريخ اللوبى للاستاذ مصطفى عبد الله بعيو .

محاضرات فى الاقتصاد الليبى للاستاذ مصباح العريبى ، عميد كلية التجارة والاقتصاد ١٩٦٧/٦٦م.

قانون البنك الزراعى الوطنى الليبى الصادر فى ١٩ يوليو ١٩٥٥ .

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعى .

خطاب العرش (ديسمبر ١٩٦٦) .

نشرات وزارة الاعلام والثقافة .

تقارير هيئة الامم المتحدة ١٩٥٣ ـ

The Economic & Social Development of Libya.
U.N. Technical assistance programme, New York 1953.

المجموعة الاحصائية للمملكة الليبية لعام ١٩٦٥ .

نشرات وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية .

استخدام النسب المحاسبية في دراسة القوائم المالية

للدكتور محمد السيد غباشى *

تستخدم النسب المحاسبية عموما اما لقياس مدى كفاية احد عناصر القوائم المالية واما لقياس مدى سلامة التكوين المالى .

ويرجع السبب فى استخدام النسب المحاسبية فى تحليل القوائم المالية الى ان الخبرة قد اثبتت ان هناك علاقة تناسبية بين عناصر القوائم المالية المختلفة يعبر عنها بنسب معينة يتعين عادة تماثلها بالنسبة لكل منشأة تعمل فى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادى فاذا ما توافرت هذه النسب على الوجه المفروض لها اعتبر ذلك دليلا على نجاح المنشأة وتوازنها .

ولا شك انه للحكم على ما اذا كانت النسب المحاسبية التى نحصل عليها فى منشأة معينة نسبا مقبولة ام لا يتعين ان يكون هناك مقياس لها أو كما يقول رجال ادارة الأعمال « بارومتر » والمقياس أو البارومتر الذى يستخدم فى القياس على أنواع فقد يكون اساس المقارنة هو النسب التى اعتاد دارس القوائم المالية ان يراها من خلال الخبرة بالنسبة لنوع معين من المنشآت .

وقد يكون أساس المقارنة هو نسب محددة موضوعة مقدما على اساس جمع البيانات الظاهرة فى القوائم المالية للنوع المعين من المنشآت مع بعضها البعض

---

* الدكتور محمد السيد غباشى مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد حصل على درجة البكالوريوس فى التجارة من كلية التجارة بجامعة الاسكندرية سنة ١٩٥٤ والماجستير فى التجارة فى عام ١٩٥٨ ودبلوم الدراسات العليا فى الضرائب فى عام ١٩٦٠ ودرجة الدكتوراه فى التجارة من كلية تجارة قينا بالنمسا فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

بحيث تكون قائمة مالية واحدة وعلى اساس متوسط كل بند من بنود هذه القائمة المجمعة يتم وضع نسب ثابتة تستخدم فى القياس .

ويؤخذ على هذه الطريقة انها تعتمد على المتوسطات والمتوسطات يدخل فيها اكثر المنشآت نجاحا كما يدخل فيها أكثر المنشآت فشلا الامر الذى لا يجعل لها معنى وقد تؤدى المقارنة على اساسها الى نتائج مضللة .

ويفضل هذا المقياس مقياس آخر يعد بايجاد النسب فى أكبر عدد ممكن من القوائم المالية كل قائمة على حدة والوصول من وراء ذلك الى النسب الاكثر شيوعا واتخاذها كمقياس .

وتقوم مؤسسات متخصصة فى البلاد الاجنبية فى الاستعلامات التجارية والصناعية ودراسة القوائم المالية باعداد هذه النسب المعيارية ومن اشهر هذه المؤسسات فى امريكا المؤسسات الآتية :

Standard and Poor.
Dun & Bradstreet Inc.
The Bureau of Foreign and Domestic Commerce

ويجدر بنا ان نشير هنا الى العوامل التى يتعين على الفاحص ان يأخذها فى الحسبان والتى قد تؤدى الى اختلاف النسبة المعينة من منشأة الى أخرى وتتلخص هذه العوامل فى نقاط ثلاث :

١ ــ نوع النشاط
٢ ــ المكان الذى تزاول فيه المنشأة نشاطها
٣ ــ تاريخ اعداد القائمة المالية

١ ــ نوع النشاط

لا شك ان النسبة التى تعتبر مقبولة فى منشأة معينة قد لا تكون كذلك بالنسبة لمنشأة أخرى تعمل فى قطاع يختلف عن القطاع الذى تعمل فيه المنشأة

الاولى فحيث يتدخل عنصر الذوق او المودة فى نشاط المنشأة كما هو الحال بالنسبة لملابس السيدات مثلا يلاحظ ان بضاعة آخر المدة تميل الى عدم الثبات وكذلك الحال فيما يتعلق بالنسبة المتداولة مثلا (وهى نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة) فاذا كان من الضرورى ان تكون هذه النسبة عالية فى مثل هذا النوع من النشاط فليس من الضرورى ان تكون كذلك فى منشأة تتجر فى بضاعة أخرى لا تتأثر بالمودة ولا ينتظر ان تنخفض قيمتها لذلك يتعين عمل نسب لكل مجال من مجالات النشاط الاقتصادى •

٢ ــ المكان الذى تزاول فيه المنشأة نشاطها

وكذلك فان النسب المعروفة فى نوع معين من النشاط تختلف من منشأة الى أخرى فى هذا النشاط بحسب المنطقة او الجهة التى تعمل فيها كل منشأة فمنشأة تعمل فى شمال البلاد مثلا قد تتأثر بدرجة مختلفة عن مثيلتها التى تعمل فى جنوب البلاد بالعوامل الاقتصادية المختلفة من حيث الرواج او الكساد أو الايدى العاملة او النقل او غير ذلك ولذلك يجب ان تعد النسب أيضا على اساس جغرافى •

٣ ــ تاريخ اعداد القائمة المالية

لا شك ان التاريخ الذى تعد فيه القائمة المالية له هو الآخر أثره فى اختلاف النسب الفعلية عن النسب المعيارية • فمما هو معروف ان هناك منشآت يخضع الطلب على بضائعها لتقلبات موسمية ومن ثم فان المخزون من البضائع لديها قد يكون كبيرا احيانا وصغيرا احيانا أخرى فاذا كانت ميزانية هذه المنشأة قد اعدت فى الوقت الذى كان فيه المخزون عند حده الاقصى او عند حده الادنى وقارنا نسب المخزون من البضاعة بالنسب المعيارية لهذا النوع من النشاط لكانت المقارنة غير سليمة اللهم الا اذا أخذ الفاحص آثار هذه التقلبات الموسمية فى الحسبان •

ومن العوامل التى تؤدى الى اختلاف النسب الفعلية عن النسب المعيارية

أيضا حجم المنشأة وطريقةالعمل فيها فمن الطبيعى مثلا ان نشاهد فى منشأة كبيرة ذات رأس مال كبير ان نسبة البضاعة الى مجموع الاصول المتداولة أصغر منها لدى المنشآت الاصغر حجما وكذلك فان المنشأة التى تسير فى مبيعاتها على أساس الدفع نقدا ليس من الضرورى ان تكون النسبة المتداولة فيها عالية بينما يجب أن تكون هذه النسبة عالية لدى منشأة تسير فى مبيعاتها أساسا على نظام البيع الآجل •

وكذلك تؤدى الدورة التجارية الى اختلاف النسب الفعلية عن نسب القياس فما يعتبر نسبة مقبولة فى سنى الرواج بالنسبة لمنشأة تعمل فى قطاع معين من قطاعات النشاط المختلفة لا يعتبر كذلك بالنسبة لهذه المنشأة فى سنى الكساد لهذا **فانه من الخطأ** أن نعقد المقارنة بين نسب فعلية أعدت فى سنة كساد وبين نسب معيارية قد تكون أعدت فى سنة رواج •

وظيفة النسب المحاسبية

تهدف النسب المحاسبية الى قياس وزن العنصر الذى تدل عليه كما تهدف فى نفس الوقت الى ابراز مدى الكفاية الادارية التى تكمن وراءه ومدى الدور الذى لعبته حتى ظهر على الصورة التى ظهر بها •

وتأسيسا على ذلك فان ما يقول به البعض[1] من التفرقة بين النسب الساكنة **Static Ratios** والنسب المتحركة **Dynamic Ratios** (تشير النسب الساكنة الى العلاقة بين الاصول والخصوم بينما تشير النسب المتحركة الى العلاقة بين المفردات المختلفة فى الميزانية والمبيعات وتسمى النسب المتحركة احيانا بنسب السرعة **Velocity Relationship** وتعبر النسب الساكنة عن المنشأة وهى فى حالة سكون بينما تعبر النسب المتحركة عن المنشأة اثناء دوران شريط نشاطها المتحرك دورانه

(1) Beckman, Theodore N. & Bartels, Robert, "Credits and **Collections** in Theory and Practice", Page 511/533, 5th Edition (New York: Mc Graw-Hill Book Company, Inc. 1949).

الطبيعى) هو قول لا يظاهره السداد[1] ذلك لانه اذا نظرنا الى النسب المحاسبية على انها قد ظهرت نتيجة لنشاط معين امكن اعتبارها بهذه الصفة نسبا متحركة واذا نظرنا الى النسب المحاسبية على أنها جميعا تمثل حالة معينة فى تاريخ اعداد القوائم المالية أمكن اعتبارها من هذه الناحية انها ساكنة •

العدد المناسب من النسب المحاسبية الذى يستخدم فى التحليل

لقد تناول بعض الكتاب نظرية التحليل باستخدام النسب المحاسبية بقولهم ان المغالاة فى استعمال النسب امر يؤدى الى الارتباك والبلبلة ولعل هؤلاء الكتاب على حق فيما ذهبوا اليه من رأى فالحقيقة انه وان كان لاستخدام النسب المحاسبية على نطاق واسع أثره الطيب فى بعض الحالات فان اغلب الحالات لا تتطلب اكثر من عدد محدود من النسب فلا يعقل فى الحياة العملية ان يلجأ رجل البنك مثلا فى تحليل مركز عميله الى استخدام كل النسب المحاسبية المعروفة بل يكفى أن يستخدم نسبتين أو ثلاثة فى حالة معينة وأربعة أو خمسة نسب فى حالة أخرى وهكذا بحسب ما يراه لازما لتحديد عنصر المخاطرة الذى ينطوى عليه القرض •

تبويب النسب المحاسبية على أساس اسئلة

لقد جرت عادة الكتاب على تبويب النسب المحاسبية على اساس المصدر أو القائمة المالية التى تستخرج منها هذه النسب فنسب للميزانية ونسب لحساب الارباح والخسائر والمتاجرة ونسب مركبة مستمدة من هذه القوائم •

ولكن فريقا آخر من الكتاب[2] يرى ونرى معه انه من الافضل ان يكون

---

1) Beckman, Theodore N. & Bartels, Robert, "Credits and Collections in Theory and Practice", Page 511/533, 5th Edition (New York: Mc Graw-Hill Book Company, Inc. 1949).
"In the sense that all ratios have been evolued as a result of some activity they are dynamic. In the sense that they all denote conditions as they existed at the time the statement was prepared they are static".

(2) Easton, Edison E. and Newton, Byron L., Accounting and the Analysis of Financial Data" page 351, (New York: Mc Graw-Hill Book Company, Inc., 1958).

التبويب على أساس وضع اسئلة تجيب عنها نسب اذ يؤخذ على طريقة التبويب التقليدى ما يأتى :

١ ــ كثيرا ما تعتمد القرارات الادارية فى المنشأة على حقائق لا تظهر فى الميزانية أو فى حساب الارباح والخسائر .

٢ ــ كثير من القرارات يلزم لها استخدام عدد من النسب ولذلك فان تبويب النسب على أساس اسئلة والاجابة عليها يكون له مغزى اكبر من تبويبها بحسب مصدرها .

٣ ــ تؤدى الطريقة التقليدية بالباحث الى تركيز اهتمامه على معرفة طريقة تكوين النسب وتصرف نظره عن أهمية تفهم ووزن العلاقة التى تبرزها النسب ومغزاها.

الاسئلة التى تساعد النسب الاجابة عليها

لا شك ان للنسب المحاسبية أهميتها لدى الباحث فى القوائم المالية اذ تمده بمقياس طيب لتقدير مركز المنشأة المالى والكفاية الادارية التى اظهرت هذا المركز بالحالة التى ظهر بها وكذلك احتمالات النجاح والفشل فى المستقبل . وهى كذلك تساعد مديرى المنشأة على التعرف على مقدار ما أصابوه من نجاح فى ادارتهم وما وقعوا فيه من اخطاء لتفاديها فى المستقبل .

وسنورد فيما يلى الاسئلة التى تساعد النسب المحاسبية فى ايجاد اجابة لها :

السؤال الأول : هل ستتمكن المنشأة من دفع مطلوباتها القصيرة الاجل ؟

اذا كان ما يوجد فى صندوق المنشأة جنيه واحد لكل جنيه مستحق عليها فلا جدال فى انها ستتمكن بكفاية من دفع مطلوباتها القصيرة الاجل ولكن الاحتفاظ باموال سائلة على هذا النحو لا يعتبر من حسن الادارة فى شىء اذ يعاب على المنشأة فى هذه الحالة عدم توفيقها فى استثمار أكبر قسط من اموالها مع أقل قسط من المخاطرة وهو ما تقضى به السياسة المالية الحكيمة .

وعلى العكس مما تقدم فانه اذا لم تحتفظ المنشأة بأموال سائلة فى الصندوق فانه من المحتمل ان يتعذر عليها مواجهة طلبات الدائنين عندما يحين تاريخ استحقاقها

ولا تتخذ قدرة المنشأة على الوفاء بمطلوباتها بما لديها من نقدية سائلة فحسب بل يضاف الى النقدية السائلة كذلك أوراق القبض والمدينين والبضائع والاستثمارات المدرجة فى التسعيرة الرسمية لسوق الاوراق المالية باعتبارها عناصر تتحول الى نقود فى المستقبل القريب •

وتستخدم النسب الآتية للمساعدة فى اجابة هذا السؤال :

١ ــ نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة او « النسبة المتداولة »

The Current Ratio

لقد كانت البنوك التجارية والبنوك الامريكية بالذات فى جهادها لارساء فن الاقراض المصرفى على قواعد سليمة هى أول من ادخل هذه النسبة فى مجال التحليل المحاسبى ولذلك فهى تعرف احيانا باسم « النسبة المصرفية » كما تسمى أيضا « نسبة رأس المال العامل » وهى أكثر النسب استعمالا لدى البنوك حتى الآن •

وتقوم هذه النسبة على أساس مقارنة الاصول المتداولة بالخصوم المتداولة وذلك بقسمة الاولى على الثانية والتعبير عن الناتج بنسبة مئوية أو بعدد من الوحدات النقدية من الاصول لكل وحدة نقدية من الخصوم فمثلا اذا كان مجموع الاصول المتداولة هو ٢٤٠٠٠٠ جنيه ومجموع الخصوم المتداولة هو ١٢٠٠٠٠ جنيه فان النسبة المتداولة تكون ٢٤ : ١٢ أو ٢ : ١ ومعنى هذا ان الاصول المتداولة تساوى ٢٠٠٪ من الخصوم المتداولة أو ان لدى المنشأة ٢ جنيه من الاصول المتداولة لمقابلة كل جنيه واحد من الخصوم المتداولة •

وقد كانت الفكرة السائدة عن هذه النسبة ان الحد الادنى الواجب توافره منها لدى منشأة متوازنة هو ٢ : ١ غير ان هذه القاعدة التى كونتها الخبرة والتى

توارثها رجال البنوك مدة طويلة قد بدأت تنكمش وتفسح المجال للمنطق والدراسة فى كل حالة على حدة ذلك لان هناك عدة عوامل قد تؤدى الى اعتبار نسبة ٢ : ١ نسبة منخفضة فى حالة معينة او اعتبار نسبة أقل من ٢ : ١ نسبة جيدة فى حالة أخرى وهى الاعتبارات الخاصة بحالة كل منشأة على حدة كصفات القائمين على الادارة فيها ونوع النشاط ومدى تعرضه للتقلبات الموسمية وحالة الكساد والرواج وغير ذلك من العوامل .

العوامل التى تؤثر على النسبة المتداولة

لا شك ان النسبة التى ناقشناها الآن لا تكفى بذاتها للحكم على مدى قدرة المنشأة على سداد ما عليها من ديون ويتعين على الباحث ان يأخذ فى الاعتبار النقاط الآتية :

١ ــ المصاريف التى لا تظهر بالميزانية ولا حساب الارباح والخسائر

لا يظهر بالميزانية ولا بحساب الارباح والخسائر مقدار أجور العمال الاسبوعية أوالشهريةالتىستقوم المنشأةبدفعهافىفترةالصرفالتالية ومايقالعنالاجور يقال أيضا عنبقية أنواع المصروفات الاخرى التى يتعين على المنشأة دفعهافى الفترة التالية لتاريخ اعداد الميزانية وحساب الارباح والخسائر اللهم الا اذا كانت هذه المصاريف مستحقة الدفع فعلا فى تاريخ عمل الميزانية فتظهر فيها . وقد يظهر بميزانية احدى المنشآت رقم متواضع للدائنين ولكنها ستواجه بدفع مبلغ كبير كأجور عمال ولا تتوفر لديها النقدية الكافية بالرغم من ارتفاع النسبة المتداولة .

٢ ــ شروط البيع والشراء

ان المنشأة التى لا تبيع الا بالنقد يمكن لها ان تحتفظ بنسبة متداولة أقل منها لدى المنشأة التى تبيع بالاجل وكذلك فان المنشأة التى تشترى دائما على الحساب يمكن لها ان تحتفظ بنسبة متداولة أقل من منشأة اخرى لا تشترى الا بالنقد .

٣ ــ العلاقــات المصرفية

ان المنشأة التى تتمتع بعلاقة طيبة مع المصرف الذى تتعامل معه ويكون لها اعتمادات مفتوحة لديه ويمكنها السحب عليها فى اى وقت يمكنهــا ان تحتفظ بنسبة متداولة أقل من منشأة أخرى ليست لها هذه الميزة •

٤ ــ المبيعات المضمونة

ان المنشأة التى تبيع بضائعها فى سوق مضمون كالبيع بناء على اتفاق سابق مع الحكومة أو لكون المنشأة محتكرة لصنف معين يمكن لها ان تحتفظ بنسبــة متداولة منخفضة دون خوف أما اذا كان من المتوقع انتهاء الاحتكار أو اذا كــان الاتفاق مع الحكومة قد قارب نهايته فان على المنشأة ان تحتفظ بنسبة متداولة عالية •

٥ ــ القدرة على الحصول على رأس المال اللازم لمواجهة المطلوبات

اذا كانت المنشأة قادرة على الحصول على المال الكافى لمواجهة مطلوباتهــا القصيرة الاجل عن طريق اصدار اسهم او سندات فانه ليس من الضرورى ان تحتفظ بنسبة متداولة عالية ومثــال ذلك شركات المنافــع العامة التى تستطيــع ــ عندما تحس ان مطلوباتها القصيرة الاجل قد اشتدت وطأتها ــ ان تصدر سندات تستخدم حصيلتها فى سداد هذه المطلوبات وبذلك تتحول المطلوبات القصيرة الاجل الى مطلوبات طويلة الاجل •

٦ ــ أثر التغيرات الموسمية

لعل أهم عامل من العوامل التى تؤثر على النسبة المتداولة هــو التغــيرات الموسمية ذلك لان المنشأة ذات النشاط الموسمى تعتمد غالبا فى فترة الموسم على التسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها من البنوك التى تتعامل معها وعلى الائتمان الذي تحصل عليه من دائنيها التجاريين فى تمويل الكميات الكبيرة من البضــاعة التى يجب ان تحتفظ بها لمواجهة طلبات العملاء وفى تمويل المدينين ودفع الاجور

والمرتبات وغيرها من المصروفات والموسم على اشده لذلك فان النسبة المتداولة تكون أقل ما يمكن فى هذه الفترة بينما تتحسن النسبة عندما ينتهى الموسم ، كما أنه من الممكن أن تكون هذه النسبة منخفضة لدى المنشأة وهى تمر بسنوات الرخاء بينما يجب ان تكون هذه النسبة عالية عندما تمر المنشأة بسنوات الكساد.

٢ — نسبة الاصول السائلة والقابلة للسيولة بسرعة الى الخصوم المتداولة أو نسبة الاختبار الحمضى The Acid-Test Ratio

نظرا لاختلاف درجة سيولة العناصر المختلفة التى تتكون منها الاصول المتداولة ونظرا لان بعض هذه العناصر — مثل المخزون السلعى — يصعب تحويلها الى نقدية سائلة فى الحال أو فى أجل قصير اذا دعت الظروف الى ذلك لهذا فان الحكم على مقدرة المنشأة على الدفع قد يكون ادق لو اننا استبعدنا من مجموع الاصول المتداولة العناصر البطيئة السيولة ثم أجرينا المقارنة بين الرقم الجديد للاصول المتداولة والخصوم المتداولة .

ويمكن الوصول الى هذه النسبة بمقارنة مجموع النقدية الحاضرة واوراق القبض الجيدة والاوراق المالية بمجموع الخصوم القصيرة الاجل .

ويقصد بالاوراق المالية جميع الاوراق المالية من الدرجة الاولى أى الاوراق الحكومية وما فى حكمها ويجب الا يشتمل رقم الاوراق المالية على اية اوراق غير متداولة فى بورصة الاوراق المالية أو التى تمثل استثمارات فى شركات تابعة أو المخصصة لغرض معين مثل الاستثمارات الخاصة باحتياطى استهلاك السندات.

ويرى البعض[1] « ان الاعتماد على هذا الاختبار فقط لقياس المقدرة على الدفع قد يكون خاطئا لان المنشأة قد تمر بظروف طارئة مؤقتة تؤثر على مجموع

(١) راجع صفحة ٣٦ من محاضرة القاها الاستاذ ابراهيم على عشماوى بمعهد الدراسات المصرفية فى موضوع دراسة وتحليل الميزانية من وجهة النظر المصرفية فى الموسم الدراسى ١٩٦٠ (البنك المركزى المصرى بالقاهرة) .

اصولها الحاضرة وليس معنى ذلك ان نحكم على قدرة المنشأة على الوفاء فى المدة القصيرة بالضعف اذا ما هبطت الاصول الحاضرة ولظروف مؤقتة لا سيما وان المقدرة على الدفع لا تتحدد بمقدار الاصول الحاضرة وحدها وانما تحددها عوامل أخرى مثل مقدرة المنشأة على تحريك المخزون السلعى وعلى السياسة الشرائية والانتاجية والبيعية وسياسة استثمار الاموال والتوسع فى الاعمال . . . الخ » .

ويؤخذ على النسبتين السابقتين انهما تقيسان الاصول المتداولة من حيث الكم لمعرفة ما اذا كانت كافية لمواجهة الخصوم المتداولة ولكنهما تقصران عن قياس تلك الاصول من حيث الكيف او الوزن ولا شك ان قياس الاصول من حيث الكيف او الوزن لا يقل أهمية عن قياسها من حيث الكم فى الايضاح عما اذا كانت الخصوم المتداولة يمكن ان تسدد عند استحقاقها .

وفيما يلى نوضح كيف يتم اختبار البضاعة والمدينين باعتبارهما أهم العناصر الموجبة فى النسبة المتداولة من حيث الكيف لا من حيث الكم وكذلك اختبار الخصوم المتداولة باعتبارها العناصر السالبة فى هذه النسبة :

أ ــ البضاعة

ان مشكلة البضاعة الواجب تواجدها بمخازن المنشأة لمواجهة طلبات عملائها تعتبر احدى المشاكل الهامة التى يجب العناية بها ذلك لان الاحتفاظ بكمية كبيرة جدا من البضاعة يعنى زيادة نفقات التخزين والتأمين وخسائر العجز والعطب وخسائر القدم وخصوصا عندما يكون عنصر الذوق او المودة عاملا هاما فى التصريف هذا فضلا عن احتباس جزء كبير من رأس المال العامل للمنشأة وكذلك فان الاحتفاظ بكمية صغيرة جدا من البضاعة معناه احتمال عدم اجابة طلبات العملاء ومن ثم انخفاض رقم المبيعات .

ولقياس مدى رواج البضاعة تستخدم النسب الآتية :

سرعة دوران البضاعة

لا شك ان رقم البضاعة الموجودة بالمخازن فى آخر المدة يتوقف على مقدار المبيعات وهذه العلاقة تتمثل احسن تمثيل فى النسبة المعروفة بـ « سرعة دوران البضاعة » والتى يمكن الحصول عليها بقسمة تكلفة المبيعات على متوسط البضاعة المخزونة او بقسمة صافى المبيعات بعد استنزال مردودات المبيعات على متوسط البضاعة المخزونة (خصوصا عندما لا يمكن معرفة تكلفة المبيعات) أى :

$$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط البضاعة المخزونة}} = \text{سرعة دوران البضاعة}$$

أو

$$\frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{متوسط البضاعة المخزونة}} = \text{سرعة دوران البضاعة}$$

وتمثل سرعة دوران البضاعة كما نرى عدد المرات التى باعت فيها المنشأة خلال السنة رقما من البضاعة يماثل رقم البضاعة الموجودة فى آخر المدة .

ويلاحظ ان مقام هذه النسبة هو متوسط البضاعة المخزونة فاذا كان الجرد يتم شهريا يكون المتوسط المذكور عبارة عن متوسط شهور الجرد واذا كان الجرد يتم مرة كل سنة يؤخذ متوسط بضاعة أول المدة وآخر المدة غير ان المتوسط المحسوب على أساس بضاعة اول المدة وآخر المدة يؤخذ عليه انه لا يمثل قيمة البضاعة التى تكون موجودة عادة خلال السنة لدى المنشأة ذلك لان بضاعة آخر المدة فى سنة ما هى نفسها بضاعة اول المدة فى السنة التالية ولما كانت بضاعة آخر المدة تقدر دائما على أساس سعر التكلفة أو سعر السوق ايهما أقل كما ان كميتها تكون عند حدها الادنى عند الجرد فى آخر المدة التجارية وبالتالى فى أول المدة التجارية التالية فمعنى هذا ان بضاعة أول المدة وآخر المدة تقدران تقديرا منخفضا ويكون المتوسط بالتالى منخفضا عن قيمة البضاعة التى تكون عادة مخزونة خلال السنة لدى المنشأة وتكون النتيجة الحصول على سرعة دوران كبيرة بينما الحقيقة انها ليست كذلك .

وبالوصول الى سرعة دوران البضاعة يمكن الوصول استنتاجا الى عدد الايام اللازمة لتصريف كمية مماثلة لبضاعة آخر المدة وذلك بقسمة عدد ايام السنة على عدد مرات الدوران فاذا كان عدد مرات الدوران هو ٦ مرات فان المدة اللازمة للتصريف فى كل دورة هى ٣٦٥ ÷ ٦ = ٦١ يوما تقريبا • وبالمقارنة بين هذه المدة والمدة السائدة فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة أو بمدة التصريف فى السنوات السابقة لدى نفس المنشأة يمكن الحكم على درجة رواج البضاعة •

فاذا كانت سرعة الدوران بطيئة كانت مدة التصريف طويلة تبعا لذلك وكان فى هذا دليل على ان البضاعة غير جيدة التصريف او انها تقادمت واصبحت غير مقبولة لدى المستهلكين لها ولا يمكن تصريفها الا بخسارة •

واذا كانت سرعة الدوران عالية كانت مدة التصريف قصيرة تبعا لذلك وكان فى هذا دليل على رواج البضاعة وحسن قبولها لدى العملاء وعدم وجود أنواع تالفة منها •

هذا ويلاحظ ان بسط نسبة سرعة دوران البضاعة قد يستخدم فيه اما صافى المبيعات واما تكلفة المبيعات غير انه كثيرا ما يستخدم صافى المبيعات لسببين اثنين :

أولا ــ قد لا يمكن من مجرد النظر الى القوائم المالية معرفة تكلفة المبيعات فقد تكون هذه التكلفة مدمجة مع مفردات المصاريف الاخرى فى حسابات النتيجة بينما تظهر القوائم المالية دائما المبيعات وبضاعة آخر المدة •

ثانيا ــ وحتى اذا كانت تكلفة المبيعات واضحة فى القوائم المالية فان صافى المبيعات كثيرا ما يستخدم ليكون أساس المقارنة سليما بين سرعة دوران البضاعة المحسوبة باستخدام صافى المبيعات والمعدلات المنشورة لنوع النشاط الذى تزاوله المنشأة ذلك لان المعدلات التى تنشرها الهيئات المتخصصة فى نشر النسب المحاسبية فى البلاد الاجنبية كامريكا كثيرا ما تكون معدة على اساس صافى المبيعات •

ويجب ملاحظة ان ارتفاع معدل سرعة دوران البضاعة فى منشأة تتجر فى اصناف مختلفة ليس معناه ان كل صنف من هذه الاصناف يدور بنفس السرعة التى يعبر عنها هذا المعدل وذلك لانه من الممكن ان يكون هناك ارتفاع فى المعدلات الفردية لعدد كبير من الاصناف بينما يميل معدل صنف واحد مثلا من الاصناف الى الانخفاض ومع ذلك فان المعدل العام يميل الى الارتفاع والعكس صحيح فميل المعدل العام لسرعة دوران البضاعة الى الانخفاض ليس معناه ان كل الاصناف لا تلقى تصريفا فى السوق اذ قد يكون هناك عدد كبير من الاصناف معدل التصريف فيه منخفض بينما هناك صنف واحد معدل التصريف فيه مرتفع ومع هذا فان المعدل العام يميل الى الهبوط .

والخلاصة انه لكى يستطيع الباحث ان يقف على حقيقة سرعة دوران البضاعة فى منشأة تتجر فى أصناف مختلفة يجب ان يقوم بايجاد سرعة دوران كل صنف من الاصناف الرئيسية على حدة ويقارنه بالمعدلات النمطية ليقف على مدى كفاية سرعة التصريف .

سرعة دوران البضاعة فى المنشآت الصناعية

تتكون البضاعة لدى المنشآت الصناعية من ثلاثة أنواع هى :

١ ــ المواد الاولية

٢ ــ البضاعة تحت التشغيل

٣ ــ البضاعة تامة الصنع

ويتم اختبار سرعة دوران كل نوع من هذه الانواع بمقارنة قيمة المنتج أو المستخدم فى كل مرحلة من المراحل الثلاث بمتوسط البضاعة التى كانت توجد فى كل مرحلة كالآتى :

$$\frac{\text{تكلفة المواد الاولية المستخدمة}}{\text{متوسط المخزون من المواد الاولية}} = \text{سرعة دوران المواد الاولية}$$

$$\frac{\text{تكلفة الانتاج}}{\text{متوسط البضاعة تحت التشغيل}} = \text{سرعة دوران البضاعة تامة الصنع}$$

$$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط البضاعة تامة الصنع}} = \text{سرعة دوران البضاعة تحت التشغيل}$$

ولا شك ان كل معدل من المعدلات الثلاثة المذكورة هو معدل عام جيد لنوع المخزون الذى يدل عليه غير ان ذلك لا يعنى عدم الحاجة الى مراقبة سرعة دوران كل صنف من الاصناف الهامة داخل كل نوع من الانواع الثلاثة •

اعتبارات يجب اخذها فى الحسبان بالنسبة لسرعة دوران البضاعة

يجب ان نلاحظ انه عند ايجاد سرعة دوران البضاعة على أساس متوسط المخزون السلعى يكون متوسط المخزون مختلفا تماما عن المخزون الفعلى فى آخر المدة ويترتب على ذلك ان سرعة الدوران التى تحتسب على اساس متوسط المخزون لا يمكن ان تدل دلالة مطلقة على ما اذا كان المخزون السلعى الفعلى فى آخر المدة مثاليا أو غير مثالى •

كما يجب ان تتذكر دائما انه كما ان كبر حجم المخزون السلعى فى آخر المدة بما يترتب عليه من انخفاض معدل سرعة الدوران قد يفسر على انه نتيجة لعدم تصريف كل البضاعة فى موسمها الماضى وتحولها من سنة الى اخرى فانه قد يفسر أيضا بان المنشأة قد اشترت كميات كبيرة من البضاعة استعدادا للموسم القادم او انها انتهزت فرصة موسم انتاج السلعة التى تتجر فيها وتوفرها لدى مورديها بكثرة جعلت اسعارها تنخفض فبكرت بالشراء قبل ان تشح البضاعة لدى الموردين وترتفع اسعارها ويكون ذلك بطبيعة الحال دليلا على ان هناك رأس مال عاملا كافيا لدى المنشأة وان الادارة ادارة واعية بالرغم من ان معدل سرعة الدوران يبدو منخفضا •

ولهذا يمكن القول بان النسب المحاسبية تكون عادة ذات قيمة كبيرة للباحث

فى القوائم المالية ولكنها لا تكون كذلك الا اذا كان متبصرا فى استعمالها فاهما لمدلولاتها .

ب — المدينون

ويستخدم لقياس مدى سيولة هذا الاصل النسب الآتية :

١ — سرعة دوران المدينين

تقاس سرعة دوران المدينين بقسمة المبيعات الآجلة على رقم المدينين الظاهر فى الميزانية فاذا كانت المبيعات الآجلة ١٢٠٠٠ جنيه ورقم المدينين الظاهر فى الميزانية ٢٠٠٠ جنيه كان معدل سرعة دوران المدينين هو ١٢٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠ = ٦ مرات أى ان المدينين قد دار رقمهم ست دورات اثناء السنة المالية .

٢ — متوسط فترة التحصيل

لما كانت هذه النسبة تهدف الى معرفة مدى سيولة رصيد المدينين الظاهر فى الميزانية فانه من المهم ان نعرف كم من الوقت يلزم مروره ليتحول هذا الرصيد الى نقدية .

فمن معدل سرعة دوران المدينين نستطيع ان نصل الى متوسط فترة التحصيل وذلك بقسمة عدد أيام السنة على عدد مرات الدوران وفى مثالنا هذا تكون فترة التحصيل هى ٣٦٥ ÷ ٦ = ٦١ يوما تقريبا ويمكن الوصول الى متوسط فترة التحصيل وسرعة الدوران بطريقة أخرى هى :

أن نقسم قيمة المبيعات الآجلة على عدد أيام السنة فنحصل على متوسط البيع الآجل فى اليوم الواحد وبقسمة رصيد المدينين على متوسط البيع الآجل فى اليوم الواحد نحصل على عدد ايام المبيعات الآجلة التى يمثلها رصيد المدينين وهو ما يساوى فترة التحصيل :

$$\frac{٢٠٠٠}{\frac{١٢٠٠٠}{٣٦٥}} = ٦١ \text{ يوما تقريبا}$$

ويمكن أيضا بعد الوصول الى فترة التحصيل ان نصل عن طريقها الى سرعة الدوران وذلك بقسمة عدد أيام السنة على فترة التحصيل أى ٣٦٥ ÷ ٦١ = ٦ مرات تقريبا .

على ان المسألة ليست مجرد معرفة النسبة بل ان المسألة التى تستدعى الاهتمام هى معرفة ما اذا كانت النسبة كافية أم لا وذلك عن طريق مقارنتها بنسب السنوات الماضية او النسب الغالبة فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة .

فاذا كان رصيد المدينين يساوى مجموع مبيعات آجلة عن ٦١ يوما مثلا بينما فى السنوات السابقة او حسب ما هو معروف عن المنشآت التى تعمل فى نفس نشاط المنشأة يجب ان يكون هذا الرصيد مساويا لمجموع مبيعات آجلة عن ٤٥ يوما فقط لكان معنى ذلك ان السياسة الائتمانية وسياسة التحصيل فى المنشأة ليست على ما يرام أو ان المنشأة — فى سبيل زيادة مبيعاتها — تقبل التعامل مع عملاء غير مرغوب فيهم . واذا حدث العكس لكان من الممكن ان يكون معنى ذلك ان المنشأة تضغط على مدينيها للدفع فى اسرع وقت ممكن وربما يكون ذلك بغرض فك ضائقتها المالية .

٣ — خسائر الديون المعدومة

تستطيع المنشأة ان تتجنب خسائر الديون المعدومة كما تستطيع ان تتجنب ظهور المدينين بدفاترها وتكبدها نفقات التحصيل اذا ما قصرت تعاملها على العملاء الذين يدفعون نقدا كما تستطيع ان تتجنب خسائر الديون المعدومة اذا ما اقتصرت فى البيع الآجل على عملاء الدرجة الاولى الذين تكون قدرتهم على الوفاء عالية جدا غير ان هذه السياسة أو تلك — بسبب ما فى اتباعها من اثر سيء على حجم المبيعات — ينتج عنها نقص فى الأرباح قد يفوق الخسائر التى تنجم عن الديون المعدومة ومصاريف التحصيل .

والسياسة السليمة فى هذا الصدد ليست هى السياسة التى تؤدى الى ملافاة خسائر الديون المعدومة تماما وانما هى السياسة التى تؤدى الى الحصول على أقصى ربح ممكن .

واتباع هذه السياسة يقتضى ان تمد المنشأة شبكة مبيعاتها الآجلة على عدد كبير من العملاء ــ وان كانوا ليسوا جميعا من عملاء الدرجة الاولى الا انهم من ذوى المقدرة العادية على الوفاء ــ على اعتبار ان الغالبية العظمى منهم يوفون بما عليهم من ديون كما ان اتباع هذه السياسة يقتضى من جهة أخرى ان تحجم المنشأة عن منح الائتمان لبعض العملاء الغير مرغوب فيهم على اعتبار ان الارباح التى ستحققها من تعاملها مع هذه الفئة تكون أقل من خسائر الديون المعدومة التى تتعرض لها بسببهم وفى هذا اخلال بمبدأ تحقيق اقصى ما يمكن من الربح •

وتتبع بعض المنشآت الصغيرة الطريقة المباشرة فى معالجة خسائر الديون المعدومة وفيها لا تظهر الديون المعدومة فى الدفاتر الا اذا تحققت فعلا وتخصم من حساب الارباح والخسائر اما الغالبية العظمى من المنشآت الكبيرة فهى تسير على الطريقة المحاسبية السليمة وتكون مخصصا للديون المشكوك فيها يصير تقديره على اساس نسبة مئوية معينة من مبيعاتها الآجلة اذا ما كانت المنشأة منشأة قديمة استطاعت بخبرتها فى السنوات الماضية ان تحدد معدل الديون المعدومة او قد تستعمل المنشأة المعدل المعروف فى نوع النشاط الذى تزاوله اذا ما كانت حديثة العهد ولم تستطع تحديد مقدار الديون المعدومة لديها فمثلا اذا ما كان المعدل المعروف فى صناعة الغزل والنسيج هو ١/٢٪ من المبيعات الآجلة فان المنشأة تستطيع ان تستعمل هذا المعدل لمدة سنتين أو ثلاثة فى بدء حياتها وعند نهاية كل عام تقوم بمقارنة الديون التى اعدمت فعلا بمخصص الديون المشكوك فيها فاذا كان رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها بعد قيد الديون المعدومة فعلا فيه دائنا كان معنى ذلك ان المعدل مرتفع واذا ما اصبح رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها بعد قيد الديون المعدومة فعلا فيه مدينا كان معنى ذلك ان المعدل منخفض وعلى مرور السنوات تستطيع المنشأة من ملاحظة حساب مخصص الديون المشكوك فيها ان تحدد نسبة مستقلة لها تسير عليها •

ويستخدم فى قياس مستوى الديون المعدومة النسبة التالية :

$$\frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{صافى المبيعات الآجلة}} = \text{نسبة الديون المعدومة}$$

وبمقارنة نسبة الديون المعدومة بالنسبة فى السنوات السابقة او بالنسبة السائدة فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة يمكن الحكم على مدى سلامة سياسة الائتمان .

جـ ــ اختبارات الخصوم المتداولة

لا تقتصر مهمة الباحث فى قدرة المنشأة على الوفاء بديونها القصيرة الاجل على مجرد قياس العناصر الموجهة للنسبة المتداولة من حيث الكيف أو درجة الكفاية بل يجب عليه أيضا ان يوجه اهتمامه الى العنصر السالب فى هذه النسبة وهو الخصوم المتداولة ليقف على مدى انتظام المنشأة فى الوفاء بديونها القصيرة الاجل عند استحقاقها .

ولمعرفة ما اذا كانت المنشأة منتظمة فى الوفاء بديونها القصيرة الاجل عند استحقاقها يمكن اجراء الاختبارات الآتية :

١ ــ متوسط فترة السداد للخصوم المتداولة

يستخرج متوسط فترة السداد للديون القصيرة الاجل بنفس الطريقة التى تستخدم لاستخراج متوسط فترة التحصيل للمدينين فنقسم المشتريات الآجلة خلال السنة موضوع الدراسة على عدد أيام السنة ونحصل بذلك على متوسط المشتريات الآجلة فى اليوم الواحد ثم نقسم رصيد الدائنين على متوسط المشتريات الآجلة فى اليوم الواحد لنعرف كم يوما من أيام الشراء الآجل يمثل رصيد الدائنين

فاذا بلغت المشتريات الآجلة فى السنة ١٤٦٠٠ جنيها ورقم الدائنين هو ٣٠٠٠ جنيه فيكون حساب متوسط فترة السداد كالآتى :

متوسط المشتريات الآجلة فى اليوم الواحد = ١٤٦٠٠ ÷ ٣٦٥ = ٤٠ جنيه

متوسط فترة السداد = ٣٠٠٠ ÷ ٤٠ = ٧٥ يوما

كما يمكن الوصول الى متوسط فترة السداد فى خطوة واحدة بالشكل الآتى :

$$\frac{\text{رصيد الدائنين}}{\text{صافى المشتريات الآجلة}} \times \text{عدد أيام السنة} = \frac{٣٠٠٠}{١٤٦٠٠} \times ٣٦٥ = ٧٥ \text{ يوما}$$

وبمقارنة متوسط فترة السداد التى نحصل عليها بمتوسط فترة السداد فى السنوات السابقة لدى نفس المنشأة او بالمتوسط السائد فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة نستطيع ان نعرف ما اذا كانت المنشأة منتظمة فى سداد دائنيها ام لا . فاذا كان متوسط فترة السداد أقل من المتوسط المعتاد يمكن القول بصفة عامة بان ذلك دليل على ان المنشأة فضلا عن انها لا تتجاوز فترة الائتمان المعتادة فى نوع النشاط فانها — بفضل حالة السيولة الجيدة لديها — تقوم بالوفاء بديونها قبل ميعاد الاستحقاق لتستفيد من خصم تعجيل الدفع وقد يؤيد ذلك ظهور بند كبير للخصم المكتسب فى القوائم المالية بمبلغ يفوق ما كانت تحصل عليه فى السنوات السابقة او ما تحصل عليه المنشآت المماثلة .

والعكس صحيح أيضا فاذا كان متوسط فترة السداد أطول من المعتاد يمكن القول بصفة عامة بان ذلك دليل على ان المنشأة تعانى من سوء حالة السيولة لديها وانها تضطر للحصول على فترة ائتمان اطول من المعتاد او انها تعمد الى تأجيل الدائنين كلما حل تاريخ الاستحقاق وقد يعزز ذلك تلاشى بند الخصم المكتسب وظهور بند لفوائد التأخير .

٢ — نسبة كل من الديون الممثلة فى حسابات جارية فى دفاتر المنشأة باسم دائنيها والديون الثابتة باوراق دفع الى مجموع الديون التجارية

تعتبر هاتان النسبتان صدى للثقة التى يوليها الدائنون المنشأة. ولما كانت ثقة الدائنين بالمنشأة لا تأتى عرضا وانما تتكون نتيجة لانتظام المنشأة فى الوفاء بما عليها من ديون بمجرد استحقاقها سواء فى الماضى أو الحاضر فانه يمكن اذن وصف هاتين النسبتين بانهما من البارومترات التى تقاس بها قدرة المنشأة على الوفاء .

فاذا ما أوجدنا نسبة كل من الحسابات الجارية واوراق الدفع الى مجموع الديون التجارية وتعقبناها من سنة لأخرى لأمكن الوقوف على الاتجاه العام

لكل نسبة فاذا ما لاحظنا ارتفاعا مضطردا فى نسبة الديون الثابتة باوراق دفع لامكن القول بصفة عامة ان ذلك يعد دليلا على فتور ثقة الموردين تدريجيا بقدرة المنشأة على الوفاء ذلك لان الموردين ــ بسبب عدم اطمئنانهم الى قدرة المنشأة على الوفاء ــ يفضلون أن تكون ديونهم قبل المنشأة ثابتة باوراق تجارية نظرا لما يرتبه القانون من ضمانات لحامل الورقة التجارية قبل المسحوب عليه والمظهرين وهى ضمانات لا تتمتع بها الديون التجارية المقيدة فى حسابات جارية • وعلى العكس من ذلك اذا لاحظنا ارتفاعا مستمرا فى نسبة الديون المقيدة فى حسابات جارية فانه يمكن القول بصفة عامة ان ثقة الدائنين بالمنشأة آخذة فى الازدياد بسبب اطمئنانهم الى قدرتها على الوفاء •

السؤال الثانى : هل هناك مغالاة فى استخدام الموارد المالية فى الاصول الثابتة ؟

قبل ان نجيب على هذا السؤال يجدر بنا ان نوضح أهمية التوازن بين الاصول المتداولة والاصول الثابتة فالاصول المتداولة تعتبر كالقلب النابض للمنشأة ويمكن ان نعزو معظم ما تصيبه المنشأة من نجاح او فشل الى ما يحدث فى هذه الاصول من حركة ودوران وصحيح ان الاصول الثابتة لها هى الاخرى أهميتها فى هذا الشأن باعتبارها وسيلة الانتاج ولكن يمكن تشبيه دورها فى الانتاج بالديكور والترتيبات فى المسرح كما يمكن تشبيه دور الاصول المتداولة بالمسرحية نفسها التى تمثل على خشبة ذلك المسرح وبطبيعة الحال لا قيمة لمسرح فخم ملىء بالديكورات والتركيبات الفنية اذا لم تكن للمسرحية ذاتها قيمة فنية يعتد بها فعلى المسرحية ــ او بمعنى آخر الاصول المتداولة ــ يقع العبء الاكبر فى تحقيق الارباح الكافية لمواجهة المصاريف المختلفة ومن بينها استهلاك المسرح أو بمعنى آخر الاصول الثابتة مع بقاء فائض يوزع على اصحاب رأس المال •

وان انعدام التناسب بين الاصول الثابتة والاصول المتداولة لهو أيضا بمثابة سيارة ذات هيكل كبير ومحرك صغير وعلى ذلك فان نسبة الاصول المتداولة الى الاصول الثابتة ــ من وجهة نظر المحاسبين ــ هى تماما كنسبة القوة الى الوزن من وجهة نظر مهندسى السيارات فاذا كان قد روعى فى تصميم هيكل السيارة أن يكون وزنها أقل وزن ممكن بالنسبة لقوة المحرك فلاشك ان ذلك يساعد على

انطلاق السيارة باكبر سرعة ممكنة وكذلك الحال بالنسبة للمنشأة فاذا صمم التكوين المالى فيها بحيث تكون نسبة الاصول الثابتة ــ التى هى بمثابة حمل ميت ــ الى حقوق أصحاب المنشأة أقل نسبة ممكنة وان تكون الاصول المتداولة منسوبة الى حقوق أصحاب المنشأة أكبر نسبة ممكنة لكان فى ذلك أيضا ما يساعد على انطلاق المنشأة فى طريق التقدم والنجاح بكل حرية ويسر .

على اننا يجب ان نتذكر ان نسبة الاصول الثابتة تختلف من منشأة الى أخرى كما تختلف بالنسبة لنفس المنشأة باختلاف المراحل التى تمر بها فى تطورها فبالنسبة لمنشأة صناعية لا بد ان تبدأ باصول ثابتة كبيرة وتترك جزء اقل من أموالها مستثمرا فى شكل اصول متداولة غير انه بمضى الوقت وتحقيق الارباح التى يعاد استثمارها تستطيع المنشأة ان تنمى اصولها المتداولة وتعيد التوازن اليها، وبالنسبة لمنشأة مالية كالبنك مثلا لا تكون اصولها الثابتة سوى نسبة صغيرة من رأس مالها بينما يظل باقى رأس المال ممثلا فى الاصول المتداولة لان امثال هذه المنشآت لا تعتمد على الاصول الثابتة فى مزاولة نشاطها بقدر ما تعتمد على الاصول المتداولة .

وبناء على ما تقدم فان كل منشأة يجب دراستها على حدة لمعرفة ظروفها للحكم على مدى التناسب بين اصولها الثابتة والمتداولة وقد يكون لدراسة الميزانيات المتعاقبة اثرها الطيب فى التعرف على الخلل الذى يصيب العلاقة بين هذه الاصول على مر السنين مما يساعد على تدارك الموقف قبل استفحاله غير انه يمكن القول بصفة عامة انه كلما كانت نسبة الاصول الثابتة الى حقوق أصحاب المنشأة صغيرة كلما كان ذلك مظهرا من مظاهر القوة وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان ذلك مظهرا من مظاهر الضعف وذلك لسببين أثنين :

السبب الاول : هو ان ارتفاع نسبة الاصول الثابتة يستتبع ارتفاع مبلغ الاستهلاك الذى يحمل به حساب الارباح والخسائر عن المستوى السائد لدى المنشآت المنافسة .

والسبب الثانى : هو أن ارتفاع نسبة الاصول الثابتة يعنى ضآلة الجزء الباقى من حقوق أصحاب المنشأة والمستخدم كرأس مال عامل بما يترتب على ذلك من

اعتماد المنشأة اعتمادا كبيرا على مصادر التمويل القصير الاجل لاقتناء الاصول المتداولة ومن ثم ظهور اعراض كاعراض المغالاة فى المتاجرة •

فاذا كانت هناك منشأتان تزاولان نفس النوع من النشاط بل وتعملان فى منطقة واحدة ورأس مال كل منهما ١٠٠٠٠٠ جنيه ورقم المبيعات السنوى فى كل منهما ٢٥٠٠٠٠ جنيه والمنشأة الاولى تشغل مبنى قديما قيمته ٢٠٠٠٠ جنيه أما المنشأة الثانية فقد رأت بناء مبنى جديد روعى فيه كل التحسينات الفنية الحديثة وتكلف ٥٠٠٠٠ جنيه وعلى فرض ان معدل الاستهلاك واحد فى المنشأتين فان مبلغ الاستهلاك الذى تحمل به المنشأة الثانية حساب الارباح والخسائر يبلغ ٢ ١/٢ مرة مبلغ الاستهلاك الذى تحتسبه المنشأة الاولى على مبناها •

ولا شك فى ان المنشأة الثانية قد رأت اقامة مبنى جديد لها على امل ان تؤدى مزاولتها لنشاطها فى مبنى حديث الى زيادة حجم المبيعات لديها الى حد يكفى لتحقيق ارباح تغطى الزيادة فى الاستهلاك عن المنشأة الاولى ويتبقى أيضا عائد صاف أكبر من العائد الذى كانت تحققه قبل الانتقال الى المبنى الجديد غير ان ذلك الامر كثيرا ما لا يتحقق فى الحياة العملية اذ ان العنصر الذى يحكم تصرفات المستهلكين ويؤثر على مشترياتهم غالبا ليس مظهر المكان الذى تباع فيه السلعة بقدر ما هو عنصر السعر كما ان الخبرة فى الحياة العملية قد اثبتت فشل السياسة المالية التى تهدف الى استنفاذ جزء كبير من اموال المنشأة فى الاصول الثابتة وتخفيض رأس المال العامل والاعتماد على مصادر التمويل القصير الاجل فى المتاجرة اذ ان الاموال التى تستخدم فى اقتناء الاصول الثابتة تبقى مجمدة بصفة دائمة ولا يسترد من قيمتها شيء اللهم الا فى حدود قيمة الاستهلاك السنوى لها فى الوقت الذى تلتزم فيه المنشأة بمواجهة مدفوعاتها الجارية كالايجار والنور والمياه والاجور والمرتبات وغيرها من التكاليف وبطبيعة الحال فان المغالاة فى اقتناء الاصول الثابتة لا يحل مشكلة مواجهة هذه التكاليف •

وخلاصة ما تقدم فان الاجابة على السؤال يمكن أن يعبر عنها فى شكل نسبة معينة هى :

الاصول الثابتة

صافى حقوق اصحاب المنشأة

ولما كان من المشاهد عمليا ان كل المنشآت التى تعمل فى نوع واحد من أنواع النشاط الاقتصادى يتم توزيع مواردها المالية بين الاصول الثابتة وغيرها من الاصول بنفس النسبة تقريبا فانه يمكن بمقارنة النسبة المذكورة بمثيلتها فى المنشآت المماثلة او بالنسبة السائدة فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة ان نعرف ما اذا كانت المنشأة موضوع الدراسة قد خرجت عن خط التنظيم فى توزيع مواردها المالية أم لا .

ولعله من المفيد ان نقارن بين هذه النسبة وغيرها من النسب من حيث درجة الثبات من سنة لاخرى فنسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة هى نسبة بين متغيرين ولذلك فهى تتغير تغيرا ملموسا من سنة لاخرى لدى نفس المنشأة والنسبة بين الخصوم المتداولة وحقوق أصحاب المنشأة هى نسبة بين عنصر متغير وهو الخصوم المتداولة وعنصر ثابت الى حد ما وهو حقوق اصحاب المنشأة أما النسبة بين الاصول الثابتة وحقوق أصحاب المنشأة فهى نسبة بين عنصرين ثابتين الى حد ما ولهذا فان هذه النسبة لا تتغير الا فى حدود ضيقة من سنة لاخرى لدى نفس المنشأة .

السؤال الثالث : هل هناك توازن بين مصادر التمويل ؟

يظهر الجانب الايسر من الميزانية قسمان هما قسم صافى حقوق أصحاب المنشأة وقسم المطلوبات . وهذان القسمان يعبران عن المصادر التى تمد المنشأة بالمال اللازم للحصول على الاصول المختلفة . فاذا كانت المطلوبات القصيرة الاجل أو الخصوم المتداولة تكون جزء كبيرا من مجموع القسمين المذكورين كان من المحتمل ان تواجه المنشأة صعوبات فى الوفاء بهذه المطلوبات عندما يحل اجلها واذا كانت المطلوبات الطويلة الاجل تكون جزءاً كبيرا من مجموع القسمين كان معنى هذا ان المنشأة عليها ان تتحمل عبء الفائدة على هذه المطلوبات حتى ولو لم تحقق ارباحا . واذا كانت الموارد المالية للمنشأة تتمثل فى رأس مال أصحابها

فقط لكان فى ذلك اكبر درجة من الامان ولكن يؤخذ على المنشأة فى هذه الحالة انها لا تحاول الاستفادة من الموارد المالية الرخيصة التكاليف ــ وهى التسهيلات الائتمانية سواء من البنوك او من الموردين ــ وقد يكون فى استعمال هذه الموارد المالية الى جانب رأس مال أصحاب المنشأة ما يؤدى الى زيادة العائد على كل رأس المال المستثمر بما فى ذلك رأس مال أصحاب المنشأة .

وغنى عن البيان ان التسهيلات الائتمانية من البنوك والموردين لا يصح استخدامها فى اقتناء الاصول الثابتة ذلك لان الاصول الثابتة ــ فضلا عن انها تقتنى بغرض الاحتفاظ بها فى الانتاج لا بغرض بيعها وتحويلها الى نقود ــ لا يمكن الاعتماد عليها فى سداد المطلوبات لان قيمة هذه الاصول الثابتة وان كانت المنشأة تستردها عن طريق الاستهلاك فان استردادها يتم ببطء شديد الامر الذى لا يجعلها مصدرا صالحا يمكن التعويل عليه لسداد المطلوبات القصيرة الاجل ويستخدم للاجابة على هذا السؤال النسب الآتية التى تقيس درجة مساهمة كل مصدر من المصادر فى تمويل المنشأة :

١ ــ $\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم وصافى حقوق أصحاب المنشأة}}$

٢ ــ $\frac{\text{الخصوم الطويلة الاجل}}{\text{مجموع الخصوم وصافى حقوق أصحاب المنشأة}}$

٣ ــ $\frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{مجموع الخصوم وصافى حقوق أصحاب المنشأة}}$

٤ ــ $\frac{\text{صافى حقوق اصحاب المنشأة}}{\text{مجموع الخصوم وصافى حقوق أصحاب المنشأة}}$

٥ ــ $\frac{\text{صافى حقوق أصحاب المنشأة}}{\text{مجموع الخصوم}}$

وبمقارنة كل نسبة من هذه النسب بالنسبة المماثلة فى السنوات السابقة

لدى نفس المنشأة او بالنسبة الشائعة فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة يمكن الوقوف على درجة التزام المنشأة خط التنظيم فى مصادر تمويلها .

وكقاعدة عامة من المستحسن ان يكون نصيب أصحاب المنشأة فى التمويل كبيرا .

وهناك عوامل كثيرة يمكن على هداها معرفة كم من المال يمكن للمنشأة ان تستمد من التمويل الرخيص التكاليف او التسهيلات الائتمانية وكم من المال يمكنها ان تستمد من التمويل الطويل الاجل ويمكن القول كقاعدة عامة انه كلما كان لدى المنشأة ايرادات منتظمة وثابتة كلما امكنها الاعتماد على التمويل الطويل الاجل وتساعد الاعتبارات الآتية على معرفة ما اذا كانت ايرادات المنشأة يتوقع لها الانتظام :

١ ــ المنشأة التى تبيع سلعا ضرورية تكون ايراداتها اكثر انتظاما من منشأة تبيع سلعا كمالية .

٢ ــ المنشأة التى مضى على قيامها مدة طويلة وتكونت لديها خبرات طويلة فى ميدان النشاط الذى تعمل فيه تكون ايراداتها غالبا اكثر انتظاما من المنشآت الحديثة .

٣ ــ المنشأة التى تبيع سلعة ذات وحدات تكلفتها صغيرة تكون ايراداتها أكثر انتظاما من منشأة تبيع سلعة ذات وحدات تكلفتها كبيرة فالتقلبات فى مبيعات الاحذية مثلا تكون أقل أثرا من التقلبات فى مبيعات قطارت السكك الحديدية او الآلات الثقيلة .

٤ ــ منشآت المنافع العامة او المنشآت التى تساندها الدولة تكون ايراداتها اكثر انتظاما من المنشآت العادية .

السؤال الرابع : هل ستتمكن المنشأة من سداد الديون الطويلة الاجل ؟

لا شك ان موضوع قدرة المنشأة على الوفاء بالديون الطويلة الاجل لهو موضوع هام يشغل بال الادارة والدائنين على السواء . وللوقوف على قدرة المنشأة فى هذا الشأن يرى البعض استخدام النسبة الآتية :

الاصـــول الثابتة
الخصـــوم الطويلة الاجل

فاذا كانت قيمة الديون الطويلة الاجل ضئيلة بالنسبة للاصول الثابتة كـــان فى هذا ما ينبىء عن ان المنشأة سوف تتمكن من الوفاء بالديون الطويلة الاجل عند استحقاقها • غير أن هذه النسبة يؤخذ عليها مآخذ ثلاثة :

١ ــ ان القيمة الظاهرة فى الميزانية للاصول الثابتة ان هى الا قيمة التكلفة التاريخية مستنزلا منها الاستهلاك حتى تاريخ عمل الميزانية وقد تكون هـــذه القيمة مختلفة تماما عن القيمة السوقية للاصول فى تاريخ الميزانية •

٢ ــ وحتى اذا كانت القيمة الظاهرة فى الميزانية للاصول الثابتة متفقة مـــع القيمة السوقية لها فى تاريخ عمل الميزانية فانه من المحتمل ان تكون قيمة هـــذه الاصول فى الوقت الذى تستحق فيه الخصوم الطويلة الاجل بعد عشرين سنـــة مثلا مختلفة تماما عن قيمتها فى الميزانية •

٣ ــ ان وجود أصول ثابتة كبيرة القيمة ليس دليلا على القدرة على الدفـــع فقد تكون الاصول الثابتة كبيرة القيمة ولكن المنشأة تعانى عجزا فى النقدية اللازمة للوفاء بالخصوم الطويلة الاجل عند استحقاقها •

وعلى هذا فان قدرة المنشأة على الوفاء بالخصوم الطويلة الاجل يمكن الحكم عليها بشكل أفضل من خلال قدرتها على تحقيق ارباح عالية وتمتعها بادارة ذات كفاءة عالية وما يتوقع لها من نجـــاح فى ظـــل الظروف الاقتصـــادية المستقبلـــة

السؤال الخامس : هل توجد مغالاة فى المتاجرة ؟

تتمثل المغالاة فى المتاجرة فى تناول المنشأة لحجم من المبيعات يتجاوز امكانياتها بحيث تضطر الى الاعتماد اعتمادا كبيرا على التمويل الخارجى القصـــير الاجـــل لدفـــع عجلة النشاط المتزايد فيهـــا الامر الذى يؤدى الى اختـــلال النسبـــة المتداولة ورأس المال العامل وعند اول بادرة من بوادر التراخى فى دوران الاصول المتداولة تتراكم الخصوم المتداولة على المنشأة وتتصدع فى النهاية •

ويستعمل لاكتشاف المغالاة فى المتاجرة احدى النسبتين الآتيتين :

$$\frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{صافى حقوق أصحاب المنشأة}} \quad \text{او} \quad \frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

وبمقارنة كل نسبة من هاتين النسبتين بمثيلتها السائدة لدى المنشآت المثلة التى تعمل فى نفس النوع من النشاط يمكن الحكم على ما اذا كانت المنشأة تغالى فى المتاجرة أم لا .

فارتفاع النسبة الاولى عن النسبة المعتادة فى نوع النشاط فيه دلالة قاطعة على المغالاة فى المتاجرة .

بيد ان هناك حالات تكون فيها هذه النسبة معتدلة ويكون رقم المبيعات معتدلا بالنسبة لمجموع حقوق أصحاب المنشأة ومع هذا فان المنشأة تعانى نفس آثار المغالاة فى المتاجرة من حيث ارتفاع رقم الخصوم المتداولة بالنسبة للاصول المتداولة وانخفاض النسبة المتداولة بالتبعية ويحدث ذلك عندما تستخدم المنشأة جزءا كبيرا من حقوق أصحابها فى اقتناء الاصول الثابتة وتترك جزءا ضئيلا منها فى شكل رأس مال عامل الامر الذى يضطرها للاعتماد على الخصوم المتداولة لا للمغالاة فى حجم المبيعات وانما لجعل حجم المبيعات متناسبا مع مجموع حقوق أصحاب المنشأة .

ولا شك ان حالة كهذه لا تظهرها النسبة الاولى وانما تظهرها النسبة الثانية وعلى ذلك فانه حيثما تحقق المنشأة التوازن فى توزيع حقوق اصحابها بين أصول ثابتة ورأس مال عامل فان نسبة صافى المبيعات الى رأس المال العامل تقف على قدم المساواة مع نسبة صافى المبيعات الى صافى حقوق أصحاب المنشأة من حيث الدلالة على المغالاة فى المتاجرة واذا ما كانت هناك فعلا مغالاة فى المتاجرة انعكست هذه الحقيقة على كل من النسبتين المذكورتين على السواء .

وبمعنى آخر فان ارتفاع النسبة الثانية ليس دائما دليلا على المغالاة فى المتاجرة اذ انه كما قد يكون سببه المغالاة فى المتاجرة قد يكون سببه أيضا

استخدام المنشأة لجزء كبير من حقوق أصحابها فى الاصول الثابتة والابقاء على جزء ضئيل منها مستخدما فى شكل رأس مال عامل حتى دون مغالاة فى المبيعات ولمجرد تمسكها بجعل حجم المبيعات متناسبا مع مجموع حقوق أصحابها •

السؤال السادس : هل تكاليف المبيعات وغيرها من التكاليف عادية ؟

للاجابة على هذا السؤال يتم حساب كل عنصر من عناصر التكاليف كنسبة مئوية من صافى المبيعات • وبمقارنة النسبة المئوية لكل عنصر من عناصر التكاليف بمثيلتها فى السنوات السابقة أو بالنسبة الشائعة المماثلة فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة يمكن الحكم على درجة كفاية ادارة المنشأة فى ضبط عجلة الانفاق فيها •

السؤال السابع : هل تحقق المنشأة نسبة معقولة من الربح ؟

ويستخدم فى قياس الربح النسب الآتية :

أولا : $\frac{\text{اجمالى الربح}}{\text{صافى المبيعات}}$ $\frac{\text{اجمالى الربح}}{\text{تكلفة المبيعات}}$

من المعلوم ان المنشآت التى تعمل فى نوع واحد من النشاط تحقق تقريبا نسبة متماثلة من اجمالى الربح مقارنا بصافى المبيعات او تكلفة المبيعات فمثلا يمكن ان يقال ان تجارة الاحذية يتحقق فيها اجمالى ربح قدره ٢٥٪ من صافى المبيعات أو ٣٥٪ من تكلفة المبيعات •

وبمقارنة النسبتين المذكورتين بالنسب المماثلة السائدة فى نوع النشاط الذى تزاوله المنشأة يمكن معرفة ما اذا كانت نسبة الربح الاجمالى لدى المنشأة معقولة أم لا •

ثانيا : $\frac{\text{صافى الربح}}{\text{صافى المبيعات}}$

وتفيد هذه النسبة فى قياس مدى كفاية القائمين على ادارة المنشأة سواء من

حيث ضغط النفقات المختلفة او تحقيق الحجم الامثل من المبيعات • وهذه النسبة شأنها شأن بقية النسب المحاسبية لا يمكن الحكم على كفايتها الا بمقارنتها لدى المنشآت المماثلة ويجب الا يفوت الباحث تنقية صافى الربح من كل الارباح العرضية والرأسمالية التى لا تتكرر وذلك حتى يمكن الاطمئنان الى ان صافى الربح المستخدم فى بسط هذه النسبة يعبر عن المقدرة الفعلية العادية للمنشأة على تحقيق الربح •

السؤال الثامن : هل العائد على استثمار حقوق اصحاب المنشأة كاف ؟

ويستخدم للاجابة على هذا السؤال النسبة الآتية :

$$\frac{\text{صافى الربح}}{\text{مجموع حقوق أصحاب المنشأة}}$$

والحكمة فى ان مقام هذه النسبة هو مجموع حقوق اصحاب المنشأة من رأس مال واحتياطيات وارباح مجمعة وليس رأس المال المدفوع وحده هى ان صافى الربح انما يأتى كنتيجة لاستثمار هذه الاموال مجتمعة وليس رأس المال المدفوع وحده •

وبمقارنة هذه النسبة بالنسبة المماثلة لدى المنشآت التى تعمل فى نفس النوع من النشاط الذى تزاوله المنشأة يمكن الحكم على كفاية العائد الذى يحصل عليه أصحاب المنشأة •

غير انه كحد ادنى للقياس يمكن مقارنة النسبة التى نحصل عليها بالعائد الذى يمكن ان يحققه رأس المال المستثمر فى وجوه الاستثمار المضمونة فاذا ما كانت هذه النسبة فى منشأة للاتجار فى الادوات الكتابية مثلا تبلغ ٣٪ فانه مما لاشك فيه ان هذه النسبة منخفضة للغاية اذ يمكن استثمار حقوق أصحاب هذه المنشأة فى شراء سندات حكومية تدر عائدا يزيد عن ذلك مع ضآلة عنصر المخاطرة كما انه يمكن ان نحصل على عائد أعلى بكثير من ذلك قد يصل الى ١٠٪ اذا ما استثمرنا حقوق أصحاب هذه المنشأة فى أوراق مالية يطمأن اليها كاسهم البنوك وشركات التأمين وبعض الشركات الصناعية الكبرى •

رأى

في رقابة دستورية القوانين

للدكتور اسماعيل مرزة *

لقد مضى الزمن الذى كانت فيه رقابة دستورية القوانين تمثل العلاج الناجع والكامل لالتزام السلطات بالحدود الواردة على اختصاصاتها • ونحن نرى أن تطور المجتمعات السياسية ، الحديث ، يحتم علينا أن نحاول بيان مدى صحة هذا الاتجـاه ، لعلنا نستبعد الحلول الخداعة •

ولدراسة هذه المسألة البالغة الاهمية سوف نبدأ بدراسة الموضوع دراسة نظرية ثم نستعرض بعض التطبيقات لتلك الفكرة فى بلدان مختلفة ، ذات حضارات متباينة • واذا كانت دراستنا تقتصر على بعض النماذج، فاننا نقرر ان النمـاذج الاخرى ، التى لم نستعرضها فى دراستنا هذه ، ليست بخير مما عرضناه • وحـين تتاح لنا مقارنة النتائج ، سنحاول استخلاص حكم على رقابة دستورية القوانين • وقد يكون فى خلاصتنا رأى جديد ، ولكن ذلك لن يجعلنا نزعم ان الموضوع قد حسم نهائيا ، فالقضية شائكة معقدة ، تكمن وراءها موضوعات كبرى وعديـدة، تتصل بالنظريات العامة للتنظيم السياسى كطبيعة السلطة ونشوئها وعلاقة السلطات المختلفة فيما بينها وحقوق المواطنين . . . الخ •

ان مجرد المحاولة لايجـاد حل منطقى لهذا الموضوع الشائك يشعرنا ببالـغ

---

* دكتوراه جامعة باريس ١٩٥٤ ــ مدرس ثم استاذ مساعد ، فرئيس قسم القانون العام ، كلية الحقوق جامعة بغداد ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ ــ عميد كلية التجارة والاقتصـاد جامعة بغداد ١٩٥٩ ــ ١٩٦٣، استاذ مادة القـانون الدستورى والعلوم السياسيـة والمنظمات الدولية ، كلية الحقوق بنغازى .

تعقيده • ففى الاصل انه من غير المقبول أن ينتهك قانون ما المبادىء التى بموجبها استمدت السلطة التى اصدرت القانون اختصاص تشريعه • ومن هذه الفكرة الاساسية استخلصت بعض الدساتير[1] النتيجة المنطقية التالية : وهى ان قانونا كهذا ثبتت مخالفته للدستور يعتبر من تلقاء ذاته باطلا • ولكن تثبيت هذا المبدأ لا يحل القضية فى شىء ، فالمسألة فى الحقيقة تنحصر فى معرفة من الذى يقرر ان قانونا ما يتعارض مع الدستور ، وكيف يكون لقراره الاثر الاكيد • ثم ما هى قيمة هذا القرار بالنسبة لقانون يمثل أتجاها جديدا ، تبلور لدى أفراد المجتمع السياسى ، ويخالف فكرة قانونية قديمة لا تزال عالقة بنصوص الدستور لم تعدل بعد ؟ وهنا نصل اذا الى مسألة رقابة دستورية القوانين •

ذهبت غالبية فقهاء القانون العام[2]، الذين تعرضوا لدراسة الموضوع ، الى أن رقابة دستورية القوانين هى اجراء ضرورى يضمن احترام السلطات فى الدولة للحدود التى أوردها الدستور لاختصاصاتها • ويورد البروفسور لافريير عرضا منطقيا لذلك : « يوجد فى الدولة دستور • يمنح هذا الدستور اختصاصات للعضو التشريعى • ولكى لا يخرج هذا العضو التشريعى — السلطة التشريعية — عن حدود الاختصاص الذى منحه اياه الدستور ، تظهر بوضوح ضرورة وجود رقابة دستورية القوانين »[3] وبهذا المعنى استطاع البروفسور بيردو أن يقول « ان مبدأ انشاء رقابة على دستورية القوانين يستند الى اسس منطقية ثابتة لا تتزعزع »[4] •

ونحن نرى ، وهذا ما يشكل الصعوبة فى كل دراسة لعلم السياسة ، انه الى جانب هذا المنطق يمكن ان تتصور فكرة هى أيضا منطقية وتذهب الى عكس ما اثبته الرأى السابق فتنفى ضرورة وجود الرقابة الدستورية ، أو على الاقل

---

(١) of. Burdeau, Traité de Sc. Polit. T. 3, Paris 1950. P. 348.
Laferriére, Man. de Dr. Const. 2'ed. 1947. P. 309.

(٢) جميع فقهاء القانون العام فى الدول العربية ، وغالبية فقهاء الغرب فى هذا الميدان •
Laferriere, op. cit, P. 334.

(٣) Burdeau. "L' institution du contrôle de la constitutionnalité des lois repose sur des assises logiquement inébranlables". op. cit 'P. 347

(٤)

تثبت نسبيتها • ولبيان رأينا هذا لا بد من عرض الاساس النظرى له كما سنشفع ذلك باستعراض للتطبيقات العملية ونتائجها ، أذ ليس هناك من منطق بلا معطيات عملية •

فمن الناحية النظرية ، يمكن تبسيط المسألة والقول بان كل الحكومات أما ان تكون ذات اتجاه مطلق Totalitaire ، استبدادى Autoritaire او انهاتكون على عكس ذلك ذات ميول حرة • فاذا كان نظام الحكم من النوع الاول ، أى الاتجاه المطلق ، فان تشريع القانون ينفرد به عادة شخص طاغ أو باغ أو دكتاتور أو حكومة مستبدة • وفى هذه الحالة يكون من الواضح الجلى ان هيئة الرقابة الدستورية ان وجدت — سياسية كانت او قضائية — فان حظها فى حمل السلطات على تطبيق قراراتها ، بل حتى فى اسماع صوتها الى تلك السلطات، يكون ضعيفا جدا بل منعدما فى غالب الأحيان •

أما اذا كان نظام الحكم ذا ميول حرة كما فى النظام البرلمانى مثلا ، فان العضو التشريعى لا يتعدى الحدود التى رسمها له الدستور ، كقاعدة • وفى هذه الفرضية يمكن تصور فائدة وجود هيئة لرقابة دستورية القوانين للحالات التى تتعدى فيها السلطة التشريعية الحدود المرسومة فى الدستور عن غير قصد أى دون عمد Par Inadvertance • ولقد أثبت الواقع حتى فى هذا الاحتمال ، ان هيئة الرقابة اما انها تفقد فى العمل كثيرا من أهميتها ويتضاءل دورها الى مجرد « ناصح » لا تسمع له نصيحة فى كثير من الاحيان فيكون مصيرها حتما الى الزوال ، او انها على العكس ، فعن طريق كثرة تدخلها واستبدادها بالرأى تحدد العضو التشريعى ثم تسيطر عليه فتستبد فى التشريع وتصير النظام شبيها بالاول ، فمن ذا الذى يراقب مثل هذه الهيئة ؟

ولتتضح الفكرة أكثر من ذلك تتبسط فى المثال • فعوضا عن تبيان الخلاف بوجه عام بين نظام من طراز تحررى وبين نظام استبدادى ، يمكن اظهار التناقض بدقة اشد اذا ما اتخذنا صورتين جليتين لتلك النظم السياسية وحددناهما فنيا •

فنأخذ حكومة ديمقراطية تامة ، مثلا للنظام الاول ، وحكومة دكتاتورية مطلقة ، مثلا للنظام الثانى :

ففى نظام الحكم الدكتاتورى المطلق تتركز جميع السلطات فى يد واحدة حيث تحتكر السلطة الحكومية السلطة التأسيسية والتشريعية والتنفيذية (٥) . وفى هذه الصورة من الحكم يكون وجود هيئة تراقب دستورية القوانين عبارة عن تعقيد لا طائل تحته ، بل قد تكون الاضرار الناجمة عن وجودها كبيرة جداء وذلك لان وجود تلك الهيئة يسبغ على هذا النظام صفة الحكم المقيد الخاضع للقانون من حيث الشكل ، فى حين انه بعيد فى جوهره عن ذلك كل البعد . وهيئة الرقابة، هنا ، تصبح آلة فى خدمة الحاكم لتضليل المواطنين وخداعهم .

أما فى النظام الديمقراطى « التام » — وهذا ما تروم النظم الديمقراطية الغربية فى اتجاهها ، وتكنيكها الحديث، ان تصل اليه ، ومن يدرى فقد تحققه يوما ! — فقد عهد للبرلمان بممارسة السيادة فى ميدان التشريع ، اذ هو الذى يمثل الشعب ، وهو تحت رقابته المباشرة . ولا وجود لسلطة عليا بجانب البرلمان تسمو عليه وتراقب نشاطه . ثم انه لا يوجد أى فرق فى حالة الديمقراطية التامة بين القانون وبين الارادة العامة للشعب والتى ، هى وحدها ، تعبر عن الفكرة القانونية السائدة عنده وعن تغيراتها المحتملة . وهنا تنتفى ضرروة وجود هذه « الهيئة » للرقابة ولا يمكن تصور وجودها ، حيث ان الارادة العامة والتى تتجسد فيها السلطة التأسيسية الاصلية هى مصدر القاعدة ، دستورية كانت أم قانونية .

اما اذا اعترفنا بالواقع وقررنا ان الكمال والتمام ليسا من عالم اليوم وان كل شىء نسبى ، وان ذلك هو حال نظم الحكم أيضا ، فعند ذلك لا يمكن ان نعترف بخضوع القانون للدستور فقط دون ان نعترف أيضا بخضوع الدستور للفكرة القانونية السائدة فى المجتمع السياسى والتى هى

(٥) voy. Hallgarten, G.W.F. — Histoire des Dictatures. trad. fran. Paris 1961.
Guy, S. - Dictatorship in the Modern World, London 1939.
Talmon, J.L. — The History of Totalitariane Democracy, 2 vol. London 1960
ohn. The Role of the Military in Underdeveloped Countries. Princeton (U.S.A.) 1962.

أساس وجوده • وعلى هذا ــ وبمعادلة منطقية بسيطة ــ نجد ان القانون خاضع أيضا للفكرة القانونية السائدة فى ذلك المجتمع • ولذلك يكون احتمال مخالفة القانون للدستور كاحتمال مخالفة الدستور للفكرة القانونية السائدة • وعليه يجب تحديد علاقة القانون بالدستور على أساس تلك الفكرة • فأساس الرقابة اذن يجب ان يستند الى الفكرة القانونية فتراقب القوانين فى موافقتها للفكرة القانونية المتمثلة فى الدستور ويراقب الدستور فى تمشيه مع تغيرات الفكرة القانونية • فيكون دور الرقابة هنا مضاعفا ، وينتهى الى وجوب موافقة القوانين (عادية وتأسيسية) للفكرة القانونية السائدة فى المجتمع السياسى• وهذا يخرج عن اختصاص الهيئة المقترحة لرقابة دستورية القوانين فقط •

وهكذا يبدو لنا انه من غير الصحيح القول ان تنظيمات رقابة دستورية القوانين هى حقيقة منطقية لا يمكن دحضها ، اذ يمكن ، كما بينا ، تصور تطور العضو المراقب داخل اطار الدولة أما الى الزوال فيتساوى ، من حيث المآل ، مع عدم وجوده ، أو ان التطور يكون لصالح العضو المراقب بحيث يهيمن على التشريع ، وهنا أيضا تنعدم الضمانة وكأننا استبدلنا عضوا تشريعيا بعضو تشريعى آخر •

ثم انه يمكننا ان تتصور ضررا كبيرا ينجم عن وجود هيئة لرقابة دستورية القوانين فى بعض الحالات • فاذا ، مثلا ، ابتعدت هيئة الرقابة ، متعنتة ، عن الفكرة الحاكمة والفكرة المحكومة بحيث تمثل هى لوحدها فكرة مستقلة لذاتها لتنحت لها طريقا معاكسا لما يذهب اليه الرأى العام ، ولو لفترة محدودة من الزمن • أو ، فى احتمال ان فكرة هيئة الرقابة اتفقت مع الفكرة الحاكمة ، وهى من ضمنها ، وهذه بعيدة عن الفكرة المحكومة وهى سائدة •

ولتوضيح رأينا نقول ، ان الدستور يستمد قدسيته ومكانته واستقراره من تعلق أفراد المجتمع السياسى به وليس من كونه مدونا او جامدا ، كما ذهب فريق كبير من الفقهاء • وأساس تعلق الافراد بدستورهم مطابقته لتفكيرهم بحيث يكون وصفا أمينا لشعورهم ولرأيهم التنظيمى العام • ولما كان هذا حساسا

بالظروف الملابسة يتبدل ويتعدل تبعا لها فلا بد ان يتعدل الدستور ويتبدل بحيث يماشى دائما تبدل رأى أفراد المجتمع ويحاكى تطوره • فاذا مثل الدستور فكرة تنظيمية معينة فى مجتمع سياسى معين فى وقت معين ، ثم تطور تفكير الافراد نظرا لتطور العوامل المؤثرة فيه ، ولم يتعدل الدستور لظروف سياسية تحول دون ذلك ، فان الدستور سيظل محتفظا بأطار لصورة قديمة لا تمثل واقع الاتجاه فى المجتمع السياسى المذكور • وفى هذه الحالة اذا تمسكت هيئة الرقابة بأهداب تلك النصوص الدستورية وعرقلت نشاط السلطة التشريعية المتأثرة بالفكرة القانونية الجديدة ، والتى هى سائدة الآن ، فان ذلك سيحول دون امكانية تطور المجتمع ، السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، تنظيميا . ومن ثم يحول دون تعديل الدستور عرفا ، ليحاكى ذلك التطور ، فيتعرض المجتمع السياسى لهزات عنيفة قد لا تحمد عقباها •

وكذلك فى نفس الاحتمال ، لو تمسكت الفكرة الحاكمة بالنصوص الدستورية التى تمثل فكرة تنظيمية قديمة ، وأنصاعت هيئة الرقابة لهذا الاتجاه ، وغالبا ما تفعل ذلك ، خاصة وأنها تجد لها فى ذلك سندا فى نصوص الدستور ، فانها ستصل الى عرقلة التشريعات التى يرحب بها المجتمع السياسى المتبنى لفكرتها• وذلك عن طريق إعمال النصوص الدستورية رغم انها قد اصبحت تمثل تنظيما فقد علة وجوده ، الا ان السلطة التنفيذية ، متفيئة بظلاله ، تتمسك به ، مستخدمة آلة الرقابة الدستورية وسيلة لتنفيذها مآربها •

وهكذا يبتعد النظام تدريجيا ، نتيجة لمواقف العضو المراقب ــ الايجابية والسلبية ــ عن وصفه الحقيقى ، وكثيرا ما يتحول الى نظام دكتاتورى خلال التطبيق •

وفى هذا المجال نرى الاستاذ بيردو نفسه ، بعد ان برر وجود رقابةدستورية القوانين وأكد صحة دعائمها من الناحية النظرية ، يعترف ، فى أكثر من موضع[٦]، بان الرقابة الدستورية فى التطبيق غالبا ما تنحرف عن مهمتها وتبعد عنها ويتلون

(٦) موسوعته المنوه عنها ، الجزء الثالث، الصفحات ٣٥١، ٤٣١، ٤٣٩ .

محتواها بالالوان السياسية السائدة التى تصطدم بها • فهو يقرها نظريا ويعترف بعدم نجاحها تطبيقا .

ونحن وان اتفقنا مع مدرسة الاساتذة بيردو ولافريير وغيرهما ، من حيث نتائج التطبيق الا اننا نرى ، على عكس ما ذهبوا اليه ، ان رقابة دستورية القوانين تصطدم عند قيامها بعقبات كبيرة من الناحية النظرية أيضا ، كما عرضنا فى الفقرات السابقة •

ولاظهار هذه الحقيقة واضحة ننتقل الى استعراض صور رقابة دستورية القوانين على ضوء التجارب العملية لبعض الدول التى تمثل فى الوقت نفسه حضارات مختلفة •

ففيما يخص الرقابة السياسية[٧] :

قد تسيطر عليها اتجاهات مختلفة لانها بطبيعة تكوينها حساسة بهذه الاتجاهات . وهى اما ان تفقد سيطرتها على البرلمان فلا يكون ثمة جدوى من رقابتها ، واما ان تفرض سيطرتها على البرلمان وتتوسع فى سلطاتها على حساب السلطات الاخرى وهى ، عندئذ ، اما ان تستبد او ان تصبح اداة استبداد يسخرها رئيس الدولة لمشيئته كما تشهد بذلك تجارب فرنسا •

فمن مبدأ رقابة الرأى العام على أعمال السلطة التشريعية الذى نصت عليه المادة الثامنة الشهيرة فى الفصل السابع من دستور فرنسا الصادر فى ٣ سبتمبر ١٧٩١ — وهى مادة تدعو الى الابتسامة ، لانها تركت رقابة دستورية القوانين (• • • ليقظة أرباب العائلات والزوجات والامهات ، ولعطف المواطنين الشباب ،

---

(٧) — Burdeau, op. cit, T. 3, P. 352 et suiv.
— Duguit, Traité de Dr. Const. 3 ed. P. 709 et suiv.
— Kelsen, La Garant. Jurid. de la Const. rev. du Dr. Pub. 1928 P. 227
— Laferriére, Man. de Dr. Const. 1947 P. 280 et s.
— Barthélemy et Duez, Tr. de Dr. Const. 1933. P. 195 et s.
— Lemansurier, La Const. de 1946 et le Contrôle, Paris 1954
— Duverger. Inst. Polit. et Dr. Const. Paris 1963

ولشجاعة جميع الفرنسيين)[٨] ــ الى تجربة « مجلس الشيوخ المحافظ »[٩] الذى تشكل بناء على اقتراح الفقيه ــ Sieyès ، عند وضع دستور السنة الثامنة لعصر الثورة ، والذى رغم سلطاته الواسعة ، لم يقم بأداء مهمته ، فلم يبطل أى قانون رغم كثرة القوانين غير الدستورية فى عهد الامبراطور ، بل على عكس ذلك ، استعمل سلطاته التأسيسية وقام بدور مهم فى تكييف الدستور وتوجيهه الى المسلك الذى ثبت سلطان الامبراطور ذى الاتجاهات الدكتاتورية • فمجلس « الشيوخ المحافظ » ، كما يقول البروفسور بيردو « خلق ليكون وديعا أصبح خادما »[١٠] • وذلك لانه أصبح أداة بيد نابليون الذى فرض عليه سيطرته ، بشتى الوسائل ، وسخره لتعديل الدستور وفق رغباته •

وفى دستور سنة ١٨٥٢[١١] اعيدت الرقابة الدستورية على غرار الوضع الذى نظمه دستور السنة الثامنة للثورة ولكنه منح «مجلس الشيوخ المحافظ» اختصاصا اوسع ورغم هذا فقد تمكن رئيس الدولة (نابليون الثالث) من شل وظيفة المجلس وجعل منه آلة طيعة لتعديل الدستور وفق مشيئته ، كما أنه اصبح أداة لشد وثاق السلطات لتسهيل قيادتها والتحكم فيها[١٢] •

أما فى زمن الجمهورية الثالثة ــ دستور سنة ١٨٧٥ ــ فقد أخذ مجلس الشيوخ الفرنسى على عاتقه القيام بمهمة ضمانة احترام القوانين للدستور، وذلك لعدم قيام القضاء بهذه المهمة • ودور المجلس ، باعتباره المجلس الاعلى ، فى توجيه الرقابة الدستورية الوجهة السياسية التى تتماشى وفكرة قانونية معينة ، يشابه الى حد كبير دور المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى توجيه الرقابة الدستورية لتوطيد فكرة الاتحاد • كما ان هذا الاتجاه العام ظهر حتى على فقه

---

(٨) — Burdeau. op. cit, T. 3 P. 367 Not. 1

(٩) للتفصيل ، يراجع مؤلفنا (القانون الدستورى والعلم السياسى) بغداد ١٩٦٠ الجزء الاول ص١٧٤ وما بعدها وكذلك محاضراتنا ــ كلية الحقوق بنغازى ص ١٨٧ وما بعدها .

(١٠) ibid, P 370

(١١) — Zeldin, "The Polit. Syst. of Napoleon III," London 1958.

(١٢) — Thibaudeau, S. du 24 Thermidor. tome XXV, P. 487

وقضاء مجلس الدولة الفرنسى فى رقابته لقرارات وأعمال الادارة[١٣] .

واذا ما انتقلنا الى « اللجنة الدستورية » التى قضى دستور فرنسا الصادر سنة ١٩٤٦ بتشكيلها[١٤] نجد انها كانت لا تقوم الا بدور ضئيل يكاد لا يعدو دور ناصح . فالمواد — من ٩١ الى ٩٣ — من الدستور المذكور تنص على انشاء هيئة رقابة دستورية ذات دور محدود مقتصر على التثبت من دستورية القانون ، أو — عند اصرار الجمعية الوطنية على موقفها بالنسبة للقانون المعاد اليها — على ضرورة مراجعة الدستور وتعديله فى حالة عدم انسجامه مع نص قانونى . فأختصاص « اللجنة الدستورية » كما نظمها الدستور الفرنسى المشار اليه يؤدى، كما يقول البروفسور بيردو ، الى جعل الدستور متمشيا مع أحكام القانون أكثر من جعل القانون متمشيا مع أحكام الدستور[١٥] .

وفى الجمهورية الفرنسية الخامسة ، اى بدستورها النافذ حاليا ، الصادر سنة ١٩٥٨[١٦] ، نجد تنظيما « للمجلس الدستورى » فريدا فى نوعه ، فرواسب الماضى بارزة فى محتواه ، والصدى السياسى ظاهر على تشكيله . ويتولى هذا « المجلس الدستورى » حماية الدستور . وهو يتشكل من :—

أعضاء حكميين وهم جميع رؤساء الجمهورية الفرنسيين السابقين ، وذلك للاستفادة من خبراتهم السياسية ، وليست هناك مدة محدودة لعضويتهم . ومن أعضاء معينين وعددهم تسعة ومدة عضويتهم تسع سنوات .

ويثار اختصاص المجلس الدستورى بناء على طلب مقدم اما من رئيس الجمهورية واما من رئيس مجلس الوزراء واما من رئيس الجمعية الوطنية أو

---

(١٣) — Rivero, J. "Le juge adm. fran..." rec. Dallez 1951 P. 21
Chenot M.B. "Etude et Documents du Conseil d'Etat" no. 4 - 1950

(١٤) — Burdeau, op. cit PP. 375 - 379. égale, Lamansurier op. cit.

(١٥) — ibid, P. 379.

(١٦) — Azar Antoine, Genése de la Cons. du 4 oct. 1958. Paris 1961
— Pierre Avril, "Le Régime Polit, de la V° Répub." Paris 1964
كذلك راجع الدراستين المتعاكستين للاستاذين Lampué et Berlia :
rev. de Dr. Pub. et Sc. Polit, 1962 P. 931 et suiv.

رئيس مجلس الشيوخ (يعينه رئيس الجمهورية) • وعلى هذا فليس للافراد ، أو لاية جهة أخرى كانت ، حق أثارة الاختصاص • ويترتب على قرار « المجلس » نفس الاثر الذى رتبه دستور سنة ١٩٤٦ على قرار « اللجنة الدستورية » • فاذا أقر المجلس دستورية القانون وجب اصداره ، واذا رأى ان فى القانون مخالفة لاحكام الدستور ، أمتنع رئيس الجمهورية عن اصدار القانون واعاده للبرلمان الذى يلعب — تقريبا — نفس الدور الذى حدده له الدستور السابق ، وهو وجوب تعديل الدستور عند أصرار الجمعية الوطنية على تشريع القانون بشكله المعترض عليه[١٧] •

وجلى ان هذا النظام ربط مسألة رقابة دستورية القوانين بمبدأ تعديل الدستور ، وهذا الربط له ما يبرره • ففى الحقيقة ان اعطاء صلاحيات اوسع الى هيئة رقابة دستورية القوانين لا يضمن ، بذاته ، اداء مهمتها بشكل أقوى وأدق ، ومثال « المحكمة الدستورية النمساوية العليا » ، التى عمل الفقيه كلسن على أعدادها بكل براعة ، خير مصداق على ذلك • اذ ان المحكمة بقيت مشلولة الحركة بسبب النزعات والضغائن السياسية ، وهذا ما يثبت الاستنتاجات النظرية التى بيناها •

واذا ما انتقلنا الى أطار سياسى آخر ، النظام الاشتراكى ، فاننا نجد دوله قد أخذت بمبدأ الرقابة السياسية لدستورية القوانين ، مع فارق طفيف بالنسبة للجهة التى اسندت اليها مهام القيام بهذه الرقابة • فألمانيا الشرقية ، مثلا ، وتشيكوسلوفاكيا اخذتا بتنظيم متقارب (بدستوريهما لسنة ١٩٤٧ ولسنة ١٩٥٨)، فى حين قلدت بلغاريا (دستورها لسنة ١٩٤٧) الاتحاد السوفيتى (المادة ٤٥ من الدستور)[١٨] • بينما أنفردت يوغوسلافيا ، من بين الدول الماركسية ، بتشكيل

---

(١٧) يخالفنا فى الرأى، الدكتور أدمون رباط ، حيث يذهب الى ان هذه الرقابة فى فرنسا حاليا هى رقابة قضائية لدستورية القوانين .
مؤلفه (الوسيط فى القانون الدستورى العام) الجزء الثانى بيروت ١٩٦٥ ص ٤٩١ .

(١٨) Mouskhely (Michel), "La Notion Soviétique de Const.", rev du Dr. Pub. et de la Sc. Polit., 1955, P. 894 et siuv.

محكمة دستورية (م ٢٤٢ من دستور سنة ١٩٦٣)[١٩] • ورغم الاختلاف الكبير بين مجموعة هذه الدول والمجتمعات السياسية الاخرى فنتائج الرقابة الدستورية تكاد تكون متقاربة •

ومن هذا الاستعراض السريع لرقابة دستورية القوانين السياسية بأوجهها المختلفة ، يمكننا أن نلاحظ أنها رقابة غير فعالة ولا تحقق الغرض المقصود من قيامها ، خاصة وان وجودها يحرم تحريما مطلقا على المحاكم والافراد ممارسة أى رقابة منظمة ، مباشرة أو غير مباشرة ، بهذا الصدد • كما ان تجارب الدول، غربية أو شرقية ، فى هذا الميدان ، لاتبعث على الثقة الحقة فى قدرة هذا الاسلوب من الرقابة على اداء مهمته • وقد تطغى عواطف « اللجنة » أو مصالحها أو ضعفها أمام السلطة التنفيذية او التشريعية أو أمام الحزب ، بحيث تظل محافظة على ظاهر هيبتها ولكن من دون محتوى •

أما فيما يخص الرقابة القضائية :ـ

فقد أثبتت تجربة رقابة دستورية القوانين عن طريق القضاء «رقابة الامتناع» فى الولايات المتحدة الامريكية ، بجميع وسائلها المطبقة هناك[٢٠] ، ان المحاكم وعلى رأسها « المحكمة الاتحادية العليا » لم تقنع بالقيام بمهمتها الاساسية فى هذا الخصوص[٢١] ، وهى مجرد البحث فيما اذا كان القانون موافقا للدستور او مخالفا له ، وانما تعدتها الى فرض سيطرتها على المجال التشريعى ، فجعلت لنفسها الحق فى مناقشة السياسة التشريعية ومدى ملاءمة القانون للمجتمع • وهذا التوسع لم يخل من أفتئات على اختصاص السلطة التشريعية ، فكثيرا ما فرضت المحكمة آراءها وأخرجت النصوص عن مدلولاتها بغية حماية فكرة الاتحاد ، وهى الفكرة القانونية التى على أساسها وضع الدستور الاتحادى • فلم يكن الهدف من أحكامها أذن حماية نصوص الدستور وانما حماية الفكرة القانونية ذاتها[٢٢] • وفى

---

(١٩) Ferretjanis, "La Const. du 7 Avril 1963 de la Répub. Soc. Fèd. de Yougoslavie ..." rev. Dr. Pub. et de la Sc. Polit., 1963 P. 939 ets.

(٢٠) Exception, Injonction, Mandamus

(٢١) Burdeau, Traité, op. cit, T. 3, P 382 et suiv.

(٢٢) Lambert, (Jacques), "Les Origines du Contrôle...aux Etat - Unis" Rev. du Dr. Pub. 1931, P. 33

هذا الاتجاه ، ذهبت المحكمة العليا بعيدا وفسرت النصوص الدستورية الجديدة التى جاءت بها « التعديلات » تفسيرا يخرجها عن مدلول النص ، تفسيرا يثير دهشة واستغراب المشرع الدستورى ، نفسه ، الذى شرعها • ويظهر ذلك واضحا من تفسيراتها للنصوص الخاصة بحماية المواطنين السود ــ التعديل الدستورى الرابع عشر ، حماية حقوق الشخص ــ وكيف ان المحكمة أفادت بها أصحاب الملكيات الواسعة وشركات النقل الكبيرة على حساب هؤلاء الملونين • وذلك عن طريق توسعها فى التفسير والتطبيق وتشهد بذلك أحكامها الكثيرة التى نذكر منها Southern Pacific (1886) - Southern Railway (1910) - Home Telegraph (1913)

كما ان تفسيرها لقانون Sherman Act ، الذى شرع سنة ١٩٠٥، كان لصالح تكتلات رؤوس الاموال ، خاصة فى الحكم الصادر عن المحكمة المذكورة فى قضية ستاندرد أويل سنة ١٩١١ • بينما كان الغرض ، من تشريع هذا القانون ، محاربة التكتلات الكبيرة التى بدأت تفرض سيطرتها • فالقانون كان ــ بأساسه وبعلة تشريعه ــ موجها ضد الشركات الاحتكارية (الكارتل والترست)[٢٣] ، فى حين أنه قد فسر وطبق لصالح تلك الشركات • كما ان تعليلات المحكمة ، فى اعتبارها قوانين التقاعد لموظفى السكك الحديدية غير دستورية سنة ١٩٣٦ ، لم تخرج بها عن هذا النطاق[٢٤] •

ولو تقصينا الدوافع الرئيسية لهذا الاتجاه لظهر واضحا ان دفاع المحكمة كان عن فكرة سياسية معينة ولم يكن القصد ، من موقفها ، حماية نصوص الدستور باى حال من الاحوال • فكان طبيعيا ــ وقد أحل القضاة تقديرهم محل تقدير المشرع الدستورى ــ ان يصدر القضاء فيما يشيده من قواعد عن الآراء التى يؤمن قضاته بها ، وان يعكس هؤلاء أثر العوامل المختلفة التى تسيطر على تفكيرهم ، وفى مقدمة هذه العوامل كانت النزعة المحافظة التى جبلوا عليها والتى جعلت القضاء فى حذر من الاتجاهات الفكرية المتطورة • ففى تمسك القضاء

---

(٢٣) يراجع للتفصيل ، كتابنا المنوه عنه ، ج ١ ، ص ١٨٦ وما بعدها

(٢٤) للوقوف على اراء القاضى مارشال ، رئيس المحكمة السابق :
Hughes, "The Supreme Court of the United - States", third ed, 1930 P. 78.

الامريكى ــ المحكمة العليا ــ لفترة غير قصيرةمن الزمن بالمذهب الفردى وفى موقفه تجاه القوانين الصادرة عن الكونكرس ــ بناء على طلب من رئيس الجمهورية لانقاذ الاقتصاد الامريكى من براثن الازمة العالمية الحادة ، او من برنامج الانعاش الاقتصادى New Deal ، فى زمن الرئيس فرانكلين روزفلت ــ خير مصداق • وظهر دور المحكمة العليا ورجال القضاء بارزا على الخصوص فى ميدان التشريعات العمالية والاجتماعية التى صدرت تنفيذا للسياسة المذكورة ، فالى مواقفهم ترجع مسئولية فشل التشريعات التى حددت ساعات العمل وشروطه • • الخ •

ويشير الدكتور متولى ، بحق،الى ان أهم نقد يوجه للمحكمة العليا ، فى الولايات المتحدة الامريكية ، انها جعلت من سلطة رقابة دستورية القوانين سلاحا من اسلحة الكفاح فى يد احدى الطبقات ضد طبقة أخرى لا مجرد اجراء من الاجراءات القضائية[٢٥] • ويذكر الاستاذ بيردو ان الامركيين يعتبرون المحكمة بمثابة جزء أو فرع من السلطة التشريعية[٢٦] • وفى الحقيقة ان المحكمة العليا ، هناك ، تتمتع بسلطة سياسية تفوق فى ثقلها بقية السلطات أو على الاقل توازيها• وهذا ما حدا بالعلامة الفرنسى أدوارد لامبير لأصدار مؤلفه عن نظام الحكم فى الولايات المتحدة الامريكية تحت عنوان « حكومة القضاة »[٢٧] • وهذا العنوان يشير الى دور رجال القضاء وتجاوزهم لحدود سلطتهم وسيطرتهم على شئون الحكم •

وقد استمر الحال كذلك زمنا طويلا تفاوت فيه نشاط المحكمة بين الحدة والفتور[٢٨] • حتى تحولت المحكمة العليا الى موقف آخر ، مضاد لموقفها الاول ، موقف تحررى واسع • ولكنه لا يختلف فى جوهره ، خاصة من زاوية الاطار العام ، عن موقفها السابق • لا سيما فى أحكامها المتوالية ، باسم الدفاع عن الحريات العامة والحقوق الشخصية ، ضد القوانين التى صدرت لمكافحة

---

(٢٥) مؤلفه « القانون الدستورى » ص ٣٣٧

(٢٦) موسوعته ، المنوه عنها ، الجزء الثالث ص ٣٧٤

(٢٧) Lambert (Edouard), "Le Gouvernement des Juges et la lutte contre la Législation sociale aux Etats-Unis. Paris 1921.

(٢٨) cf. Pinto (Roger), rev. de Dr. Pub. et Sc. Polit. 1951, P. 833

الشيوعية وضد الاجراءات التى اتخذتها السلطة التنفيذية بهذا الصدد[٢٩] • وقد صدر أحدث حكم لها بهذا الشأن فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥م ، وأذيع فى حينه •

واذا كانت هذه النتائج قد ظهرت فى الولايات المتحدة الامريكية حيث توجد رقابة الامتناع فقط ، وهى أقل انواع الرقابة الدستورية خطورة ، فانها لا شك تظهر بصورة أشد فى الدول التى تأخذ « برقابة الالغاء » • وهذا النوع من رقابة دستورية القوانين على درجة كبيرة من الخطورة ، اذ بموجبها يكون العضو المختص رقيبا على السلطة التشريعية ، فيتمكن — وقد تركزت بيده سلطة الفصل فى دستورية القوانين — من ان يكون حصنا منيعا لجميع أعمال السلطة التشريعية مهما أبتعدت تشريعاتها عن أحكام الدستور • كما يمكنه حماية القواعد القانونية المشرعة من قبل السلطة التنفيذية — المراسيم بقوانين — من أى طعن او مساس بها وذلك فى اثناء غيبة البرلمان • أما اذا سلك عضو الرقابة الدستورية مسلكا ايجابيا فسيصل حتما الى عرقلة أعمال السلطة التشريعية ، ويؤدى عمله هذا الى تداخل فى الاختصاص• ذلكلان القضاء اذا حكم بعدم دستورية قانون ما — وتبعا بالغائه — فانه بهذا يخرج عن حدود سلطته ويباشر سلطة تشريعية أكيدة •

ومما لا شك فيه ، ان أهمية الاخذ برقابة دستورية القوانين — رقابة الغاء — لاتظهر واضحة الا بعد معرفة الحل الذى يتخذه المشرع التأسيسى فيما يخص تعيين العضو الذى له حق الفصل فى دستورية القوانين • كما ان قيمة الاخذ بهذا المبدأ تتوقف بصورة رئيسة على الضمانات التى يوردها الدستور والتى تكفل قيام هذا العضو بمهمته بصورة منتظمة ومستقلة عن التيارات السياسية والتأثيرات العديدة التى قد يتعرض لها • هذا ويلعب تطابق فكرة العضو المراقب القانونية فى اصولها مع الفكرة القانونية السائدة دورا كبيرا بهذا الصدد • أما اذا احتفظت هيئة رقابة دستورية القوانين بوجودها الشكلى فقط فان ذلك لا يمكن ان يؤدى حتما ، وبداهة ، الا الى رقابة شكلية أيضا ، اطار من غير محتوى • وفى هذا ضرر كبير على المجتمع السياسى حيث تساعد هيئة الرقابة هنا ، بمجرد

(٢٩) voy. Lassale, "La Cour Sup. et le Prob. Comm. aux Etats-Unis" Paris 1960

وجودها الشكلى ، على تخفى النظام والتستر على اختلافه فى جوهره مع صورته الشرعية .

ولنأخذ العراق فى تطبيقاته كمثال للدول العربية الشقيقة ، وان لم تكن بأحسن منه حالا[٣٠] . فقد اختار المشرع التأسيسى (فى دستوره الصادر سنة ١٩٢٥ والذى استمر نافذا طيلة ثلاثة وثلاثين سنة) أسلوب الرقابة القضائية لدستورية القوانين . ومن هذا الاسلوب اختار « رقابة الالغاء اللاحقة » . ولم يتمكن المشرع التأسيسى من التخلص من آثار الظروف والتيارات السياسية عند تنظيمه لهذا العضو ــ المحكمة العليا ــ فجاء هذا التنظيم متأثرا بالاتجاه العام الذى هيمن على نصوص الدستور وهو تقوية السلطة التنفيذية على حساب بقية السلطات . ولسنا بحاجة لسرد كيفية تشكيل المحكمة واختصاصاتها ودورها فى دعم السلطة التنفيذية ، ولا لفعاليتها فى رقابتها الدستورية[٣١] ، ونشير هنا الى ما هو ضرورى فقط لاستعراض النتائج التى ترتبت على وجودها ، ولنرى كيف يمكن ان تسيطر الفكرة الحاكمة على عضو الرقابة « القضائى » ، أيضا ، فتجعل منه اداة لتنفيذ سياستها وتثبيت سلطانها .

---

(٣٠) فى العاشر من نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قانون المحكمة العليا فى ليبيا وعلى ضوء هذا القانون صدرت لائحة المحكمة العليا الداخلية بمرسوم فى ١٠ يناير ١٩٥٤ وذلك تطبيقا للمادة ٤٣ من الدستور .

وقد واجهت المحكمة العليا اقسى امتحان لها فى قضية المجلس التشريعى **الطرابلسي** (ــ يراجع قضاء المحكمة العليا الادارى والدستورى ، قضية رقم ١ سنة ١ ق ــ ص ٩) .

وترتب على مواجهة المحكمة العليا للسلطة التنفيذية ان عدلت الحكومة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ المادة (٣٠) من قانون المحكمة العليا والتى كانت تنص على أن « يعاقب بالحبس وبالعزل الاشخاص المسئولون فى الفقرة السابقة اذا هم امتنعوا عمدا عن تنفيذ أحكام المحكمة العليا . . الخ ، » بالنص التالى « يعاقب بالحبس وبالعزل الاشخاص المسئولون فى الفقرة السابقة اذا هم امتنعوا عمدا عن تنفيذ أحكام المحكمة العليا التى لا تتعرض لتنظيم العلاقات بين السلطات العامة فى الدولة . . »

ولنا بهذا الشأن دراسة مقارنة مفصلة ، ضمن مواضيع مؤلف لنا (القانون الدستورى والدستور الليبى) يظهر ، بعون الله تعالى ، فى آخر هذا العام .

(٣١) للوقوف على التفاصيل فيما يخص المحكمة العليا فى العراق ، يراجع كتابنا ، المنوه ، عنه ، الجزء الاول ، الصفحات ص ٢٢٠ الى ٢٥٠ .

نصت الفقرة ٣ من المادة ٨٢ من الدستور المذكور على ان « المحكمة العليا » تؤلف من ثمانية أعضاء ، عدا الرئيس ، ينتخبهم مجلس الاعيان « الشيوخ » ، أربعة من بين أعضائه وأربعة من كبار الحكام • أما اذا لم يكن البرلمان مجتمعا — سواء كان فى عطلة أو أجل اجتماعه، أو كان مجلس النواب منحلا — فتتولى السلطة التنفيذية حينئذ اختيار أعضاء المحكمة حسب الاسس المذكورة • وفى الحالتين تنعقد المحكمة العليا برئاسة رئيس مجلس الشيوخ • ولها اختصاصات كثيرة ، منها اختصاص تفسير النصوص الدستورية (م ٨١) • ويكفى لصدور القرار التفسيرى صحيحا من المحكمة ان يصدر بالاغلبية المطلقة للآراء • وقرارها قطعى وملزم الزام النص الدستورى • ومن اختصاصاتها أيضا رقابة دستورية القوانين (م ٨١) ، واختصاصها هذا ، لا يقتصر على التشريعات العادية فحسب ، بل يشمل التشريع الفرعى الصادر عن السلطة التنفيذية أيضا (ف ٣ م ٣٦). ولا يحال القانون — أو القواعد القانونية التى يحكمه — على المحكمة العليا الا بقرار من مجلس الوزراء او بقرار من أحد المجلسين • وقرار الاحالة هذا لا يؤدى الى انعقاد المحكمة ، بل يجب — لانعقادها — صدور ارادة ملكية بذلك وموافقة مجلس الوزراء (م ٨٣) • والمحكمة عند نظرها دستورية قانون ما لا تملك أن تصدر قرارا بدستورية أو عدم دستورية القانون — أو القواعد التى يحكمه — الا بأغلبية ثلثى الآراء (م ٨٦ ف ١) • ونلاحظ ان المشرع التأسيسى العراقى لم يتطلب فى تفسير النصوص الدستورية النسبة التى تطلبها لبقية القرارات الصادرة عن المحكمة • وكأن القرار الصادر بتفسير نص دستورى ، على خطورته ، أقل أهمية من الحكم الصادر على متهم ، أو من القرار الصادر بشأن قانون أو مرسوم بقانون • ويترتب على صدور القرار من المحكمة العليا بعدم دستورية القانون — أو المرسوم بقانون — الغاء ذلك القانون **Erga Omnes** من تاريخ صدور القرار بذلك •

والمحكمة العليا ، حسب هذا التنظيم ، قابلة للتأثر باتجاهات السلطة التنفيذية من عدة نواح : فمن حيث تشكيلها ، هنالك احتمال كبير لتأثير السلطة التنفيذية على اعضائها ، ولها للوصول الى ذلك طرق عديدة• فالاعضاء الشيوخ —

وهم معينون أصلا من قبل السلطة التنفيذية ــ قابلون لسماع التوجيهات وارشادات السلطة التنفيذية • كما ان انتخابهم أو تعيينهم كأعضاء فى المحكمة العليا قد يتوقف على موقفهم بالنسبة لقراراتها •

فاذا سلمنا بان عضو المحكمة « الشيخ » قابل للتأثر بتوجيهات وتوصيات السلطة التنفيذية، وعرفنا فى الوقت نفسه ان أغلبية الاعضاء (نصف الاعضاء + الرئيس) هم من الشيوخ ، فاننا نتوصل بأستنتاج حسابى بسيط الى أن قرارات « المحكمة » الخاصة بتفسير النصوص الدستورية ــ أى بتوضيح الفكرة القانونية الموصوفة فى النصوص الدستورية ، أو توجيه التفسير بحيث يتبنى فكرة قانونية جديدة ، وعلى ما فى هذا من خطورة جسيمة ــ تتوقف على آراء أعضاء المحكمة « الشيوخ » ومن ثم قد يتوقف على ارادة السلطة التنفيذية •

هذا ونلاحظ ان كيفية اثارة الاختصاص ، تعطى السلطة التنفيذية اولوية فى هذا الدور ، وقد يكون من صالحها إعمال نص قانونى ، ففى هذه الحالة لا تحيله على المحكمة العليا ، وتتمكن من عرقلة احالته ان هو احيل على المحكمة من قبل السلطة التشريعية • وتظهر خطورة ذلك خاصة بالنسبة للمراسيم بقوانين حيث لا تتمكن أية سلطة من احالتها على المحكمة العليا الا من قبل السلطة التنفيذية ، وهى نفسها التى شرعتها ــ البرلمان غير مجتمع ــ •

وقد اوصلنا هذا التطبيق الى نتيجة غريبة جدا[٣٢] ، فحيث ان القانون يخضع لرقابة السلطة التنفيذية غير المباشرة عن طريق التصديق ، ويخضع أيضا لامكانية الطعن بدستوريته أمام المحكمة العليا، نجدان المرسوم بقانون لايخضع عملا لأية رقابة ويكون بهذا أمضى من القانون! وفعلا سادت ، نتيجة لذلك ، فكرة التنظيم عن طريق المراسيم بقوانين وأكثرها كان مخالفا لاحكام الدستور • ونذكر على سبيل المثال ، المراسيم بقوانين المخالفة للدستور والتى صدرت فى سنة واحدة فقط :

مرسوم ذيل الجنسية العراقية رقم ٧ لسنة ١٩٥٤ والذى عرف بمرسوم

---

(٣٢) يراجع بحثنا عن دستورية بعض المراسيم بقوانين ، فى المجلد السابع لسنة ١٩٥٩م ــ المحكمة الخاصة ــ بغداد .

اسقاط الجنسية عن العراقيين ومرسوم الجمعيات رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ ومرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ وكذلك مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ٢٥ لنفس السنة .

نخلص من هذا الى ان رقابة دستورية القوانين القضائية ، فى العراق ، كانت ضعيفة امام التأثيرات المختلفة التى كانت تباشرها السلطة التنفيذية ، وان الصفة السياسية تمكنت من اضافة الوان صارخة مهيمنة الى « لوحة » المحكمة العليا التى احتفظت باطارها القضائى . وتذكرنا هذه المحكمة بشكلها التى كانت عليه « بمجلس الشيوخ المحافظ » ورقابته لدستورية القوانين والدور الذى لعبه لتثبيت السلطان فى فرنسا خلال حكم نابليون .

من هذا الاستعراض الموجز لمبدأ رقابة دستورية القوانين ولتطبيقاتها فى الدول ، يمكن ان نخلص الى اننا اذا أردنا ان نكون فكرة صحيحة شاملة عن رقابة دستورية القوانين ، يجب ان لا يغيب عن نظرنا ذلك الانحراف السياسى الذى يرافق غالبا الرقابة الدستورية ، ويؤثر بوضوح فى اساسها المنطقى . ذلك لان رقابة دستورية القوانين مهما أتخذت من اشكال او اسماء ، هى من طبيعة سياسية غير ثابتة ، حساسة جدا بالاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلد ، ولا بد انها تتأثر بها عاجلا أو آجلا . ولذلك نراها دائما تتطور الى رقابة سياسية من حيث المآل ومصيرها احد أمرين ، كما مر بنا .

وهكذا يتبين لنا ان الرأى القائل بان مجرد وجود هيئة تقوم برقابة دستورية القوانين يحول دون استبداد السلطات ويضمن احترام القانون للدستور ، وان مبدأ « الرقابة » يستند نظريا على « اسس ثابتة لا تتزعزع » هو رأى لم يهتم بجميع التحليلات الممكنة للمقاييس المنطقية ، وسيبقى التطبيق دائما غير مصدق لهذه النظرة .

تعليقـات ومراســلات

أفتتح هذا الباب الجديد من أبواب المجلـة ليكون همزة الوصل بينها وبين قرائها ـ وليربط بين النظريات العلميـة والتطبيق العملى ـ وليساير الاحداث التى تجرى سـواء فى داخل الوطن أو خارجه .

ملاحظات حول الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة المعمول بها في المملكة الليبية

الدكتور محمد عاطف البرقاوى *

كان بودى ان اجعل من موضوعى هذا ملاحظات عامة تتناول القانون التجارى الليبى بكامله ، فهذا القانون ملىء فى الواقع بالملاحظات التى تدعو رجل القانون الى التأمل والتفكير • فهو بالاضافة الى غموض الكثير من نصوصه ، فقد جاء خاليا من الكثير من الاحكام • ولعل الطريقة التى وضع بها ، والظروف التى احاطت باخراجه الى حيز الوجود ، هى المبرر لهذه الشوائب الكثيرة التى علقت به •

أقول كان بودى ان اتناول القانون التجارى بكامله بالملاحظات ، الا ان ضيق المكان المخصص لى بهذه المجلة ، جعلنى اقصر هذه الملاحظات على قسم بسيط من هذا القانون ، وهو القسم المخصص للشركات المساهمة • واختيارى لهذا القسم بالذات لم يأت اعتباطا ، فقد دفعنى لهذا الاختيار امران :

الاول ، أهمية الدور الذى يمكن ان تلعبه الشركات المساهمة فى تطوير الاقتصاد الليبى ، الامر الذى يتوجب معه ان تكون الاحكام القانونية التى تنظم هذه الشركات على درجة كبيرة من الوضوح والكمال •

---

* استاذ القانون المدنى المساعد فى كلية الحقوق فى الجامعة الليبية .

الثانى ، وهو الاهم ، ان الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة المعمول بها فى المملكة الليبية هى من الصور الواضحة للخلل الذى اعترض القانون التجارى الليبى بكامله ، فعرض هذه الصورة عرض فى الواقع لبعض النواقص والعيوب التى امتلأ بها هذا القانون .

لعل من المفيد ان اتبع فى عرضى لملاحظاتى حول الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة العرض الذى اتبعه المشرع الليبى عندما تكلم عن هذه الاحكام . فاتكلم أولا عن الاحكام العامة ، ثم عن الاحكام الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة ، ثم عن الاسهم ، ثم عن هيئات هذه الشركات وهكذا . . .

الفصل الاول ـ الاحكام العامة

(١) لم يعرف القانون التجارى الليبى الشركة المساهمة ، بل اكتفى ببيان مدى مسئوليتها (المادة ٤٧٨) . وقد كان من الافضل ، اسوة بما فعلته القوانين الاخرى (كالقانون المصرى ، والسورى ، واللبنانى) اللجوء الى التعريف ، لان الاكتفاء بالقول « بان الشركات المساهمة لا تسأل عن التزاماتها الا بما توافر لديها من ذمة مالية » لايكفى لبيان طبيعة هذه الشركات ، فالشركة ذات المسؤلية المحدودة هى أيضا لا تسأل الا بحدود موجوداتها (المادة ٦١٨) . ان ما يميز الشركة المساهمة عن غيرها من الشركات كون الشريك فيها لا يسأل الا بقدر حصته فى رأس المال ، وانها لا تعنون باسم احد الشركاء ، وان رأس مالها يقسم الى اسهم قابلة للتداول . وهذه الميزات الثلاث هى ما اعتادت التعاريف فى القوانين الاخرى بيانها .

(٢) بالنسبة للحصول على الاذن الحكومى المسبق بشأن تأسيس الشركات المساهمة أو تعديلها او ادماجها بغيرها ، فالاتجاه الغالب فى التشريع المقارن (كالقانون الفرنسى ، والمصرى ، والسورى) يتمشى مع ما جاء فى القانون التجارى الليبى (المادة ٤٧٩) فى هذا الشأن ، ولو ان هناك اتجاها ، ضعيفا نسبيا ، يحاول قصر الحصول على الاذن المسبق على الشركات المساهمة التى

تطرح رأس مالها على الاكتتاب العام فقط .

الا ان ما يؤخذ على المادة ٤٧٩ من القانون التجارى الليبى ، التى اوجبت طلب الاذن المسبق ، كونها لم تعد تتمشى فى الوقت الحاضر مع الاوضاع الدستورية القائمة فى المملكة الليبية . فقد اوجبت هذه المادة فى الواقع ان « يقدم طلب الاذن الى السلطة المختصة فى الولاية لتقوم هذه السلطة باحالته الى وزارة المالية ، لكى تستصدر هذه الوزارة الاذن بمرسوم بعد أخذ رأى شعبة الفتوى فى المحكمة العليا » . وبما ان الشكل الاتحادى قد زال عن المملكة الليبية ، وقامت وزارة اقتصاد الى جانب وزارة المالية ، فان من رأينا أن يقدم الطلب بتأسيس الشركة أو تعديلها أو ادماجها بغيرها الى وزارة الاقتصاد لتستصدر هذه الوزارة الاذن بمرسوم بعد أخذ رأى شعبة الفتوى فى المحكمة العليا ، لان من خصائص هذه الوزارة كما هو متعارف عليه الاشراف على الشركات ، وعلى رأسها الشركات المساهمة .

(٣) لا ملاحظة على البيانات التى اوجبت المادة ٤٨١ ان يتضمنها عقد تأسيس الشركة المساهمة ، فما اوردته هذه المادة من بيانات يعتبر كاف من هذه الجهة . الا ان البلاد الاخرى (كمصر ، وسوريا ، وتركيا) ، سعيا وراء تبسيط الاجراءات الخاصة بانشاء الشركات المساهمة ، عملت على اصدار نماذج لعقد التأسيس والنظام الاساسى ، وتطلبت الرسمية فى كل منهما ، على خلاف القانون التجارى الليبى الذى لم يتطلب الرسمية الا فى عقد التأسيس ، كما قضت ان يكون تحرير النظام الاساسى سابقا على الاكتتاب منعا لتلاعب المؤسسين .

(٤) لم يشترط المشرع الليبى ، فيما أشترطه لتأسيس الشركة المساهمة (المادة ٤٨٢) ، حدا ادنى من المؤسسين لا تؤسس الشركة المساهمة بدونه ، وذلك خلافا لما قضت به أكثر التشاريع الاخرى من وجوب توفر مثل هذا الحد (سبعة فى كل من القانون المصرى والسورى ، وخمسة فى القانون الالمانى) . واشتراط عدد معين من المؤسسين لا يؤذن بتأسيس الشركة المساهمة بدونه يزيد فى الواقع فى طمأنينة المكتتبين على اموالهم لما فى تعدد المؤسسين من ضمان فى حال رجوع

هؤلاء المكتتبين عليهم عند فشل مشروع انشاء الشركة او الحكم ببطلانها •

(٥) لم يتعرض القانون التجارى الليبى ، عندما تحدث عن بطلان عقد التأسيس (المادة ٤٨٤) ، الى ما اذا كان الاذن الحكومى القاضى بالسماح بتأسيس الشركة المساهمة يحمى الشركة من طلب بطلانها ، فيما اذا ظهر بعد الحصول على هذا الاذن عيب فى عقدها أو نظامها الاساسى مثلا، أو فيما اذا ظهر أن المؤسسين لم يقوموا بجميع ما اوجبه عليهم القانون من اجراءات قبل طلب الاذن الحكومى ، كالاكتتاب بكامل رأس المال او دفع ثلاثة اعشاره مقدما • الرأى السائد فى التشاريع الاخرى على قسمين : قسم (كالقانون المصرى) يجعل من صدور المرسوم المرخص بتأسيس الشركة مانعا يحول فى جميع الاحوال دون الاحتجاج ببطلانها • وقسم آخر (كالقانون الفرنسى) يرى انه فى حال مخالفة عقد التأسيس للشروط القانونية التى اوجبها المشرع فى تأسيس الشركات المساهمة يستطيع كل من له مصلحة ان يطلب بطلان الشركة ، حتى ولو بعد تسجيلها فى السجل التجارى • والمحكمة المختصة تلتزم بالحكم بهذا البطلان اذا ما ثبتت لها المخالفة ، الا اذا زال العيب قبل قضائها •

الفصل الثانى ـ تأسيس الشركات المساهمة عن طريق الاكتتاب

(١) سكت القانون التجارى الليبى عن المدة التى يجب ان يتم خلالها الاكتتاب برأس مال الشركة ، كما سكت عن الحكم الواجب اتباعه فى حالة عدم وجود مكتتبين لكامل رأس المال المعروض الاكتتاب به ، وهذا ما يجعلنا نتساءل هل نترك باب الاكتتاب مفتوحا حتى يغطى رأس المال بكامله ، والى متى نبقيه مفتوحا ؟ أم هل نستطيع ان نعتبر عدم الاكتتاب بكامل رأس المال يعطى المؤسسين الحق بالرجوع عن التأسيس واعادة المبالغ التى دفعت من قبل المكتتبين الى أصحابها ؟ أم يعطيهم الحق بتخفيض رأس مال الشركة بالقدر الذى لم يكتتب به ؟ الرأى المعمول به فى بعض البلاد (كفرنسا) هو عدم جواز تخفيض رأس المال الا اذا كان فى عقد التأسيس أو فى نظام الشركة الاساسى نص يجيز ذلك • فاذا

لم يوجد مثل هذا النص توجب على المؤسسين الرجوع عن التأسيس واعادة الاموال المكتتب بها الى اصحابها • هناك بلاد اخرى (كسوريا) حددت مدة للاكتتاب (من عشرة أيام الى ثلاثة اشهر) ، فاذا لم يبلغ الاكتتاب خلالها ثلاثة ارباع الاسهم ، جاز للمؤسسين تمديد الاكتتاب بموافقة الوزارة التى تشرف على الشركات (كوزارة الاقتصاد) مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ هذه الموافقة ، فاذا لم يكتمل الاكتتاب بثلاثة ارباع الاسهم فى نهاية هذا الميعاد الجديد ، توجب على المؤسسين عندئذ اما الرجوع عن تأسيس الشركة واعادة المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين الى اصحابها كاملة ، او انقاص رأس مال الشركة الى الحد المطلوب قانونا (على أساس ان هذه البلاد الاخرى تتطلب حدا قانونيا ادنى لرأس مال الشركات المساهمة لا يمكن ان تؤسس بدونه) • وفى حال انقاص رأس المال ، يحق للمكتتبين تثبيت اكتتابهم او الرجوع عنه ضمن ميعاد لا يقل عن مدة الاكتتاب الاولى ، فاذا لم يرجعوا عن اكتتابهم اعتبر هذا الاكتتاب مثبتا وقطعيا • عيب واحد يمكن ان يوجه الى هذه الطريقة الثانية ، وهو ان اجازة تخفيض رأس مال الشركة قد يؤدى الى تعثر الشركة بالنهوض بأعبائها المالية • ذلك ان المؤسسين ، عندما درسوا مشروع الشركة ، كانوا قد قدروا لهذا المشروع مبلغا من المال يحتاج اليه ، فتخفيض هذا المبلغ قد يكون فى المستقبل سببا يحول دون تحقيق الشركة لاغراضها ، وبالتالى سببا فى فشلها •

(٢) اوجبت المادة ٤٩٠ من القانون التجارى الليبى دعوة المكتتبين الى جمعية تنعقد خلال عشرين يوما تلى الاجل المحدد للقيام باداء ثلاثة اعشار قيمة الاسهم النقدية ، ما لم يحدد برنامج الانشاء اجلا آخر ، وذلك بكتاب مسجل يرسل لكل مكتتب عشرة أيام على الاقل قبل الموعد المضروب لانعقاد الجمعية • كما اوجبت المادة ٤٩١ من القانون نفسه ، لكى يكون اجتماع هذه الجمعية صحيحا ، ان يحضره من يمثل نصف رأس المال على الاقل • وقد سكت القانون عن الطريقة الواجب اللجوء اليها فيما لو ان الدعوة قد حصلت الا ان الاجتماع لم يحضره من المكتتبين من يمثل نصف رأس المال ، وهو النصاب الذى تطلبه القانون لكى

يكون الاجتماع صحيحا ، وهل يدعى المكتتبون الى اجتماع آخر ، ومتى ، وكيف ؟ وما هو النصاب القانونى المتوجب توفره لصحة هذا الاجتماع الآخر ؟ الرأى الذى اخذت به القوانين الاخرى (كالقانون اللبنانى ، والسورى) هو انه فى حال عدم توفر النصاب لصحة الاجتماع الاول يجب دعوة المكتتبين الى اجتماع جديد يبلغون بموعده ومكانه بكتب مسجلة ترسل اليهم ، او باعلان ينشر فى الجريدة الرسمية او فى صحيفة يومية مرتين على الاقل يفصل بين المرة والاخرى اسبوع واحد ، على الا تزيد المدة بين موعد الاجتماع الاول الذى لم يكتمل فيه النصاب والموعد المحدد للاجتماع الثانى عن الخمسة عشر يوما ، وعلى ان يذكر فى الدعوة الجديدة جدول اعمال الاجتماع الاول والنتائج التى اسفرت عنه . وتكون مناقشات الجمعية فى الاجتماع الثانى قانونية اذا كان عدد المساهمين المشتركين فى هذا الاجتماع يمثل نسبة معينة من رأس المال ، كالنصف مثلا (القانون اللبنانى) ، اذاكان النصاب المطلوب لصحة الاجتماع الاول هو الثلثين. واذا لم يتم فى الاجتماع الثانى النصاب المطلوب فيمكن توجيه دعوة ثالثة ، يكون النصاب القانونى المطلوب فيها اقل بالطبع من النصاب المطلوب فى الاجتماع الثانى (الثلث بحسب القانون اللبنانى) .

(٣) اعطى القانون التجارى الليبى (المادة ٤٨٦) للمديرين والمراقبين ، فى فترة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة ، حق التأكد من صحة التقرير الذى يقدمه المساهم فى الشركة مساهمة عينية ، وفى هذا خطر كبير فى رأينا على مساهمى الشركة لم يتنبه اليه المشرع الليبى ، على الاقل بسبب عدم تطلبه أية شروط فيمن يعهد اليه بتقويم الحصص العينية المقدمة . فاذا علمنا ان اكثر من يقدم على المساهمة العينية هم المؤسسون ، وانه كثيرا ما يفرض هؤلاء المؤسسون انفسهم على الشركة ، سيما فى الفترة الاولى من تأسيسها وعملها ، كمديرين أو مراقبين يصار الى تسميتهم فى عقد التأسيس ، ادركنا مدى ما يمكن ان يلحق بالمساهمين من ضرر من جراء ترك حق النظر فى تقدير قيمة الحصص العينية الى المديرين والمراقبين . وقد تنبهت التشاريع الاخرى الى ما يمكن ان يترتب على مثل هذا الوضع من اخطار ، فاعطت بعض القوانين (كالقانون الايطالى)

صراحة الحق لجمعية المكتتبين ، فيما اذا كانت الشركة قد تأسست عن طريق الاكتتاب العام ، فى ان تبت بقيم هذه الحصص • كما منعت بعض القوانين الاخرى (كالقانون الفرنسى) لكل من تربطه بالمؤسسين او المديرين او المراقبين او من قدم هذه الحصص العينية صلة قرابة او مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ان يكون خبيرا يعهد اليه بتقويم هذه الحصص • كما تطلبت هذه القوانين الاخيرة ان يكون الخبير حائزا على مؤهلات فنية ، وان يكون من المقيدين فى جدول الخبراء المقررين امام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها مركز الشركة ، وان يكون ممن له دراية فنية بماهية الحصص المقدمة •

(٤) اجاز القانون التجارى الليبى (المادة ٤٩٦) للمؤسسين ان يخصصوا لا نفسهم بمقتضى عقد التأسيس قسما من الارباح الصافية طبقا للميزانية لا يجاوز عشر تلك الارباح ولمدة اقصاها خمس سنوات ، كما اوضح هذا القانون (المادة ٥٧٩) كيف تحسب هذه الارباح الصافية • الا ان ما سها عنه المشرع الليبى فى هذا الصدد هو بيان الشكل الذى يجب ان تتمثل فيه حصص هؤلاء المؤسسين من الارباح، بمعنى انه سها عن بيان ما اذا كان يجوز للشركة ان تصدر بهذه الحصص اسنادا قابلة للتداول ام لا ؟ وعلى فرض امكانها ذلك هل يجب ان تكون هذه الاسناد اسمية أم للحامل ؟ ثم ان المشرع الليبى لم يبين ما اذا كان للجمعية العمومية الحق فى تعديل الطريقة المقررة فى عقد الشركة او نظامها الاساسى لحساب الارباح الصافية التى تحسب على اساسها مكافآت المؤسسين ، الامر الذى قد يضار او يفاد منه المؤسسون (يكفى للجمعية العمومية ان تقرر نسبة أعلى أو أدنى للاحتياطى القانونى الواجب اقتطاعه من الارباح الكلية قبل اعتبارها ارباحا صافية حتى تنقص مكافآت المؤسسين او تزيد) • لقد كان من الافضل ، اسوة بما فعلته القوانين الاخرى (كالقانون اللبنانى ، والسورى) ، ان تلغى من القانون كليا فكرة مكافأة المؤسس بحصة من الارباح ، والاستعاضة عنها بفكرة منحه مبلغا مقطوعا حين انشاء الشركة لقاء الجهد الذى بذله فى التأسيس ، واعتبار هذا المبلغ من نفقات التأسيس يستهلك مع الزمن ، أو يستعاض عنها بفكرة منح المؤسس اسهما عادية

تعتبر مدفوعة القيمة • على ان يقوم بتقدير المكافآت الممنوحة بهذا الشكل او بذاك خبراء يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية ، وعلى ان يلتزم هؤلاء الخبراء فى تقديرهم الجهد المبذول فعلا من قبل المؤسسين •

الفصل الثالث ـ الاسهم

(١) لم يشترط القانون التجارى الليبى حدا ادنى يجب الا تقل عنه قيمة السهم، وذلك خلافا للتشريعات الاخرى التى اشترطت مثل هذا الحد (كالقانون الفرنسى، والسويسرى ، والالمانى ، والسورى ، واللبنانى) • وكل ما فعله القانون الليبى بالنسبة للاسهم هو انه منع اصدارها بمبلغ يقل عن قيمتها (المادة ٤٩٨) ، كما منع تجزئتها الى اجزاء (المادة ٤٩٩) • وقد رأت التشاريع الاخرى فى ترك أمر تحديد قيمة السهم الى المؤسسين خطرا على الفقراء الذين يتهافتون على الاكتتاب عندما تتضاءل قيمة السهم • ومنشأ هذا الخطر هو عدم قدرة امثال هؤلاء المكتتبين على حضور الجمعيات العمومية بسبب انكبابهم على تحصيل معاشهم وتدبير ضرورات حياتهم ونفورهم من تحمل نفقات الانتقال الى مركز الشركة ، الامر الذى تضعف معه الرقابة على اعمال المديرين ، فيخلو الجو لهؤلاء ، ويكون هذا سببا فى اندفاعهم نحو اساءة استعمال اموال الشركة ، وبالتالى ضياع اموال هؤلاء الفقراء المساكين • لذلك كله منعت هذه التشاريع الاجنبية ارباب القروش من الانضمام الى الشركة المساهمة عن طريق تحديد سعر ادنى لقيمة السهم لا يجوز ان تتدنى عنه •

(٢) بالنسبة للاسهم العينية التى تعطى لمن يساهم فى الشركة عن طريق تقديم أموال او حصص عينية فقد تضمنت أكثر التشاريع ، وعلى خلاف التشريع الليبى ، نصا حظرت فيه تداول هذه الاسهم قبل مضى فترة من الزمن على تاريخ اصدارها • وقد ابتغت هذه التشاريع بهذا الحظر الحيلولة دون تهافت المؤسسين على التفرغ عن الاسهم المعطاة لهم لقاء ما قدموه للشركة من اموال وحقوق عينية ، وابقائهم أطول مدة ممكنة متصلين بالشركة التى اسسوها •

(٣) اجازت المادة ٥٠٧ من القانون الليبى ان تكون الاسهم اسمية او لحاملها

وفقا لاختيار المساهم ما لم ينص فى عقد التأسيس على ان تكون الاسهم اسمية • ومن رأينا ان اجازة اصدار الاسهم للحامل أصبح موضع نظر بعد القيود التى فرضتها سياسة المملكة الليبية الاقتصادية امام الرأس مال الاجنبى بصورة خاصة والاجانب بصورة عامة • فالسهم للحامل كما نعلم لا يذكر فيه اسم المساهم ، كما ان تداوله لا يخضع لاى نوع من القيود او الرقابة (على عكس السهم الاسمى)، وهو بهذا الوصف يخشى ان ينتقل الى ايد اجنبية • طبعا لا خوف من هذا الوضع طالما ان الرأس مال الوطنى يملك ٥١٪ من الاسهم ، ولكن ما الوسيلة لمنع انتقال أكثر من ٤٩٪ من الاسهم لغير الليبيين والاسهم للحامل ؟

الفصل الرابع ـ هيئات الشركة

أولا ـ الجمعية العمومية :

ليس من تعليق على ما اورده القانون التجارى الليبى من أحكام بخصوص الجمعيات العمومية سوى هاتين الملاحظتين البسيطتين :

الاولى : وهى ان هذا القانون (المادة ٥٢٤) عندما اجاز للمساهم ان يحضر بالذات اجتماعات الجمعية العمومية او ان ينتدب عنه وكيلا لهذه الغاية ، لم يوضح ما اذا كان الوكيل يجب ان يكون مساهما هو أيضا ام لا ؟ الرأى السائد فى التشاريع الاخرى منقسم بهذا الخصوص قسمين : قسم (كالقانون السورى) يتطلب فى الوكيل أن يكون هو بدوره أيضا مساهما • وقسم آخر (كالقانون المصرى) لا يتطلب فى الوكيل مثل هذه الصفة .

الثانية : وهى ان هذا القانون أيضا لم يتطلب أى حد أعلى من الاسهم يستطيع الوكيل ان يمثله فى اجتماعات الجمعية العمومية ، خلافا لما ذهبت اليه بعض القوانين التجارية الاخرى (كالقانون السورى) من وجوب الا يزيد ما يمثله الوكيل من الاسهم فى هذه الاجتماعات عن ٥٪ من رأس المال اذا كانت الشركة قد طرحت اسهمها على الاكتتاب العام ، وعن ١٠٪ من رأس المال اذا كانت الشركة لم تطرح اسهمها على مثل هذا الاكتتاب •

ثانيا ــ مجلس الادارة :

(١) لم ينص القانون التجارى الليبى على حد ادنى لعدد اعضاء مجلس الادارة، وقد ترك للشركة حرية تحديد هذا العدد ، كما ترك لها حرية انتخاب هؤلاء الاعضاء من المساهمين او من غير المساهمين (المادة ٥٣٠) . وقد كان من الافضل، اسوة بما هى عليه القوانين الاخرى (كالقانون الفرنسى ، والانكليزى ، والبلجيكى ، والمصرى ، والسورى) ، ان يأمر بوجوب توفر مثل هذا الحد بحيث لا يتشكل مجلس الادارة بدونه ، وان يمنع تعين اعضاء هذا المجلس من غير المساهمين ، لان المساهم تتوافر له مصلحة شخصية فى الشركة التى يعمل فيها ، فيقوم بوازع من هذه المصلحة بادارتها على وجه أفضل من الادارة التى يقوم بها شخص لا تربطه بالشركة أية رابطة .

(٢) لم يتطلب القانون التجارى الليبى فى عضو مجلس الادارة جنسية معينة ، أو سنا معينة (المادة ٥٣٢) ، كما لم يحدد عدد مجالس الادارة التى يستطيع العضو ان يرأسها أو ان يكون عضوا فيها ، كل ذلك خلافا للاتجاه الحديث الذى بدأ يسود القوانين الاجنبية من هذه الجهة . فمن حيث الجنسية نلاحظ ان القانون المصرى لعام ١٩٤٧ مثلا قد اشترط ان يكون ٤٠٪ من اعضاء مجلس الادارة مصريين على الاقل . كما تطلب القانون الاسبانى أن يكون ثلثا الاعضاء فى هذا المجلس من الاسبان . أما القانون السويسرى فقد اكتفى بان تكون غالبية الاعضاء من السويسريين . أما من حيث السن ، فنرى كلا من القانون الفرنسى والانكليزى يمنع انتخاب من تجاوزت سنه السبعين عاما كعضو فى مجلس الادارة، واذا وصل الى هذه السن وهو عضو عامل فى المجلس توجبت عليه الاستقالة . أما من حيث عدد مجالس الادارة التى يجوز للعضو ان يترأسها او ان يكون مجرد عضو فيها ، فاننا نشاهد شبه اجماع فى القوانين الاجنبية على منع العضو من تولى رئاسة وعضوية أكثر من حد معين من مجالس الشركات ، وان كانت هذه القوانين قد اختلفت فى مقدار هذا الحد .

(٣) نص القانون التجارى الليبى (المادة ٥٣٦) على انه « اذا خلا منصب مدير

أو أكثر خلال السنة المالية" فعلى المديرين الآخرين القيام بتعيين من يحل محلهم بناء على قرار يصدرونه وموافقة لجنة المراقبة » ، كما نص على « ان المديرين المعينين بهذه الطريقة يحتفظون بمناصبهم لغاية أول اجتماع للجمعية العمومية » . وقد سكت هذا القانون عن الحكم الواجب اتباعه فيما لو ان الجمعية العمومية لم تصادق على هذا التعيين . الامر ذو أهمية كبرى بالنسبة للاعمال التى باشرها العضو المعين بهذا الشكل ، هل تعتبر هذه الاعمال صحيحة وملزمة للشركة ام لا ؟ الرأى السائد فى هذا الخصوص فى الفقه الاجنبى (الفرنسى بصورة خاصة) ان هذه الاعمال لا تكون ملزمة للشركة ، وبصورة خاصة اذا كان عدد اعضاء مجلس الادارة الذى اجرى هذا التعيين أقل من العدد القانونى اللازم لصحة انعقاد هذا المجلس .

(٤) بالنسبة لصحة قرارات مجلس الادارة كل ما تطلبه القانون التجارى الليبى (المادة ٥٣٨) ان تؤخذ هذه القرارات بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين . وقد سها هذا القانون عن الحكم الواجب اتباعه فيما لو تساوت الاصوات فى المجلس ، وقد كان من الافضل الاشارة هنا الى وجوب ترجيح رأى الجانب الذى فيه الرئيس ، أو النص على تأجيل البحث فى الموضوع الى اجتماع آخر .

ثالثا ــ هيئة المراقبة :

بالنسبة لهيئة المراقبة ليس لنا ما نبديه حول الاحكام المنظمة لها سوى هذه الملاحظة ، وهى ان كل ما تطلبه القانون التجارى الليبى من صفات فى عضو هيئة المراقبة هو الا يكون محجوزا عليه أو عديم الاهلية او مفلسا أو محكوما عليه بحكم يستوجب الحرمان ولو مؤقتا من الحقوق المدنية أو الوظائف الادارية الرئيسية (ما أحالت به المادة ٥٤٩ على المادة ٥٣٢) ، والا تكون له صلة قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة مع أحد المديرين (المادة ٥٤٩) ، مع العلم ان هذا القانون قد اوجب على عضو المراقبة القيام باعمال فنية ، قانونية وحسابية (المادة ٥٥٣) ، دون ان يشترط فيه ما يؤهله للقيام بمثل هذه الواجبات . وقد كان من المستحسن ان يحصر انتخاب عضو هيئة المراقبة بالمحاسبين القانونيين (كما

فعل القانون السورى) ، او ان تلجأ وزارة العدل (كما فعل القانون الايطالى) الى وضع جدول باسماء من ترى فيهم الاهلية اللازمة للقيام بمهام المراقبة ، وتلزم الشركات باتنخاب من تراه من المراقبين من هؤلاء ، او ان يترك تعيين واحد على الاقل من الاعضاء يجرى انتخابه من جدول المراقبين الحسابيين لدى المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة (كما فعل القانون اللبنانى) ، لان فى ذلك رقابة أفضل على ادارة الشركة وحساباتها •

الفصل الخامس ـ سندات القرض

(١) اجاز القانون التجارى الليبى للشركات المساهمة اصدار سندات قروض • • بمبالغ لا تزيد على رأس المال المدفوع وفقا لآخر ميزانية مصدق عليها ، دون ان يوضح ما اذا كان لهذه الشركات الحق باصدار سندات القرض قبل ان تستوفى بعد كامل رأس مالها من المساهمين • وقد كان من الافضل ، اسوة بما فعلت القوانين الاخرى (كالقانون الفرنسى ، والسورى) ، ان يحظر المشرع الليبى اصدار مثل هذه السندات قبل استيفاء كامل قيمة الاسهم من المكتتبين بها ، لان الشركة التى يمكنها ان تحصل على اموال من مساهميها ، هى دين لها فى ذممهم ، ليس لها ان تقترض من الغير •

(٢) لم يتعرض القانون التجارى الى طريقة الاكتتاب فى اسناد القرض ، ولا الى الدعوة الواجب توجيهها الى الجمهور من أجل ذلك ، ولا الى الكيفية التى يجب أن يتم بها الاكتتاب • وقد حاولت التشاريع الاخرى (كالقانون السويسرى ، والايطالى ، والفرنسى ، والسورى) تنظيم عمليات اصدار سندات القرض حتى لا تغرر الشركات بالجمهور • فاوجبت هذه التشاريع على الشركات ان توجه للجمهور دعوة (نشرة) ، قبل اصدار سندات القرض ، تتضمن صورة آخر ميزانية للشركة ، حتى يتاح له معرفة المركز الحقيقى للشركة قبل الاكتتاب بهذه السندات ، كما اوجبت ان يبين فى هذه الدعوة مقدار رأس مال الشركة الكامل ، ومقدار المدفوع منه ، والسبب فى عدم دفع تبقى منه ، وان يذكر فى نفس الدعوة ما اذا كانت هناك أموال للشركة مرهونة لقاء قروض او ديون أخرى ، واذا كان

على هذه الاموال حقوق امتياز للغير بيان درجة هذه الامتياز • كما تطلبت هـذه التشاريع ان يوضح فى الدعوة مقدار قيمة القرض المطلوب الاكتتاب به ، وعدد السندات المراد طرحها ، وقيمة كل منها ، وسعر الفائدة ، والمزايا الاخرى المقررة للسندات ، وشروط الاستهلاك ، وكيفيته ، ومدته ، وسبب اصدار السندات ، وتاريخ قرار الجمعية العمومية القاضى بطرح القرض ، وقيده فى السجل التجارى• كما اوجبت ان يجرى الاكتتاب فى سندات القرض ، ان لم يكن عن طريق أحـد المصارف المرخص لها فى تلقى الاكتتابات ، فعلى الاقل بنفس الطريقة المتبعـة فى الاكتتاب برأس المال ، اى عن طريق ورقة رسمية او عرفية مصدق عليها رسميا •

(٣) لم يوضح القانون التجارى الليبى متى وكيف تجتمع جمعية حملـة اسناد القرض الاولى • وقد كان من المستحسن ان يلزم مديرو الشركة بوجوب دعـوة هذه الجمعية فى مدة معينة من تاريخ الاكتتاب لتمارس حقها فى انتخاب ممثلها ، وان يعين المرجع أو السلطة التى يحق لها توجيه هذه الدعوة عند تأخر المديريـن عن توجيهها ، اسوة بما فعل المشرع الليبى فى المادة ٥١٩ ، عندما اعطى لرئيس المحكمة الابتدائية الحق بتوجيه الدعوة لجمعية الشركة العمومية عندما لا يقوم مجلس الادارة بدعوتها بناء على طلب عدد من المساهمـين يمثلون خمس رأس مال الشركة على الاقل •

الفصل السادس ـ المحاسبة

بالنسبة للاحكام الخاصة بالمحاسبة كل ما نستطيع ان نبديه من ملاحظات (والمحاسبة تخرج عن اختصاصنا) هو التالى :

(١) لم يفرض القانون التجارى الليبى على الشركات المساهمة اتباع طريقـة معينة فى قيد حساباتها ، أو فى اعداد ميزانيتها السنوية • كل مـا تطلبه المشرع الليبى فى هذا الصدد (المادة ٥٧٢) هو وجوب قيام المديرين بتحضير ميزانيـة السنة المالية للشركة بحيث يتبين منها بوضوح ودقة حالة الشركة المالية والارباح والخسائر التى حلت بها • وقد كان من المستحسن ان يعمل المشرع على وضـع ميزانية نموذجية ويفرض على الشركات الصناعية والتجارية التقيد بها ، كما كان من المفضل ان تلزم هذه الشركات باتباع أصول معينـة فى قيودها الحسابيـة

تسهيلا للرقابة •

(٢) لقد اوجب المشرع الليبى (المادة ٥٧٤) على المديرين ، عند القيام بتقدير الاقلام التى تتركب منها اصول الشركة ، عدم تقدير المواد الاولية والبضائع بثمن أعلى من أدنى ثمن لقيمة مشتراها او بثمن أعلى من ثمن السوق الرائج عند اختتام الدورة الحسابية (ف ٢ من المادة ٥٧٤) • وقد كان من الانسب ، حتى لا يتحمل المساهمون خسائر غير حقيقية ، ان تقدر قيم هذه المواد والبضائع باقل الثمنين الآتيين : متوسط ثمن الشراء ، وثمن السوق الرائج عند اختتام الدورة •

(٣) من الملاحظ عدم كفاية نسبة الاحتياطى القانونى التى اوجبت المادة ٥٧٧ من القانون التجارى خصمها من صافى الارباح السنوية ، وهى جزء من عشرين حتى يبلغ رصيد الاحتياطى القانونى خمس رأس المال • وفى رأينا رفع هذه النسبة الى ١٠٪ من الارباح الصافية بدلا من ٥٪ الى ان يبلغ رصيد هذا الاحتياطى نصف رأس مال الشركة ، لان هذا الرفع يساعد على التوظيف الذاتى فى الشركة ، ويشجع على الادخار ، ويزيد فى ضمان الدائنين •

لم يكن فى خاطرى ، وانا اعدد النواقص والعيوب التى حوتها الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، ان أقلل من مكانة القانون التجارى الليبى وقدره • فالانصاف يقتضينى ان اقول بان فى هذا القانون ، الى جانب الشوائب الكثيرة التى علقت به ، أحكاما على قدر كبير من الكمال • كل ما ابتغيته من تعداد هذه العيوب والنواقص هو أن أنبه المسئولين عن التشريع فى المملكة الليبية الى ان القوانين مهما بلغت من الكمال حين وضعها ، فهى لا تلبث ، بفعل التطور ، ان يظهر النقص والعيب فيها ، سيما اذا كانت من القوانين التجارية •

عشر سنوات وأكثر مضت على وضع القانون التجارى الليبى ، وبها تطورت التجارة والصناعة فى المملكة الليبية بما لم يكن فى مقدور واضعى هذا القانون ان يتصوروه • وكل ما اخشاه الا يماشى هذا القانون هذا التطور • حبذا لو يعاد النظر فيه على ضوء هذه الملاحظات ومثيلها •

والله ولى التوفيق •

في طريقنا الي عام ١٩٧٧

للدكتور على رفاعة الانصارى

تمشيا مع خطة المجلة فى تتبع الاتجاهات الاقتصادية انتقينا بعض الاحداث أو التطورات التى تشير الى المستقبل على أساس التنبؤ العلمى وقد اقتصر الحديث على موضوعات ثلاثة هى الانتاج البترولى وتطور أساليب الدراسة فى كلية التجارة ثم آلام النمو التى تواجهها البلاد فى تطورها :

الانتاج البترولي

فى انتاج البترول نجد خبرين هامين تتخذهما علامتين على الطريق .

الخبر الاول هو افتتاح حقل ادريس لشركة اوكسدنتال والذى كان من نصيبها العثور فيه على البئر الاول التى بلغ تقدير انتاجها ٥٣٫٣٤٨ برميل يوميا — بكثافة ٣٦٫٨° ثم اعقبتها بئر ثانية تنتج ٤٣٠٠٠ برميل يوميا وبئر ثالثة تنتج ٧٤٠٠٠ برميل يوميا وتعد أكبر بئر فى العالم مما سيجعل اوكسيدنتال أولى الشركات المصدرة فى ليبيا ومما يدل على ان هذه المنطقة تطفو فوق بحيرة عظيمة من البترول — وكنا قد تنبأنا فى العدد الماضى بأن معدل التصدير للبترول الليبى سيصل الى ٢ مليون برميل فى عام ١٩٧٠ — بيد ان الزمن يسرع فى دورانه فقد يصل التصدير الى هذا الرقم قبل عام ١٩٧٠م. ولا شك انه اذا امتد نظرنا الى عام ١٩٧٧ لا نجد شيئا يعوق البلاد عن الوصول الى معدل الملايين الثلاثة من البراميل يوميا مما يقفز بالمملكة الليبية الى الثالثة فى الترتيب بين الدول العربية فى قائمة التصدير .

هذا وقد تقرر انشاء الميناء البترولى الخامس[1] على الشاطىء الليبى بقرب قرية

(١) الموانى الاربع الاخرى هى مرسى البريقة والسدرة وراس لانوف والحريقة .

الزويتينة ــ ومن المقدر أن يتم انشاء خط الانابيب الموصل بين حقل ادريس وميناء الزويتينة فى الربيع القادم وطوله يبلغ ٢٢٠ كيلومتر الى الجنوب من بنغازى وان حمولته تصل فى حدها الاقصى الى مليون برميل يوميا وسيعمل فى اول الامر بطاقة قدرها ١٥٠٫٠٠٠ برميل يوميا •

هذا وان الاتفاق مع اوكسدنتال يتضمن مشروعين آخرين :

الاول : تنفيذ برنامج زراعى يمول من أموال تبلغ نسبتها ٥٪ من صافى الارباح قبل دفع عائد الخزانة •

الثانى : انشاء مصنع للاسمدة الكيماوية تستخدم فيه بعض المنتجات البترولية •

وليس الامر قاصرا على اوكسدنتال فالشركات الاخرى ومن بينها اسو أيضا صاحبها التوفيق فى العثور على آبار بمعدلات كبيرة فى عقود امتيازاتها وقد عادت أعمال الحفر والاستكشاف الى الحقول الاولى التى وجدت بها اول بئر منتجة للبترول فى ليبيا منذ عشرة أعوام وذلك بقصد توزيع النشاط البترولى والاتجاه به الى المناطق الغربية والجنوبية فى البلاد أما الخبر الثانى فهو بدء انتاج الغاز الطبيعى واسغلاله ويقدر انتاجه بمعدل ٦٠٠ مليون قدم مكعب فى اليوم ويجرى الآن تجهيز محطات تسييل الغاز الطبيعى ولا بد أن يمر بعض الوقت قبل أن يسيل التصدير الى الدول المتعاقد معها بصفة منتظمة • هذا وان العمل جار فى انشاء مصنع تسييل الغاز فى البريقة فمنذ أكثر من عام مضى فى يونية ١٩٦٦ بدأت أعمال الحفر والاعداد فى موقع المصنع • ومن المتوقع انه سيكون أكبر مصنع من نوعه فى العالم ومن المنتظر أن يتم انشاؤه فى نهاية عام ١٩٦٨ وسيعالج ما مقداره ٣٤٥ مليون قدم مكعب يوميا ــ وقد تم التعاقد بين شركة اسو وايطاليا واسبانيا على شراء الناتج لمدة عشرين سنة • وهكذا نضيف موردا جديدا من الدخل للدولة •

ان استكمال هذا المصنع سيزيد من أهمية مرسى البريقة كمدينة شاطئية

تستكمل كل مقومات المدينة من حيث الاسكان والخدمات والمرافق والصناعـات التى ينتظر قيامها بقربها معتمدة على المنتجات البترولية .

ولا ننسى أن البترول سلعة خاصة يتحكم التسويق فى انتاجه وتوضع له من السياسة ما يضمن مسايرة الانتاج للتسويق تبعا للطاقة الاستهلاكيـة فى الدول المستوردة وهناك خبر ثالث لا يقل أهمية عن الخبرين السابقين وهو رفع سعـر البترول الليبى . ولما كان البترول الليبى يختص بميزة كبرى عن بترول الشرق الاوسط حيث لا يتأثر الصادر منه بأغلاق قناة السويس ويتمتع بقربه من الاسواق الاوربية وعدم وجود أى عقبات للتصدير فأن الشركات الموزعة للبترول عمدت الى رفـع الاسعار فى الاسواق الاوربية لتغطية نفقات الشحن الباهظة التى تتكلفها فى نقـل الخام حول أفريقيا ــ ومن ثم أصبحت الشركات تجنى من بيع البترول الليبى فى السوق الاوربية أرباحا طائلة ويصبح من حق الحكومة الليبية المطالبة بنصيبها فى هذه الارباح بتعديل السعر المعلن . وقد أثير هذا الموضوع فى اجتماعات الاوبـك وحظى بتأييد الاعضاء للمطالب الليبية وقد دارت مفاوضات بهذا الشأن بين الجهات المختصة والشركات المصدرة وكانت باكورة نتائجها أن عدل عن الخصم الذى كان ممنوحا للشركات ونسبته ٦١/٢٪ مما يزيد فى دخل الحكومة من البترول بمقدار ٢٣ر٥ مليون جنيه تقريبا .

من الطماطم الى الذهـــب

عندما عدلت كلية التجارة والاقتصاد مناهجها فى العام الماضى هـدفت الى ايجاد ترابط وثيق بين الدراسات النظرية فى مختلف العلوم التى تدخل فى اختصاصها والتطبيقات العملية فى الواقع الليبى وذلك عن اقتناع بأن خير مساهمة يمكن أن تقوم بها الدراسات الجامعية هى دراسة الاوضاع العملية فى اقتصاديات البـلاد وادارة الاعمال وشئون المحاسبة ــ حيث انه فى ميدان الدراسة النظرية لا تزال الجامعات العربية تعتمد على التقدم العلمى الحادث فى العالم وتستمد من الدول الاخرى أحدث التطورات فى البحوث العلميـــة البحت ــ ومن ثم يصبح الفضل الاكبر فى مساهمتها هو أن تتولى بالبحث والكشف المجال المحلى وتقدم التوصيات

والحلول لمشاكله الخاصة . ومن هذا المفهوم كانت نقطة الانطلاق فى أقسام الكلية فى ادخال مادة قاعة البحوث كمادة مستقلة يتوقف عليها نجاح الطالب أو رسوبه وقد ذهب كل قسم من أقسام الكلية المذهب الذى يرتأيه لخدمة البحث التطبيقى — وهنا جاءت ابحاث قسم الادارة فى العام الماضى شاملة لتسويق الكثير من المنتجات الليبية وبعض المنتجات الاجنبية المستوردة وكانت البحوث على النحو التالى :—

١) صناعة تعليب الطماطم وتسويقه فى ليبيا
٢) تسويق الفول السودانى فى ليبيا (الكاكاوية)
٣) تسويق الاثاث فى ليبيا
٤) تسويق زيت الزيتون فى ليبيا
٥) تسويق مشروب البيبسى كولا فى ليبيا
٦) صناعة الجلود وتسويقها فى ليبيا
٧) تسويق الجرارات فى ليبيا
٨) سيارة الفولكس واجن وسوقها فى ليبيا
٩) صناعة النسيج وتسويقها فى ليبيا
١٠) راديو الترانزستور فى السوق الليبية
١١) انتاج وتسويق سمن (الغزالة)
١٢) تسويق المكرونة
١٣) تسويق الذهب والفضة فى ليبيا

ورأى القسم عملا بتلك السياسة أن يكون موضوع بحوثه هذا العام مشاكل القوى العاملة فى دوائر الاعمال الليبية لبحث توزيعاتها والنقص البادى فى بعض نواحيها وسياسة الاجور فى مختلف المؤسسات والشركات ومدى تطبيق تشريع العمل الليبى — ومدى مساهمة نقابات العمال — ومدى مفهوم العلاقات الانسانية فى دوائر الاعمال . وقد عمد قسم الاقتصاد أيضا الى اختيار موضوع حيوى تقوم عليه ثروة البلاد وهو اقتصاديات البترول الليبى وقسمت موضوعاته الفرعية على النحو التالى :—

١) أثر البترول فى زيادة الدخل القومى فى ليبيا

٢) أثر البترول على العماله فى ليبيا

٣) تحديد الاجور فى صناعة النفط

٤) تحديد الاسعار البترول العالمية

٥) تحديد اسعار البترول الليبى

٦) تسويق البترول الليبى

٧) تجارة ليبيا الخارجية فى البترول

٨) أثر البترول فى التضخم النقدى فى ليبيا

٩) صناعة البترول ونمو القطاع الخاص

١٠) منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك)

١١) تأثير النفط على ميزانية الدولة فى ليبيا

١٢) تطور صناعة البترول فى ليبيا

١٣) البترول وتمويل التنمية الاقتصادية

١٤) أثر البترول فى نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة

١٥) البترول كصناعة دافعة

١٦) الامتيازات البترولية فى الشرق الاوسط

١٧) دراسة مقارنة لقانون النفط الليبى

١٨) شركات البترول العالمية كمؤسسات اقتصادية

ان هذه الخطوة التطويرية الكبرى هى نقطة التميز والانفراد الذى يميز شخصية كل جامعة عربية عن غيرها والا أصبحت نسخا متماثلة لا نشعر فيها بفروق البيئة أو الزمان •

آلام النمو

أينما سرت فى المدن الليبية وجدت حفرا وردما وهدما واينما سرت فى الطرقات الرئيسية الموصلة بين أجزاء البلاد وجدت انشاء وتوسيعا وتحويلا — واينما أتجهت الى خدمات المرافق العامة وجدتها تعانى التطوير فى خدماتها فأحيانا ترى الاستغناء عن كل امكانياتها القديمة والعمل على انشاء الجديد — كما نلاحظ ذلك فى اقامة المدارس الجديدة والمستشفيات الجديدة ودور البريد والبرق — وسنترالات التليفون والمجارى والمياه والكهرباء وانشاءات فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة — ولا بد أن يستمر الحال على هذا النحو فى بحر السنوات العشر القادمة لبناء القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة لافراد الشعب ولتتمكن ليبيا من متابعة تطوراتها فى مواجهة المستقبل الزاهر الذى ينتظرها •

ولعل أكبر توضيح لهذه الفترة بما فيها من آمال كبار ما جاء فى مشروع خطة التنمية الثانية التى ينوى تنفيذها من عام ١٩٦٩ الى ١٩٧٤ وهى تهدف الى :

١) زيادة الانتاج القومى ورفع دخل المواطن الليبى وتحقيق تقارب فى الدخول مع توازن انمائى بين المناطق المختلفة بالمملكة •

٢) اعطاء الاولوية للاستثمار الزراعى بأعتباره الثروة الطبيعية للموارد الاولية للغذاء والمادة الخام للصناعة — والمصدر الاول للعمل لنسبة كبيرة من المواطنين

ومورد دخل لهم ــ وعلى أساس ما كان للبلاد من ازدهار زراعى ورعـــوى ومع ثبوت امكانيات الاستفادة من الامطار والمياه الجوفية .

٣) الاهتمام بقطاع الصناعة ــ واجراء مسح عام للصناعة فى ليبيا ووضع برنامج تنفيذى زمنى مع توزيع جغرافى متوازن بين المناطق المختلفة ــ وتشجيـــع القطاع الخاص بتحويل استثماراته من المبانى والمتاجر الى قطاع الصناعة وذلك بتقديم الاعفاءات المختلفة وحماية الصناعة فى مراحلها الاولى من المنافســـة الاجنبية ــ وتسهيل الحصول على المساعدات الفنية اللازمة لها .

ومن سياسة الحكومة عدم مزاحمة القطاع الخاص فى المشروعات التى يمكنه أن يقوم بها بمفرده وقيام الدولة بأنشاء الصناعات التى يحجم عنها القطـــاع الخاص أما لضخامة رأس مالها أو لحاجتها لخبرة فنية خاصة وحتى فى هذا السبيل فان الحكومة تعمل على نقل ملكية المصانع الى تنشئها الى القطـــاع الخاص حسب ما تقتضيه الظروف وطبقا للقواعد والقوانين الموضوعة .

٤) تنمية الموارد البترولية : تهدف الخطة الى زيادة استغلال الموارد البترولية بالاهتمام بالمزيد من عمليات الكشف فى مناطق الامتياز المختلفة وبتشجيـــع المنافسة بين الشركات ــ مع فرض الاسعار المناسبة ــ وقد أعطيت أهمية خاصة لانشاء صناعات بتروكيميائية .

٥) النقل والمواصلات: وذلك بالعمل على ربط المحافظات المختلفة بشبكة من الطرق تربط الاجزاء الساحلية بالداخلية كما تربط ليبيا بالبلاد المجاورة وتوسيـــع الموانى والمطارات وشبكات البرق والهاتف والبريد بأعتبارها الاساس الاول لكل تطوير اقتصادى للبلاد .

٦) زيادة عرض القوى العاملة ورفع كفاءتها الانتاجية : بوضع برامج التدريـــب المختلفة على كافة المستويات والتنسيق فيما بينها وادخال الآلات العصريـــة فى الزراعة والصناعة وتشجيـــع اشتغـــال المرأة فى مختلف نواحى النشاط والاستعانة بالخبرات الاجنبية .

٧) قطاع الخدمات العامة :ـ لتكون مسايرة لتطور البلاد من حيث موارد المياه وانشاء محطات الكهرباء وتوفير المسكن الصحى اللائق وتوفير المعاهد التعليمية والمراكز الثقافية ومختلف مجالات الرياضة .

٨) ولم تهمل الخطة نواحى السياسة المالية والتجارية اللازمة بالحد من الاستهلاك ومكافحة التضخم المالى وتعديل النظم الجمركية وتدعيم الجهاز الحكومى .

وهكذا نعتبر المبادىء التى قامت عليها خطة التنمية علامات على الطريق الى عام ١٩٧٧م.

ملخصـــات

الملخصـــات المنشورة فى القسم التالى باللغـــة العربية هى ملخصات لمقالات كاملة لاصحابها منشورة بالقسم الافرنجى من هذا العدد ـ واليها نحيل القراء الذين يرغبون فى الاطلاع عليها كاملة .

تطور اقتصادى مع عرض غير محدود من رأس المال

تطبيق على الاقتصاد الليبى

للاستاذين هيجنز ورويز

منذ أن كتب آرثر لويز مقاله بعنوان (تطور اقتصادى مع عرض غير محدود من العمل) توالت البحوث لتثبت عدم انطباق هذا الفرض على معظم البلدان النامية . أما نظرية نيركس فى النمو المتوازن وفرض العرض غير المحدود من رأس المال ونقص فى صادرات كبيرة فأنه أقل واقعية من فرض لويز السابق لان البلدان النامية التى تتمتع فى حالة العرض غير المحدود من رأس المال لم تبلغ هذا الحال المحظوظ الا لان لديها صادرات قوية كالبترول مثلا. وكذلك الامر بالنسبة الى نظرية هيرشمان فى النمو غير المتوازن فاننا نتساءل فيما اذا كان نمو قطاع معين يؤدى فعلا الى نمو قطاعات أخرى كما تقرره هذه النظرية ؟ وازاء الشكوك حول قابلية النظريات المذكورة للتطبيق فى البلدان النامية رأينا ان نختبر حالة واقعية تتمثل فى الاقتصاد الليبى حيث أصبح رأس المال عاملا غير محدود بصورة مفاجئة بينما بقيت المصادر الاخرى نادرة . ان النتيجة التى ستقودنا اليها هذه الدراسة سوف تلقى الشكوك على فائدة كل من نظرية نيركس وهيرشمان ولويز من حيث اعتبارها نظريات عامة فى التخلف الاقتصادى.

لقد كانت ليبيا فى سنة ١٩٥٢ نموذجا لبلد فقير ، فمتوسط دخل الفرد لم يكن يتجاوز الخمسين دولارا ، ومعدل تكوين رأس المال يكاد يساوى صفرا أو أقل من ذلك . ولكن ليبيا فى سنة ١٩٦٦ أصبحت تعبر عن نموذج جديد . لقد أدى اكتشاف البترول الى تغيير سريع فى معالم الاقتصاد الليبى فلم يعد

التحليل الاعتيادى للبلدان المتخلفة يصلح للكشف عن مشاكله الماضية • لقد أصبح اليوم متوسط دخل الفرد يتجاوز الـ ٤٥٠ دولارا وربما بهذا المعيار البسيط لا يصح اعتبار ليبيا فى عداد البلدان المتخلفة ، غير اننا لو أخذنا بعين الاعتبار مستوى المعيشة للفلاحين والعمال غير الماهرين وكذلك المستوى الصحى والثقافى لرأينا ان ليبيا لا تزال بلدا متخلفا ، ولعلها لا تعبر عن نموذج لقطر فقير بقدر ما تعبر عن نموذج لنمو غير متوازن• فمنذ سنة ١٩٦٠ ينمو الدخل القومى بمعدل ٢٥٪ سنويا وقد أصبح رأس المال متوفرا بل فائضا وربما تتجاوز زيادة السكان السكان نسبة الـ ٣٪ سنويا • ولكنا نلاحظ من ناحية أخرى ان الاقتصاد الليبى لا يزال عاجزا ، فانه يشكو من نقص فى الايدى العاملة الماهرة ، وتهديده بالتضخم الزاحف يجعله يستخدم الاستيراد كصمام للامان ، وان توسع قطاع البترول لم يستطع ايقاف تقلبات القطاع الزراعى • وفى سبيل ايضاح المشاكل التى ستواجهها ليبيا فى تطورها الاقتصادى خلال الحقبة القادمة لا بد من عملية مسح للاقتصاد الليبى •

مسح للاقتصاد الليبى

سنستخدم لاغراض هذا المسح معادلتين هما معادلة العرض الاجمالى والطلب الاجمالى أولا ومعادلة بشأن ميزان المدفوعات ثانيا ثم نفترض معدلين للانتاج اليومى للبترول احدهما ٢ مليون برميل والآخر ٢٫٨ مليون برميل كما سنفترض أيضا ان القطاع غير البترولى يتطور بأسرع ما يمكن وبدون تضخم • وعلى ضوء الفرضيات المذكورة واستنادا الى المعادلة المتعلقة بميزان المدفوعات سيظهر التوازن بين المصادر والنفقات على الوجه التالى :ـ

المصادر	الفرضية (أ) ٢٫٨ مليون برميل/يوم	الفرضية (ب) ٢ مليون برميل/يوم
الانتاج القومى الاجمالى بثمن السوق بملايين الجنيهات	٣٤٠	٣٤٥
+ دخل البترول	٣٠٧	٢١٩
+ الاجور المدفوعة فى صناعة البترول		

— الاجور المدفوعة فى الخارج	٢٠	١١
+ فوائد الارصدة الخارجية	س	س
مجموع المصادر	٦٦٧ + س	٥٧٥ + س

مجموع المصادر تساوى :

النفقات	الفرضية (أ)	الفرضية (ب)
	٢٫٨ مليون برميل/يوم	٢ مليون برميل/يوم
الاستهلاك	٢٠٠	٢٠٠
+ الاستهلاك العام	٩٦	٩٦
+ التكوين الاجمالى لرأس المال (قطاع غير بترولى)	١٣٤	١٣٤
+ الزيادة فى الارصدة الخارجية	٢٣٧ + س	١٤٥ + س
مجموع النفقات	٦٦٧ + س	٥٧٥ + س

نتائج المسح :

بناء على الفرضيات التى استخدمت فى المسح المذكور نجد من الطبيعى أن تكوين الارصدة الخارجية يشكل معدلا عاليا جدا . وحينما نختبر جانب النفقات من المعادلة اعلاه نستطيع أن نستخلص ثلاثة نتائج رئيسية :

أ) ان مجموع الاستثمار الخاص والعام معا يبلغ ٤٤٪ من عائدات البترول فى الفرضية (أ) (٢٫٨ مليون برميل/يوم) و ٦٢٪ من عائدات البترول فى الفرضية (ب) (٢ مليون برميل/يوم) ومن ذلك يتضح انه لا يمكن استثمار ٧٠٪ من عائدات البترول لاغراض التنمية الاقتصادية كما قررته القوانين الليبية بل انه لا يمكن بلوغ هذا الحد من الاستثمار حتى لو ارتفع انتاج القطاعات الصناعية بمعدل ٦٪ سنويا وحتى لو نمت القوى العاملة بمقدار ٤٫٦٪ سنويا وأخذت الحكومة على عاتقها تمويل تكوين رأس المال الداخلى بما فى ذلك ابنية الاسكان والمشاريع الخاصة .

ب) يمكن التوسع فى زيادة الاستهلاك الخاص والعام بما يتجاوز الحدود المفترضة فى المسح المذكور أعلاه وذلك بالتوسع فى الانفاق على التعليم والتدريب المهنى وغير ذلك من المشاريع الاجتماعية ومن الممكن كذلك رفع كمية الاستهلاك بمعدل ٦٪ سنويا عن طريق الاستيراد ولكن ذلك سيكون على حساب اعتماد الاقتصاد الليبى على البترول بدرجة أكبر فضلا عن ان استنزاف الاحتياطى من البترول قد يهدد بهبوط مستوى المعيشة .

ج) لا بد من الاختيار بين الاستمرار فى زيادة عائدات البترول وبين الاحتفاظ بالاحتياطى من البترول كما ينبغى ان يبت بكيفية استثمار ما يتراكم من أرصدة خارجية كنتيجة للامكانية المحدودة فى الاستثمار الداخلى كما مر اعلاه .

امكانية التوسع فى الاستثمار :

ترى هل يمكن التوسع فى الاستثمار بما يتجاوز الحدود المفترضة فى النموذج ؟ هناك عقبات عديدة تعترض مثل هذا التوسع يمكن ايجازها بما يلى :

(١) ــ لابد من الاستعانة بالايدى العاملة والمهارة الاجنبية .

(٢) ــ ينبغى توفر سوق لتصريف السلع فى الخارج بالنظر لكون السوق الوطنية ضيقة .

(٣) ــ لا بد من توفر قاعدة اقتصادية .

فضلا عما تقدم لا بد من ان تتوفر فى ليبيا من المهارة ما يفوق المهارات فى غيرها من بلاد العالم لكى تستطيع ان تظهر كمنافس فى السوق العالمية . ولهذه الاسباب نشك فى امكانية التوسع فى الاستثمار خارج الحدود المبينة فى النموذج .

يمكن اعتبار رأس المال فى ليبيا كسلعة مجانية لان تكاليف الحصول على العملة الاجنبية من واردات البترول لا تكبد ليبيا أكثر من ٢٠٪ من عائداتها وقد تكون الكلفة الحدية لرأس المال تساوى صفرا . الا ان الايدى العاملة

الماهرة نادرة ومحدودة فى الاجل القصير ولذلك فان نمو الدخل القومى يتوقف على الزيادة فى الايدى العاملة كما يتضح ذلك من النموذج التالى :ـــ

ء = الدخل القومى، م = معامل رأس المال

ن = نسبة رأس المال للفرد، ك = القوى العاملة

ل = كمية رأس المال ، أ = الاستثمار

ء = مل ∇ ء = مأ •

ل = ن ك أ = ن ∇ ك

∇ ء = م٠ن٠ ∇ ك

يتضح من هذا النموذج البسيط بأن معدل نمو الدخل القومى يتوقف بصورة كلية على مقدار الزيادةفىالموارد البشرية. ولهذا لو كرست عائداتالبترول لاغراض تكوين رأس المال فى الداخل فان نمو الدخل فى ليبيا يتوقف على كمية المصادر البشرية أولا وعلى نوعيتها ثانيا •

الخلاصـــة

اذا كان التطور الاقتصادى يتضمن مزيجا من التطور التكنولوجى وتكوين رأس المال بحيث يؤدى هذا المزيج الى رفع الانتاجية الفردية فان ليبيا على ضوء هذه الشروط سوف تتأخر بدلا من أن تتقدم خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة • لانه لا يبدو بأن فى امكان ليبيا أن تحقق تكوين رأس المال وتزيد من الانتاجية خارج قطاع البترول ولكى تعوض عما يتناقص من احتياطى هذا المعدن • أما مستوى المعيشة قد يرتفع ولكن ذلك لا يتحقق الا عن طريق استهلاك رأس المال بصورة أساسية • ان المشكلة تكمن فى النقص فى الموارد البشرية وبصورة خاصة الماهرة منها ولذلك ربما يقتضى والحالة هذه الاهتمام بنشر التعليم واتباع سياسة تشجيع الهجرة الى ليبيا بغية معالجة النقص المذكور • ولكن يبدو أن الجمع بين مثل هذه السياسات قد يكون مستحيلا ضمن اطار أية حكومة ديمقراطية • وفى الاخير لو شئنا ان نختبر الحالة على ضوء النظرية العامة فى التخلف الاقتصادى لاحظنا بأن نموذج كل من ارثر لويز ونيركس وهيرشمان ليعجز عن تفسير ما يحدث فى ليبيا •

تفسير مختصر لبعض نماذج من التطور الاقتصادى التى حدثت في التاريخ الحديث

للدكتور على أحمد عتيقة

المقال هو محاولة لتفسير العوامل التى هيأت لحدوث النمو الاقتصادى فى انكلترا وفرنسا والمانيا وروسيا • ويبدأ الكاتب بالاشارة الى ان أى تفسير لحوادث تاريخية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التى جرت خلالها هذه الحوادث وهو ينظر الى التطور الاقتصادى كعملية تلاؤم بين الانسان والظروف المادية والاجتماعية التى تحيط به • وتعتبر العوامل التالية عوامل ديناميكية فى النمو الاقتصادى وهى وجود فئة المنظمين والاختراعات التكنولوجية والاجتماعية وتوفر نظام السوق وتراكم رأس المال والصلة بين النمو فى الزراعة والصناعة •

ويهتم المقال بأبراز كيفية وجود هذه العوامل وكيف ادى تفاعلها الى التطور الاقتصادى وفى هذا الخصوص يتعرض الى التغيرات الجذرية التى حدثت فى المؤسسات الاجتماعية • ويعتبر عصر النهضة والتغير فى العقلية وطرق التفكير الذى حدث ابانه بمثابة الخطوة الرئيسية فى التغيرات التى مهدت للنمو الاقتصادى• كما استعيض عن المنطق الصورى كطريق للبحث بالطريقة العلمية الحديثة المبنية على الملاحظة والبحث والتجربة قد ساعد ذلك الانسان على تفهم بيئته المادية والاجتماعية بصورة فعالة من أجل النمو الاقتصادى والتطور •

التطور فى انكلترة :

ادى تأسيس شركات تجارية تتعامل مع بلاد ما وراء البحار فى القرن السابع عشر الى أن ظهرت طبقة من المنظمين على استعداد للمجازفة والمخاطرة فى سبيل الربح،

وكان لرؤوس الاموال التى توفرت لدى هذه الطبقة من الارباح التجارية الى جانب توفر اليد العاملة نظرا للهجرة من الارياف الى المدن الاثر الاكبر فى بدء عملية الانتاج الصناعى ، وقد رافق الهجرة من الارياف اعتماد طرق زراعية جديدة رفعت انتاجية العامل الزراعى ، كما رافق هذا التقدم فى الزراعة والصناعة تقدم فى ميدان المواصلات خاصة بعد اختراع المحرك البخارى .

ومع تحرر عوامل الانتاج من العوائق التى كانت تعترضها ضمن اطار المؤسسات القديمة ظهر نظام السوق الحرة وادى الى دعم حركة النمو والتطور بالاضافة الى ان اتساع رقعة الامبراطورية البريطانية هيأ لانكلترة سوقا فسيحا وساعدها على التخصص فى ميدان الصناعة واستيراد المواد الاولية من الخارج .

غير أن هذا التقدم لم يكن بدون تكلفة اجتماعية وانسانية ولم تأخذ الدولة دورا ايجابيا أبان حركة التطور هذه الا فى مراحلها الاخيرة .

التطور فى فرنسا والمانيا :

أن التطور الاقتصادى فى أوربا الغربية كان مبعثه الاعتبارات السياسية والفوضى الاجتماعية وبالتالى كان دور الدولة ايجابيا منذ البداية . والتقدم الذى حدث فى مضمار الزراعة كان شبيها بذاك الذى حدث فى انكلترة ومتأثرا به . ثم أن فئة المنظمين ، كما هو الحال فى انجلترا جاءت من طبقة التجار الحرفيين ، غير أن الدولة قامت بتشجيع ودعم المشاريع الخاصة كما انها قامت بدور المنظم فى بعض الاحيان .

ولقد كانت حركة التطور فى فرنسا ابطأ منها فى المانيا نظرا للظروف السياسية التى سادت هناك بالاضافة الى عدم اعتماد سياسة ثابتة فى هذا الخصوص ، هذا بينما ساعد تدخل الدولة على نطاق واسع فى المانيا على الاسراع فى حركة التطور وخفض كلفتها من الناحية الاجتماعية والانسانية بالمقارنة مع انكلترة وفرنسا .

التطور فى اليابان :

أن التطور الاقتصادى الذى حدث فى اليابان كان بايحاء وتخطيط واشراف

الدولة أكثر مما كان عليه الحال فى أوربا الغربية ، وقد تحمل قطاع الزراعة العبء الاكبر للتطور فى المراحل الاولى اذ فرضت ضرائب عالية على الزراعة من أجل الحصول على المال اللازم للتنمية ، واعيد تنظيم ملكية الارض بحيث فقد كثير من الفلاحين نصيبهم فى الاراضى التى يعملون بها مما اضطرهم الى ترك الارياف الى المدن • وقد سمحت الدولة ببيع وشراء الاراضى الزراعية كيما تؤمن حرية اختيار المهن • وكان من جراء التطبيق الدقيق لهذه الاجراءات جعل قطاع الزراعة يخضع لقوانين السوق التجارية •

وقد استعملت الاموال المتوفرة من الضرائب على الزراعة ومن التمويل التضخمى فى بناء مشاريع صناعية بقيت تدار من قبل الدولة الى أن توفر عدد من المنظمين القادرين على ادارتها فحولت الى القطاع الخاص حينئذ • وقد استعانت اليابان فى بناء صناعتها بالوسائل التكنولوجية الغربية ، غير ان الزراعة لم تتقدم مع تقدم الصناعة كما حدث فى أوربا الغربية ، كما ان فئة المنظمين أتت من الطبقة الاقطاعية • ويخلص المؤلف الى القول بان اتساع تجارة اليابان وامتلاكها لبعض المستعمرات قد ساعد على تطورها •

التطور فى الاتحاد السوفياتى :

ان الانتقال من اقتصاد زراعى الى اقتصاد صناعى كان أسرع فى روسيا منه فى اليابان ، وقد حدثت حركة التصنيع هذه بدافع معتقدات حزبية فى سبيل الدفاع عنها وضمان انتصارها واعتمدت على التخطيط ولم تعتمد على نظام السوق وحرية الاختيار •

وفيما يخص رأس المال الضروزى لحركة التطور هذه فقد ورثت الحكومة بعض المرافق العامة ومشاريع القاعدة الاساسية من العهد القيصرى بالاضافة الى انها أكدت بشكل رئيسى على صناعة البضائع الرأسمالية • وقد كانت التكلفة الانسانية لهذا التطور عالية نظرا للحرمان والسيطرة والحد من حرية التصرف الذى نجم عنه •

وفى الختام يذهب المقـال الى القول بأنه من الصعب تقرير أى من هـذه السبل يصلح بصورة عملية للبلدان النامية نظرا لاختلاف الاحوال والظروف العامة التى جرت خلالها حركة التطور فى البلدان المتطورة السابقة واختلاف الاحوال العامة فى البلدان النامية فى الوقت الحاضر الى جانب الفرق بين نسبة الموارد الانتاجية للفرد فى أوربا وهذه النسبة فى البلدان المتخلفة . والكاتب يعتقد بأنه يجب الاهتمام بالعوامل المحركة الرئيسية بشكل واضح وانه فى مقدور البلدان النامية الاستفادة من خبرات البلدان المتطورة فى ميدان العلوم والتكنولوجيـا وخاصة فى ميـدان الزراعة حيث ان هذه الخبرات متدنية الكلفة وبأمكانها جعل القطـاع الزراعى يستغنى عن جزء لا بأس به من العمال من أجل التنمية فى المجالات الاخرى .

وبالرغم من أن الدور القيادى فى حركة التطور يعود الى رجال الاعمال من تجار ومدنيين فانه لا مندوحة عن نشاط الدولة فى مجال مشاريع القاعدة الاساسية وفى مجال الارشاد وتشجيع القطاع الخاص فى مختلف الميادين الانمائية .

والكاتب يتساءل فيما اذا كان بالامـكان تسلم حكومات على درجـة من الكفاءة ، لمقاليد الامور فى البلدان النامية وينتهى الى القول بأنه فى النهاية لا بـد أن يكون فى مقدور عامة الشعب انتخاب حكومة على درجة من الاخلاص والمقدرة الادارية لحل مشاكلها لكنه يحذر من أن الطريـق صعـب ويحتاج الى صبر .

One of the following two ratios can give the answer to this question :

$$\frac{\text{Net Sales}}{\text{Tangible Net Worth}} \quad \text{or} \quad \frac{\text{Net sales}}{\text{Working Capital}}$$

The first ratio can always help to find out if the firm is overtrading but the second ratio can reveal the signs of overtrading only if the funds held at the disposal of the firm have been invested in a reasonable proportion in both the fixed and current assets.

Question number 6 : Are costs held within reasonable limits ?

Different ratios computed by relating different items of expenditure to net sales can give the answer to this question.

Question number 7 : Is the margin of profit reasonable ?

Ratios used to give the required information can be :

$$1 - \frac{\text{Gross Profit}}{\text{Net Sales}} \quad \text{or} \quad \frac{\text{Gross Profit}}{\text{Cost of Sales}}$$

and

$$2 - \frac{\text{Net Profit}}{\text{Net Sales}}$$

Question number 8 : Is the return on the invested capital reasonable ?

The following ratio can help answer this question :

$$\frac{\text{Net Profit}}{\text{Tangible Net Worth}}$$

$$2 - \frac{\text{Long term Liabilities}}{\text{Total of Liabilities}}$$

$$3 - \frac{\text{Total of Liabilities}}{\text{Total of Liabilities and Tangible Net Worth}}$$

$$4 - \frac{\text{Tangible Net Worth}}{\text{Total of Liabilities and Tangible Net Worth}}$$

$$5 - \frac{\text{Tangible Net Worth}}{\text{Total of Liabilities}}$$

Question number 4 : Will the firm be able to meet its long term liabilities ?

In reply to this question the following ratio can be used :

$$\frac{\text{Fixed Assets}}{\text{Long term Liabilities}}$$

This ratio is based on the assumption that the long term liabilities are usually used to finance fixed assets. It is believed reasonable that fixed assets should always be adequate to cover long term obligations.

An argument against this ratio is that a high Fixed Assets/Long term Liabilities ratio does not necessarily mean that the firm is able to meet its long term obligations when they fall due. In addition to the fact that the book value of the fixed assets might be quite different from the market value (especially in the long run), the firm might not have accumulated adequate liquid assets to meet its long term liabilities in the future.

Question number 5 : Are there any signs of overtrading ?

1 — the velocity of inventory turnover whether in form of raw materials, work in progress or finished goods. It is advisable that the turnover ratio should be computed for every important item of the stock.

2 — the average period of collection of bills receivable.

3 — the volume of bad debts in relation to net sales.

4 — the average period of repayment of short term liabilities.

5 — the relation between book debts and bills payable debts.

Question number 2 : Are investments in fixed assets and current assets kept in reasonable proportion ?

Fixed assets being a dead weight must be kept within reasonable limits. An excessive investment in fixed assets would mean that a large portion of the funds held at the disposal of the firm is tied up for a long time with the inevitable result that a heavy depreciation charge must be borne and that working capital must be financed by short term credit facilities from commercial creditors and bankers. This may cause a lot of inconvenience in case of a slight disturbance in the inflow of cash.

The ratio used to answer this question is :

$$\frac{\text{Fixed Assets}}{\text{Tangible Net Worth}}$$

Question number 3 : Is there a reasonable equilibrium in the different sources of funds ?

A number of ratios can be used to answer this quesion :

$$1 - \frac{\text{Current Liabilities}}{\text{Total of Liabilities and Tangible Net Worth}}$$

2 - Some decisions may require the computation of more than one ratio and it is better to give all ratios helping to make such decisions under one heading.

3 - The display of ratios under the heading of the financial statement from which they are computed may cause the analyst to lose sight of the meaning and importance of each ratio.

Pertinent questions and the ratios suitable for answering them are presented below.

Question number 1 : Is the firm able to meet its short term liabilities ?

The first ratio used to answer this question is the "Current Ratio," which means the relationship between Current Assets and Current Liabilities. It is believed that a 2 to 1 ratio may be adequate but this shouldn't be a rigid rule. The amount of any expenditure which the firm is expected to meet shortly after the date of closing of the accounts can make a 2 to 1 ratio an inadequate one. Other factors such as the ability of managers, conditions of purchase and sales, relation to bankers and the stability of the stream of sales must also be taken into consideration when judging the adequacy of this ratio.

The second ratio used in this respect is the "Acid-Test-Ratio," which expresses the relation between the liquid and current assets (Inventory excluded) and the current liabilities. A 1 to 1 Ratio is traditionally believed to be sound but there should also be no fixed rule as every case has to be considered on its own merits.

The shortcoming of the two above-mentioned ratios is that they both measure the ability of the firm to meet its short term debts from a quantitative point of view. This shortcoming must be eliminated by finding out :

THE USE OF RATIOS IN THE ANALYSIS OF FINANCIAL STATEMENTS

*Mohamed El Sayed Ghobashy**

Ratios are used either to measure the adequacy of a certain item in the financial statement or the soundness of the financial structure of a business enterprise. They can only be useful when they are compared with standards known in the branch of business or the ratios computed from data appearing in past financial statements. The standard ratios which serve the purpose of comparison can either be the average ratios computed by compilation of financial data from a large number of statements or the most common ratio noticed in such statements.

When using ratios to read a financial statement, certain factors have to be taken into consideration. Comparison of ratios can only have sense when made between figures of firms having the same line of business and operating in the same or similar area. It is also important to compare figures appearing in financial statements which have been prepared for the same period and under the same conditions of the trade cycle.

We can display the complexity of different ratios in two different ways: ratios are either stated under the heading of the financial statement from which they come or questions are set as headings and the answers are given in form of ratios. The last way of displaying ratios is believed to be best because :

1 - Some managerial decisions may depend on facts which are not necessarily shown in the financial statements.

---

* B. Comm. Diploma of Higher Studies in Taxation, Alexandria University; Ph. D., Hochschule fuer Welthandel, Vienna. Dr. Ghobashy has had extensive practical experience in the field banking.

These co-operatives will play a big role in the economical, social and political life. The attention to vocational education and co-operative training is just as important.

4) A solution to the problem of manpower shortages at different levels has to be thought of. The need for imported technical skills, imposes itself, until adequate native skills emerge and substitute foreign ones. Mechanized agriculture is another hope for a solution.

5) The government has to show readiness and intention to purchase the main crops at a minimum price, computed so as to encourage farmers to foster their interests.

6) More care is to be given to public health, especially child welfare, as the country with its present scant density of population awaits the time when a balanced proportion is established between the rate of population growth and economic affluency.

7) The return of Libyan immigrants is to be encouraged. Under the difficult circumstances of previous colonial rule, thousands left; it is time for them to come back to contribute to the country's prosperity.

8) More co-operation or reorganisation is to be effected between certain government agencies working in relatively similar fields, aiming at similar goals and in parallel lines. For instance the Agricultural Bank and the National Agricultural and Settlement Authority both have an integrated purpose in performing their activities They enjoy an identical nature to realize no profit and they derive their financial sources from the state budget. They may be integrated into one organization or at least maintain more collaborative efforts and direct channels of communication, avoiding gaps and overlaps.

rate of interest but only by organizing crediting, because it is easy to outflank the legal procedures. Another obvious fact is that agriculture requires capital which can be provided by competent firms. But in the course of development, countries that were pioneering in such an experiment found that only rich agriculturists accrued the benefits and that the poor ones still had to rely on help. This latter category of farmers has to get loans on machinery, cattle and crops at certain terms, permitting them to keep and use their possessions. This constitutes the philosophy of the crediting system adopted by some countries such as Italy and Germany.

In the second section of the article the extent of development achieved in Libya is covered. Libya has adopted a system which avoids the pitfalls of other countries and takes advantage of the previous experiences attempted. In organizing agricultural credit, Libya is better off, in spite of its recent birth, since it started from where others came to an end. The wise and thoughtful guidance of King Idris I —who experienced the sweet and bitter—has emphasized that agriculture is a major natural resource worthy of development. The Agricultural Bank, the National Agricultural and Settlement Authority (NASA), and the Ministry of Agriculture attest to the government's emphasis on agriculure.

Some of the recommendations to meet the future anticipated developments are :-

1) A total survey should be carried out exploring sources of surface and underground waters. Also, more care should be given to the possibilities of digging artesian wells and building dams which will control streams and provide potable water.

2) More development is required of present plantations and model ones should be established. Such measures will tempt the resettlement of nomads and semi-nomads who amount to 68,158 households from among the total of 331,990 households.

3) Initiation of co-operatives in communities that exceed 3000 people.

ABSTRACTS

The following abstracts are short synopses of articles appearing in the Arabic half of the Review. They are summarized here for the benefit of those who cannot read Arabic. In a like manner, each major English or French article, is presented as a short résumé in the Arabic section.

AGRICULTURAL CREDIT: WITH SPECIAL REFERENCE TO LIBYA

*Mokbel Gumei**

The article comprises two sections: the first concerns the principal theories of agricultural credit and the second deals with the development of this type of credit in Libya.

In the first section, the beginnings of agricultural credit and its evolution is explained. The farmer had to break the classical traditions of his forefathers for centuries, owing to the ever-expanding demand for agricultural products and the desire to get the utmost crop by using manures, fertilizers, and machinery. He had to look for new resources not only to supply these provisions, but also to meet expenses for wages and equipment which larger plantations entailed.

The agriculturist, as well as the manufacturer and the merchant, was obliged to seek capital to finance his business, to continue the exploitation of his land in times of drought, and to hedge against the possibility of larger supply. Thus agricultural credit got its first start so as to enable farmers to avoid usurers and their exorbitant rates of interest.

Fighting usury cannot be achieved by simply issuing laws to limit the

* Chairman, Department of Business Administration, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya.

policy could not transform the oil sector into a key industry which would have the power of dispersion. I think it would be useful for the economist-planner in Libya to stress such a transformation.

Letting Pt present total production, Pm production of the key industry (oil sector) and Pe production of the satellite industries,[4] I can then write :

$$\triangle Pt = \triangle (Pm + Pe)$$
$$\triangle Pe = K \triangle Pm$$

In this simplified model the increase of total product depends on the rate of increase in the key industry and its satellite industries. The rate of increase of the latter industries depends on the increase of capital derived from the key industry and on its capital ratio.[5] In other words, the projection should stress the identification of the satellite industries. The Hirschman theory would be very useful for such identification.

In 1952 Libya was a prototype of poor country. Today Libya—as Professor Higgins and Mr. Royer indicated—is a prototype once again, but tomorrow this country could present another prototype. Therefore, we must not be stereotyped by its situation of many years ago.

---

4 Hirscham, **op. cit.** p. 102 " A satellite industry usually has the following characteristics :
a) it enjoys a strong locational advantage from proximity to the master industry.
b) it uses as principal input an output or by-product of the master industry without subjecting it to elaborate transformation, or its principal output is a usually minor—input of the master industry; and
c) its minimum economic size is smaller than that of the master industry."

5 G. Destanne De Bernis. "Le Role du Secteur Public dans L'industrialisation (cas des Pays Sous-Developpés)." **Economique Appliquée,** Tome XV, 1962 Numero 1-2 p. 148 and Aziz El Katifi, "Sous-Developpement et Planification, Thése de doctoral, Université de Montpellier, 1965.

mechanism. The economist equipped with these tools of analysis must proceed with caution both in the way he uses them and in the identification of the situation to which he is applying them. For example, the Libyan economy may represent the case of "lack of linkage effects" in the terms of Hirschman's theory,[1] and "economic growth induced through trade" in Nurkse's theory. The assumption of "unlimited supply of capital" does not represent the basic concept of balanced growth theory : it is a hypothetical example—applicable within certain conditions—which may not fit the Libyan case. These conditions may be shown by the following quotation :

> The extent to which a foreign business enterprise helps to promote a country's development does not depend in any simple fashion, if at all, on whether it works for export or for domestic consumption. Much depends on how much its profits it reinvests in the country, and on a variety of other factors.[2]

Moreover, Nurkse's assumption on unlimited supply of capital is not so optimistic as Professor Higgins and Mr. Royer presented. This assumption should be understood under the light of the following statement :

> In general, economic growth induced through trade, even when reinforced through foreign investments in extractive industries working for export, can hardly be expected to narrow the gap in income levels between the center and the periphery.[3]

Professor Higgins and Mr. Royer are somewhat pessimistic—too much so in by opinion—concerning the prospect of economic growth in Libya. I think it is too early to place the events of the last years in their proper perspective; there are no evidences that the economic

---

1 A.O. Hirschman, **The Strategy of Economic Development** (New Haven; Yale University Press, 1958) p. 109.

2 Ragnar **Nurkse, Problems of Capital Formation in Under-developed Countries,** (Oxford ; Basil Blackwell, 1960) p. 86.

3 Ragnar Nurkse, **Equilibrium and Growth in the World Economy,** (Harvard University Press, 1962). p. 244.

A NOTE ABOUT ECONOMIC GROWTH WITH UNLIMITED SUPPLY OF CAPITAL: A COMMENT ON THE ARTICLE BY HIGGINS AND ROYER

Aziz Katifi *

The article of Professor B. Higgins and Mr. Royer on "Economic Development with Unlimited Supply of Capital" seems to be an attempt to demonstrate the invalidation of either the Hirschman-Lewis and Nurkse models as general theories of underdevelopment. Libya has been taken as an actual case supporting the authors' thesis. The theoretical and practical usefulness of the article in question would merit the following comments.

The main works concerning the economics of underdeveloped countries generally show that it is difficult to accept a general theory of underdevelopment; the heterogeneity of the underdeveloped world is commonly indicated by economists, therefore, the challenging generalizations are conspicuously rare in the writings about backward economies. For this reason, the utility of quashing any pretended general theory of underdevelopment seems to be very limited. Moreover, I must remind Professor Higgins and Mr. Royer that the notions of balanced growth and unbalanced growth are models of growth mechanism rather than theories of underdevelopment.

It is regrettable also that the authors give a misleading idea about the notions of balanced growth and unbalanced growth; both of these notions have made an important contribution by presenting the interrelatedness of various investments and economic activities in the growth

* Senior Lecturer in Economic Science, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya.

Table IV B

Frequency distribution of length of sequences terminating in multiples of ten under different powers

Length of sequence	Second power		Third power		Fourth power		Fifth power	Sixth power	Seventh power	
	Ending in ten	Ending in Fifty	Ending in sixty	Ending in Ninety	Ending in Fifty	Ending in Ten	Ending in Twenty	Ending in sixty	Ending in Ten	Ending in sixty
0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1	1	3	1	1	5	3	3	1	2	3
2	2	4	1	2	6	3	3	5	2	3
3	2	3	1	2	5	2	2	7	4	0
4	5	1	3	3	8	2	0	6	6	0
5	6	1	2	2	5	2	0	4	3	0
6	2	1	2	0	1	1	0	5	0	0
7	0	1	1	0	1	0	0	6	0	0
8	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0
Total	19	15	12	11	32	14	9	38	18	7
Mean length	$\frac{73}{19}$	$\frac{42}{15}$	$\frac{47}{12}$	$\frac{33}{11}$	$\frac{101}{32}$	$\frac{39}{14}$	$\frac{15}{9}$	$\frac{172}{18}$	$\frac{57}{18}$	$\frac{9}{7}$

Table IV A

Frequency distributions of length of sequences terminating in Zero under different powers

Length of sequence	Second power	Third power	Fourth power	Fifth power	Sixth power	Seventh power
0	1	1	1	1	1	1
1	3	5	9	8	6	7
2	7	5	10	16	14	7
3	6	8	9	14	11	8
4	7	2	6	10	7	10
5	9	4	4	7	5	6
6	8	2	3	7	3	3
7	4	1	2	3	1	1
8	4	3	1	6	1	2
9	4	3	0	3	1	2
10	3	1	0	2	0	2
11	1	1	0	2	0	0
12	2	1	0	1	0	0
13	1	1	0	0	0	0
14	2	0	0	0	0	0
Total	62	38	45	80	50	49
Mean length	$\frac{358}{62}$	$\frac{183}{38}$	$\frac{140}{45}$	$\frac{349}{80}$	$\frac{162}{50}$	$\frac{194}{49}$

TREE DIAGRAMS FOR SEVENTH POWER

Oscillatory

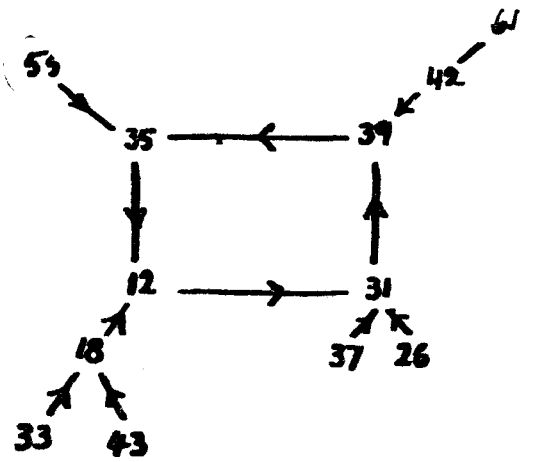

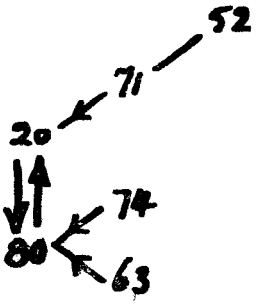

Size: 4

TABLE III F

TREE DIAGRAMS FOR SEVENTH POWER

Non-Oscillatory

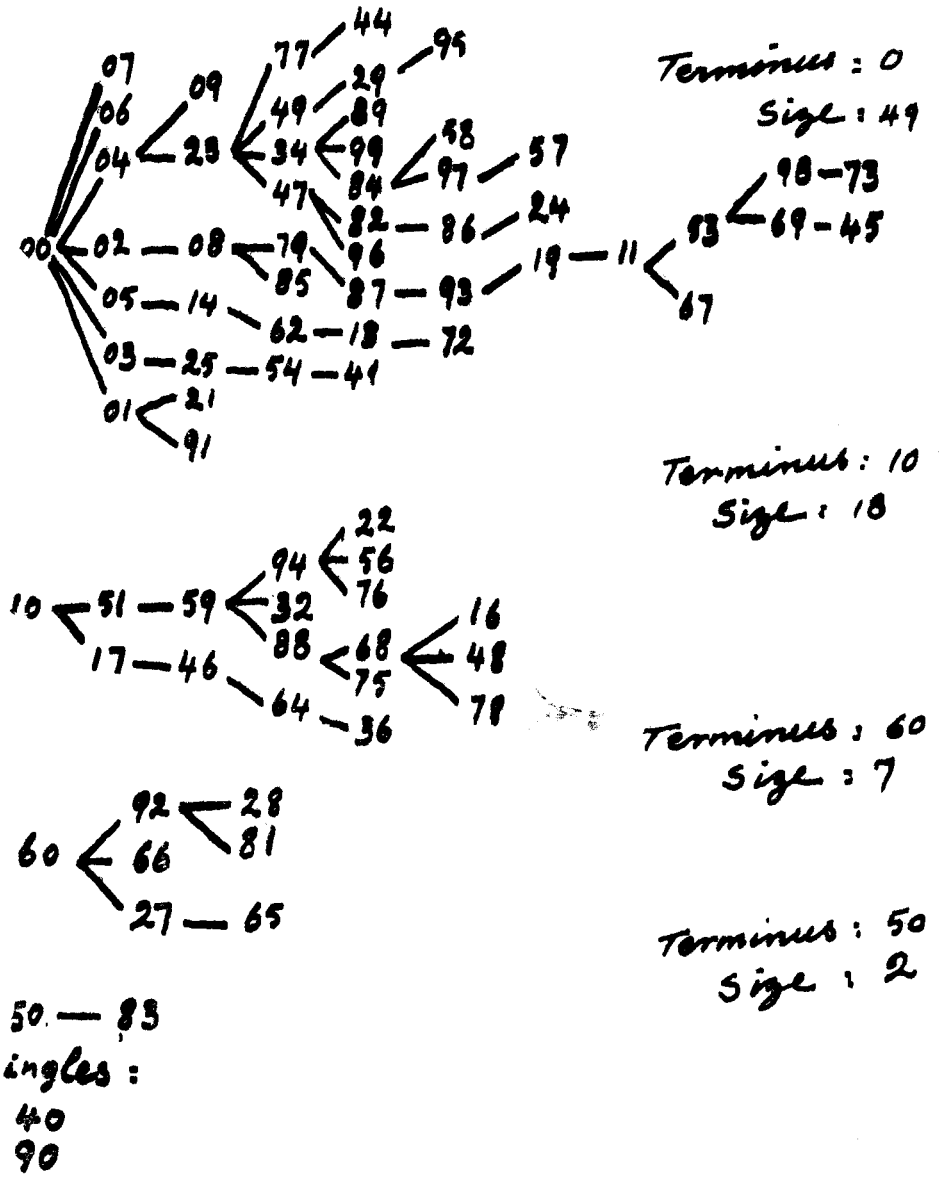

Singles

10, 30, 40, 50, 60, 70.

TABLE III E

TREE DIAGRAMS FOR SIXTH POWER

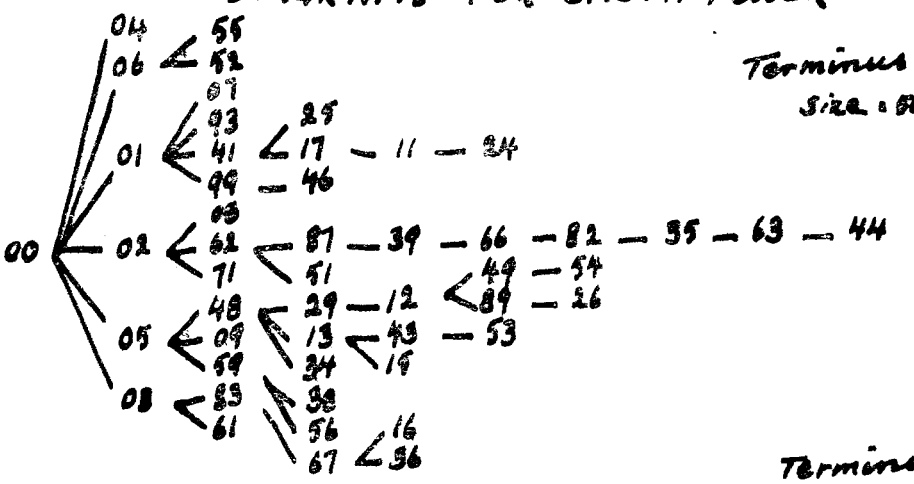

Terminus : 0
Size : 50

Terminus : 60
Size : 38

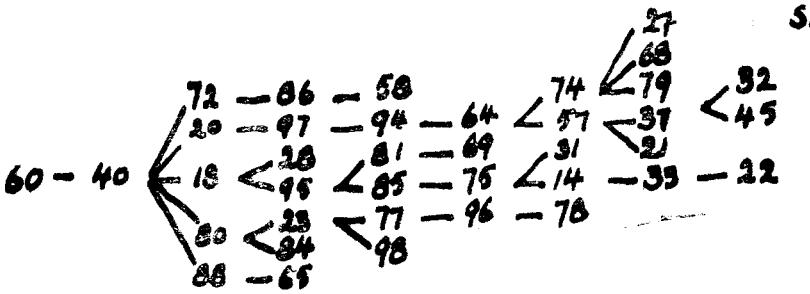

Terminus : 10
Size : 18

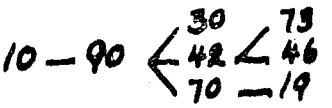

Terminus : 50
Size : 4

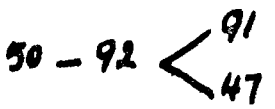

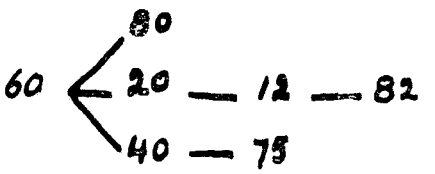

Terminus: 60
Size: 7

62 ⇌ 76

Table III D

TREE DIAGRAMS FOR FIFTH POWER

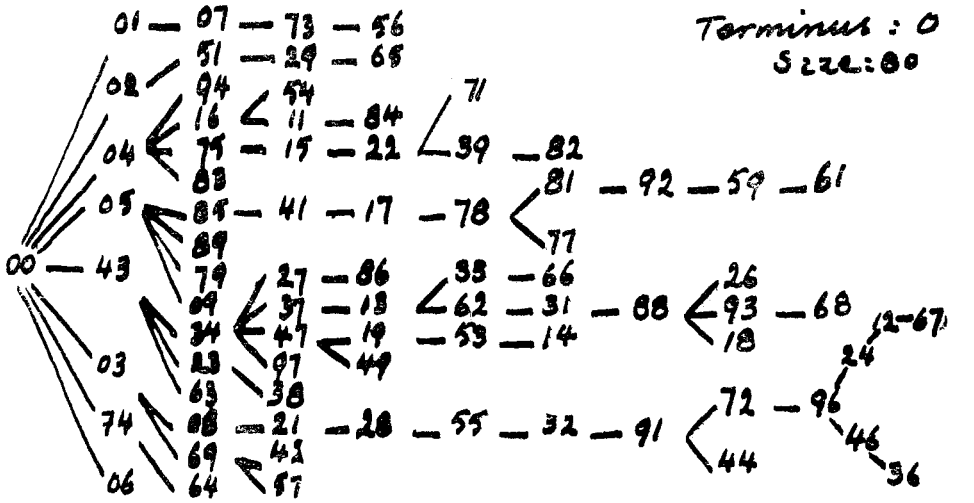

Terminus: 0
Size: 80

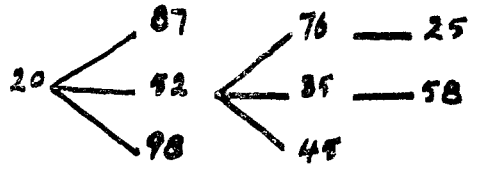

Terminus: 20
Size: 9

Terminus: 80
Size: 3

90 — 99

Terminus: 90
Size: 2

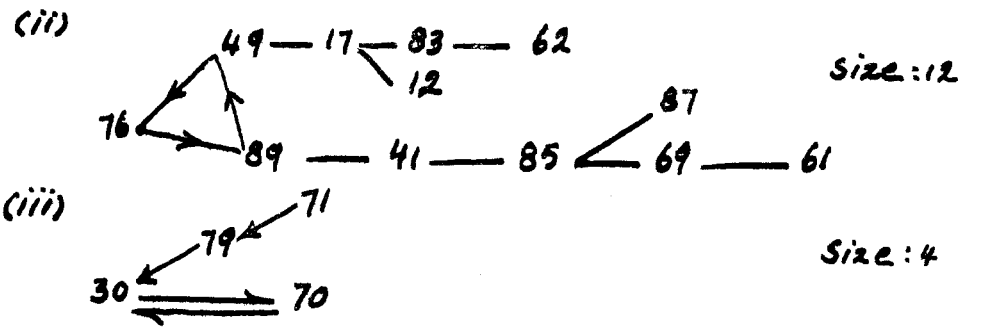

Table III. c

TREE DIAGRAMS For FOURTH POWER

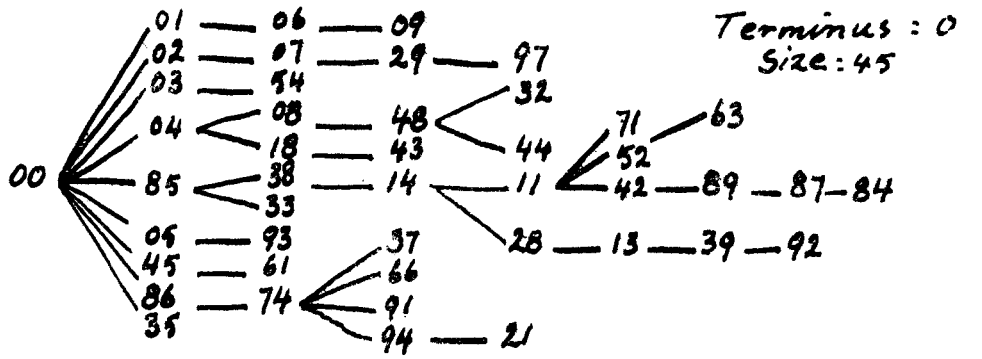

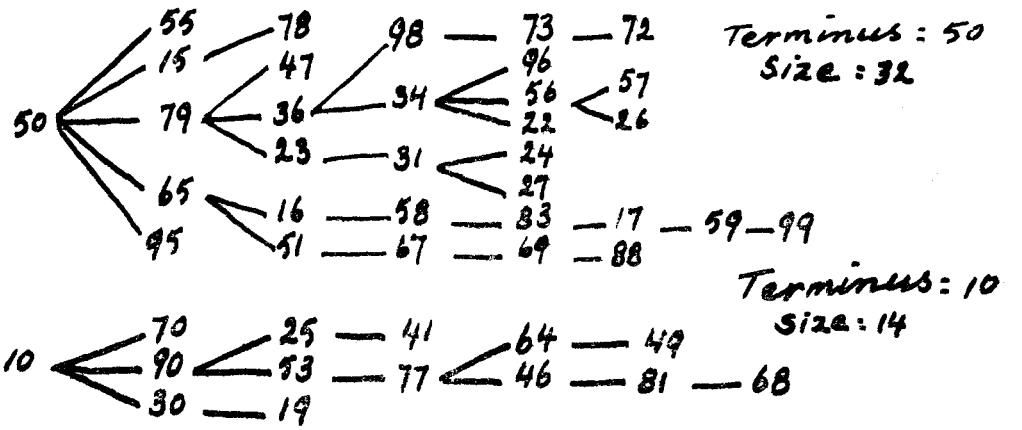

Table III B

TREE DIAGRAMS FOR CUBES

Non-Oscillatory

Terminus : 0
Size : 38

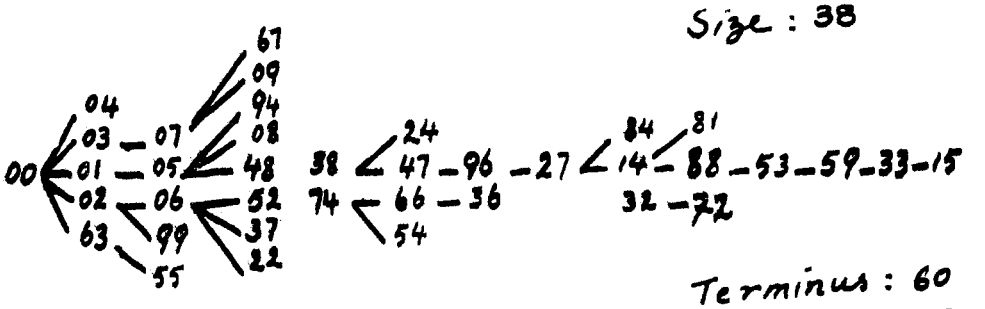

Terminus : 60
Size : 12

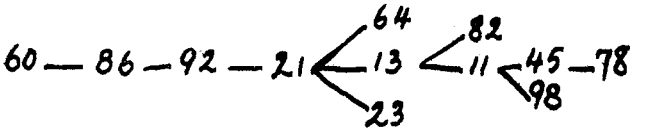

Terminus : 90
Size : 11

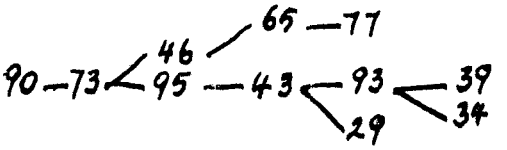

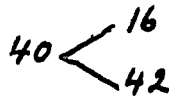

56 — 25

Singles 10 and 50

(i) Oscillatory

Size : 14

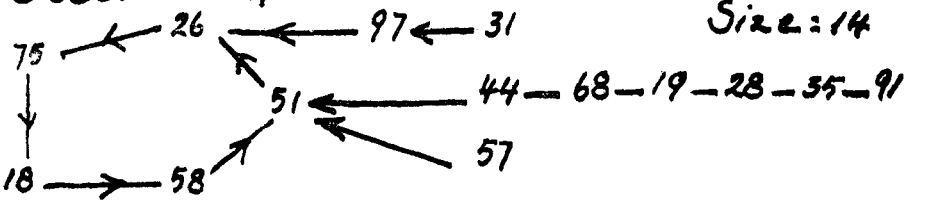

TABLE III A

TREE - DIAGRAMS FOR SQUARES

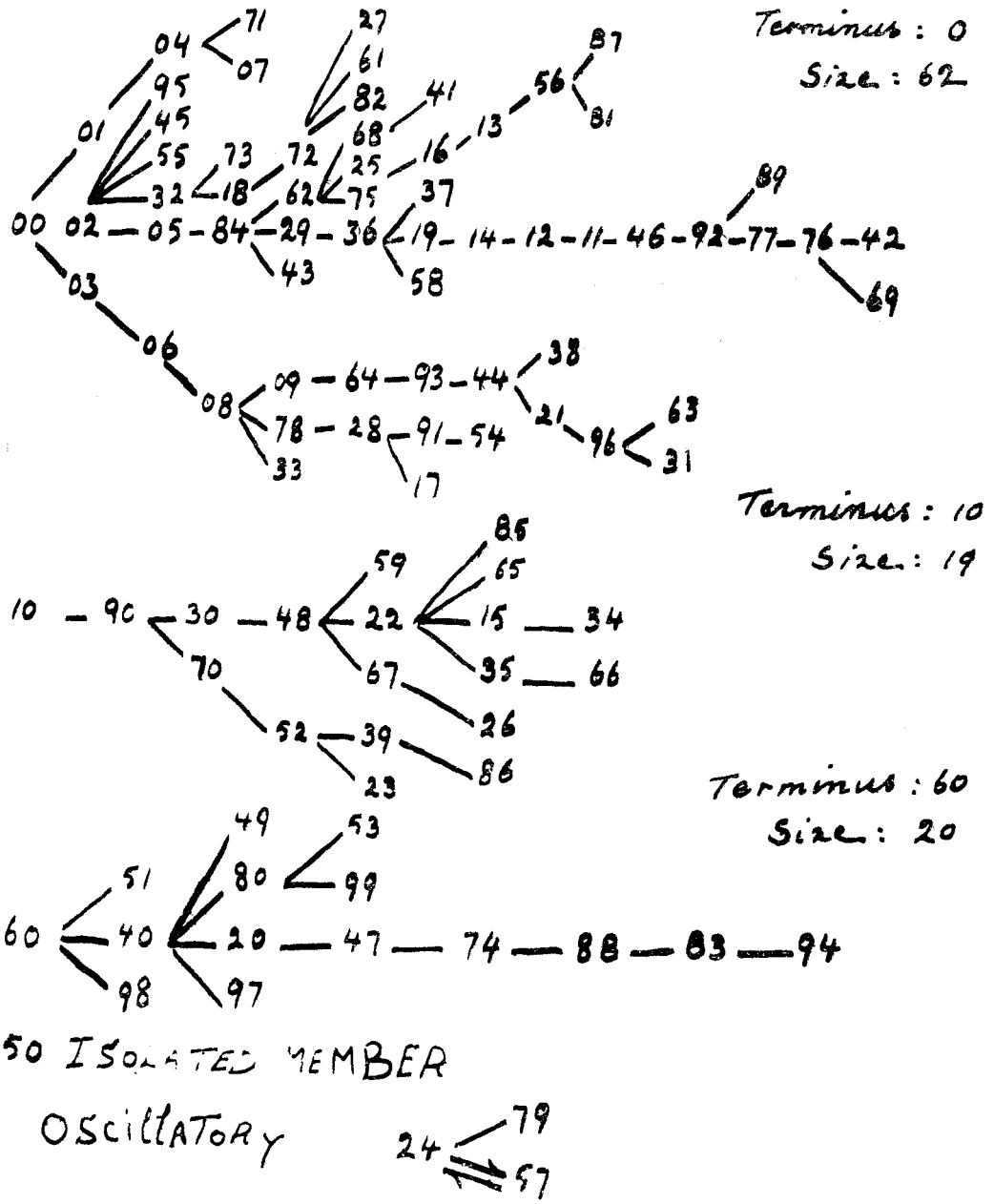

34 — 15 — 22 — 48 — 30 — 90 — 10.

The sequence terminates in 10 as 10 is always followed by 10 and so no new number appears.

The tree-diagram is expected to supply all succeeding pesudo-random numbers at a glance.

In the Table IV some of these families are analysed on the basis of length of the sequences. The mean sequence length of the family is also noted. Some of the random numbers in the case of some powers lead to sequences which have oscillatory parts attached, and when once a number of the cyclic group is obtained, the whole cycle repeats endlessly.

Initially the scheme was proposed to enable a run of large number of random numbers which are generally needed in Monte-Carlo and simulation studies but our treatment has clearly shown that sequences generated by the Neumann-scheme are of short lengths and so a very important and desired property is lacking.

References

1. Von Neumann, J. and Forsythe, G. E. *Monte Carlo Method* (National Bureau of Standards, U.S.A. 1951).

2. Greenwood J.A. and Hartley. H.O. *Guide to Tables in Mathematical Statistics* (Princeton University Press, 1962), P. 468.

and is raised to a higher power. Then a set of digits equal to the number of digits in the random number is selected from the middle of the higher power and is called the first pseudo-random number. By repeating the process with the first pseudo-random number the second one is generated and from the second the third is generated, and so on.

In the following study Neumann's scheme is examined for two digit pseudo-random numbers (00-99) for the first few powers.

We have tabulated the pseudo-random numbers corresponding to various powers in different columns of Table I. On examination one finds that although there are a hundred random numbers to start with only about sixty of them appear as first pseudo-random numbers. If we classify the hundred random numbers into different classes of *absent*, appearing once only, appearing twice, etc., then we get frequency distributions which are almost Poisson-type in all the cases considered here.

The results of the frequency distribution classifications together with the first two moments are tabulated in Table II. From the fourth to seventh power we find that the variance is in excess of what can be expected on the Poisson distribution but if we reject the out-lying frequency which is due to the presence of a large number of zeros in the beginning of Table I, we can get a very good fit on the Poisson distribution. Hence the underlying process is definitely a Poisson process.

In Table III we present tree-diagrams representing complete sequences of pseudo-random numbers. Suppose that the random number selected under the scheme of squaring is 42 then we get 76 as the first pseudo-random number and 77 as the second pseudo-random number, etc., ultimately passing through 02 with the sequence terminating at 00. In the same way if our starting random number is 34 and the scheme adopted is again squaring, we shall get the sequence

Table II

Frequency distribution of Pseudo-random Numbers

Class Number	Number of Random Numbers appearing						
	$(\ )^2$	$(\ )^3$	$(\ )^4$	$(\ )^5$	$(\ )^6$	$(\ )^7$	Expected frequency on Poisson Law with M=1
Absent	41	36	39	38	44	43	36.8
Appearing Once	35	38	43	43	27	31	36.8
Twice	13	19	10	10	21	16	18.4
Three Times	6	6	3	4	5	7	6.1
Four Times	4	0	3	4	1	2	1.5
Five Times	1	0	0	0	1	0	0.3
Six Times	0	1	1	0	0	0	
Seven Times	0		0	0	1	0	
Eight Times	0		0	0		1	
Nine Times	0		0	1			
Ten Times	0		1				
Mean	1	1	1	1	1	1	1
Variance	1.30	1.04	1.94	1.64	1.46	1.54	1

Random Numbers	Square	Cube	Fourth power	Fifth power	Sixth power	Seventh power
47	20	38	79	34	92	23
48	30	05	08	80	05	68
49	40	76	64	47	12	23
50	50	50	50	50	50	50
51	60	26	65	02	62	10
52	70	06	11	20	06	71
53	80	88	90	19	43	11
54	91	74	03	16	49	25
55	02	63	50	28	06	35
56	13	56	34	73	09	94
57	24	51	56	69	64	97
58	36	51	16	35	86	84
59	48	53	17	92	05	51
60	60	60	60	60	60	60
61	72	69	45	59	03	42
62	84	83	76	13	02	44
63	96	00	52	43	35	80
64	09	21	77	74	94	46
65	22	46	50	29	88	27
66	35	74	74	33	39	60
67	48	07	51	12	83	11
68	62	44	81	93	74	88
69	76	85	67	03	81	53
70	90	30	10	70	90	30
71	04	79	11	22	02	20
72	18	32	73	91	40	13
73	32	90	98	07	42	98
74	47	52	86	00	64	80
75	62	18	40	04	85	88
76	77	89	62	52	99	94
77	92	65	53	78	23	23
78	08	45	15	17	96	68
79	24	30	50	05	74	08
80	40	20	60	80	40	20
81	56	14	46	78	95	92
82	72	13	12	39	66	47
83	88	17	58	04	03	50
84	05	27	87	11	80	34
85	22	41	00	05	95	08
86	39	60	00	27	72	82
87	56	85	89	20	62	79
88	74	14	69	31	40	59
89	92	49	42	05	12	34
90	10	90	10	90	10	90
91	28	35	74	32	92	01
92	46	86	39	81	50	60
93	64	43	05	88	01	87
94	83	05	74	04	97	59
95	02	73	50	80	18	29
96	21	47	34	72	77	47
97	40	26	29	34	20	84
98	60	11	36	20	23	53
99	80	02	59	90	01	34

Table I

First pseudo-random Numbers

Random Numbers	Square	Cube	Fourth power	Fifth power	Sixth power	Seventh power
00	00	00	00	00	00	00
01	00	00	00	00	00	00
02	00	00	00	00	00	00
03	00	00	00	00	00	00
04	01	00	00	00	00	00
05	02	01	00	00	00	00
06	03	02	01	00	00	00
07	04	03	02	01	01	00
08	06	05	04	03	02	02
09	08	07	06	05	05	04
10	10	10	10	10	10	10
11	12	13	14	16	17	19
12	14	17	20	24	29	35
13	16	21	28	37	48	62
14	19	27	38	53	75	05
15	22	33	50	75	13	70
16	25	40	65	04	67	68
17	28	49	83	41	41	10
18	32	58	04	88	40	12
19	36	68	30	47	70	93
20	40	80	60	20	40	80
21	44	92	94	03	53	01
22	48	06	34	15	33	94
23	52	21	79	43	80	04
24	57	38	31	96	11	86
25	62	56	90	76	41	03
26	67	75	56	88	89	31
27	72	96	31	34	74	60
28	78	19	14	21	18	92
29	84	43	07	51	48	49
30	90	70	10	30	90	70
31	96	97	23	62	75	12
32	02	27	48	55	37	59
33	08	59	85	13	14	18
34	15	93	36	43	48	23
35	22	28	00	52	82	39
36	29	66	79	46	67	64
37	36	06	74	34	57	31
38	44	48	85	23	09	15
39	52	93	13	22	87	31
40	60	40	60	40	60	40
41	68	89	25	85	01	54
42	76	40	11	69	90	39
43	84	95	18	00	13	18
44	93	51	48	91	63	77
45	02	11	00	52	37	69
46	11	73	77	96	42	17

NOTES AND COMMUNICATIONS

A NOTE ON PSEUDO-RANDOM NUMBERS

*Jangeshwar Dutta**

In the study of sampling theory we have to select random samples from the given population. The word *random* means haphazard or given without any rule.

The theory of probability demands randomness of the sample for the application of its laws and the drawing of valid conclusions.

For the drawing of random samples, many sets of random numbers have been tabulated. The method usually followed in drawing of a random sample is to attach a number to each member of the population (say from 1 to N) and then in order to select a sample of size n ($n < N$), a set of n random numbers is selected from the numbers 1 to N, and the items of the population which bear those n numbers are declared to constitute a random sample from the given population.

The random sampling numbers are required to satisfy a number of restrictive conditions called tests of randomness. Even after satisfying these tests, no set can be serviceable in all types of sampling problems.

Therefore, Neumann suggested that we should employ new types of numbers which can be easily generated. He called them Pseudo-random numbers. In his scheme at first a number is selected at random

* Assistant Professor of Statistics, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya.

absolute value of the diagonal elements being greater than the outcome of adding together the off-diagonal elements regardless of their signs, viz. the sum of their absolute values, for each row is fulfilled, no conclusion can be arrived at. Subject to this restriction and provided Brown's technique was adopted, i.e. to ensure relieving the various coefficients from their income components, the signs of the diagonal elements of both the original and the inverted matrices will coincide with those of economic theory. This means that the "own-price (substitution) elasticity" as well as the price flexibility coefficients will be negative. Also, the signs of the off-diagonal elements secured through the process of matrix inversion will agree with the theoretical ones. In other words, the signs of the cross-price elasticities will be opposite to those of the cross-price flexibilities. The failure to satisfy the preceding constraint will make it unfeasible to decide whether the inverted matrices elements signs will be those expected on account of the economic reasoning or not.

into that of (19). In the latter case, viz. inverting the relationships for a sub-group of k articles ($k=2$), the original matrix must be transformed into.

$$\begin{Vmatrix} \underset{\frown}{q}_k \\ \underset{\frown}{q}_l \end{Vmatrix} = \begin{Vmatrix} B_{kk} & B_{kl} \\ B_{lk} & B_{ll} \end{Vmatrix} \cdot \begin{Vmatrix} \underset{\frown}{p}_k \\ \underset{\frown}{p}_l \end{Vmatrix}$$

where the vector $\underset{\frown}{q}_k$ contains the k goods and that of $\underset{\frown}{q}_l$ includes the rest of them, while B and p are conformably portioned.

The solution of the preceding system will be

$$\begin{Vmatrix} \underset{\frown}{p}_k \\ \underset{\frown}{q}_l \end{Vmatrix} = \begin{Vmatrix} B^{-1}_{kk} & -B^{-1}_{lk} B_{kl} \\ B_{lk} B^{-1}_{kk} & B_{ll} - B^{-1}_{kk} B_{kl} \end{Vmatrix} \cdot \begin{Vmatrix} \underset{\frown}{q}_k \\ \underset{\frown}{p}_l \end{Vmatrix}$$

The two matrices $B1k$ and $B11$ are, however, of no importance since they do not enter the equation determining $p\hat{k}$. To sum up, the diagonal elements of the original matrices and those of the two inverted ones will be negative in both instances. Also, the off-diagonal elements of the former pair of matrices will be opposite to those of the latter couple, and thus conform with the theoretical definition of complementarity. Here, it ought to be mentioned that according to theoretical arguments the relationship between the two commodities exhausting the consumer's fixed income must be one of rivalry. Adversely, there is no such general conclusion when three or more articles are in question. That is, either inverting system (26) into (37), or Bkk in the preceding example when k increases from two to three or more goods.

Each individual case must be judged separately before inverting the whole matrix or only part of it. Unless the condition about the

render a general conclusion about the signs of the inverted matrices elements. This is because all that can be deduced from combining Stone's following two equations referring to the market's elasticity coefficients, i.e.

$$\sum_{j} w_j \sigma_{ij} = 0 \qquad j=1,2,\ldots,n \qquad (38)$$

$$\sum_{j=/=i} w_j \sigma_{ij} > 0 \qquad (39)$$

where stands for the market's elasticity of substitution, will be

$$\sum_{j=/=i} w_j \sigma_{ij} = -(w_j \sigma_{jj}) \qquad (40)$$

That is, the equality between the "own-price (substitution) elasticity" and the sum of all the other price (substitution) elasticities including saving.

VI Summary and conclusions

This paper deals with the relationships between the signs of the price elasticity and the cross-price elasticity coefficients and those of the price flexibility as well as the cross-price flexibility coefficients obtained through inverting the stochastic demand regression equations by means of the process of matrix inversion. This means an attempt to investigate Brown's conjecture that the signs of the diagonal elements of the inverse matrix will be negative, while the signs of the off-diagonal elements will be opposite to those of the corresponding elements in the original matrix. The results of the two parts, i.e. IV and V will be briefly commented upon. The case of two commodities that are either exhausting the consumer's entire budget, or compose a sub-group of goods for which it is more reasonable to assume their quantities supplied remaining unchanged, is considered first. In the former instance, this means inverting the whole original matrix of form (18)

coefficients, is to divide each of the nine cofactors of (36) by the value of the determinant $|B|$. In matrix notation.

(37)

$$\begin{Vmatrix} p_i \\ p_j \\ p_r \end{Vmatrix} = \begin{Vmatrix} \frac{+b^{ii}}{-|B|} & \frac{+b^{ji}}{-|B|} & \frac{+b^{ri}}{-|B|} \\ \frac{+b^{ij}}{-|B|} & \frac{+b^{jj}}{-|B|} & \frac{+b^{rj}}{-|B|} \\ \frac{+b^{ir}}{-|B|} & \frac{+b^{jr}}{-|B|} & \frac{+b^{rr}}{-|B|} \end{Vmatrix} \cdot \begin{Vmatrix} q_i \\ q_j \\ q_r \end{Vmatrix}$$

The price flexibility coefficients, viz. the diagonal elements of B^{-1} will have the same signs as those of the price elasticity coefficients in the original matrix B of (26). They will be negative as a sequel of dividing the positive diagonal cofactors by the negative $|B|$. The off-diagonal elements in B^{-1}, i.e. the cross-price flexibility coefficients, will be opposite in sign to those of the corresponding elements in B. For instance, when say the element b_{ij} of matrix B is positive due to the ith and the jth articles being substitutes, then subject to the above mentioned requirement the corresponding cofactor b^{ij} of (36) will be positive. The division of this positive numerator by the negative denominator, viz. $-|B|$, will alter the sign to negative and vice versa.

Once more, this finding agrees with the economic theory criterion for complementarity as the signs of the coefficients obtained through the process of matrix inversion is sustained. The validity of this statement will be only confined to cases where the restriction that the absolute values of the diagonal elements are greater than the result of adding the off-diagonals together regardless of their signs for each row, as well as for every column because of the imposed symmetry condition, are observed. It seems unlikely that economic reasoning can help to

The n^2, i.e. 9, cofactors included in (35), when taking into account only the appropriate sign attached to each cofactor and the negative sign of the diagonal elements, are

(36)

$$\text{adj. } B = \begin{vmatrix} b_{jj}b_{rr} - b^2_{jr} & b_{ij}b_{rr} + [b_{ir}b_{rj}] & [b_{ij}b_{jr}] + b_{ir}b_{jj} \\ b_{ji}b_{rr} + [b_{jr}b_{ri}] & b_{ii}b_{rr} - b^2_{ir} & b_{ii}b_{jr} + [b_{ir}b_{ji}] \\ [b_{ji}b_{rj}] + b_{jj}b_{ri} & b_{ii}b_{rj} + [b_{ij}b_{ri}] & b_{ii}b_{jj} - b^2_{ij} \end{vmatrix}$$

The signs of the cross products resulting from the multiplication of the off-diagonal elements in each cofactor of adj. B (36) are neglected because of two reasons. The first is that the two off-diagonal elements may have the same sign, and therefore be of the same signs indicated in (36). This is particularly clear in case of the diagonal cofactors b^{ii} b^{jj} and b^{rr} where the corresponding pair of the off-diagonal elements in each of them is subject to the symmetry condition. The second reason is that when the off-diagonal elements of the off-diagonal cofactors, i.e. b^{ij} b^{ir} and b^{jr} are different in signs their cross products will be negative. These negative cross products will not, however affect the signs of the cofactors. This is due to the restriction adopted regarding the magnitude of the diagonal elements in relation to those of the respective off-diagonals. This sums up to saying that the diagonal cofactors of (35) will be positive, viz. different in signs from the corresponding elements in the original matrix B of (26). On the other hand, the off-diagonal cofactors in (35) will retain the signs of the respective elements in the original matrix B of (26). That is, the off-diagonal cofactors will remain negative if the off-diagonal elements signs were negative and vice versa.

The last calculation needed to obtain the various elements of the inverse matrix B^{-1} of (27), viz. the price and cross-price flexibility

it follows that $$E = b_{ii} - b_{ij}$$

and hence, $$2E = 2b_{ii} - 2b_{ij} \qquad (34)$$

It is clear from equations (33) and (34) that for $|B|$ to be negative $2b_{ij} < b_{ii}$. Otherwise, i.e. if $2b_{ij} > b_{ii}$, the determinant will be positive.

It may be concluded from the preceding argument that for $|B|$ to be negative, when $n=3$, the largest of the off-diagonal elements must be less than half the absolute value of the smallest diagonal element. In general terms, this conclusion may be stated as, in order that $|B|$ takes alternatively positive and negative values as n increasess from two commodities to three, and so on, the absolute value of the negative diagonal elements must be greater than the outcome of adding the off-diagonal elements of the corresponding row together regardless of their signs, i.e. the sum of the off-diagonal elements' absolute values. Furthermore, it can be shown that this conclusion will hold even if the assumption that the same cross-relationships between the commodities is relaxed. In the present example, this means that the ith good may be a substitute in consumption to the jth and a complement or independent in connection with the rth. In other words, this conclusion allows co-ordination between both the mathematical analysis and the economic theory principles. To recall, Hicks and Allen's conception underlying the elasticity of complementarity is that it would be impossible for more than one pair of the three commodities, viz. $n=3$, to be complementary.

Secondly, to derive adj. B the required cofactors have to be written as follows

$$\text{adj. } B = \begin{vmatrix} (b^{ii}) & -(b^{ji}) & (b^{ri}) \\ -(b^{ij}) & (b^{jj}) & -(b^{rj}) \\ (b^{ir}) & -(b^{jr}) & (b^{rr}) \end{vmatrix} \qquad (35)$$

When adding the second and third columns of the preceding matrix to the first column, it becomes

$$\begin{Vmatrix} b\text{-}2E & b\text{-}E & b\text{-}E \\ b\text{-}2E & -b & b\text{-}E \\ b\text{-}2E & b\text{-}E & -b \end{Vmatrix} \qquad (30)$$

Taking b-2E out of matrix (30), results in

$$(b\text{-}2E) \begin{Vmatrix} 1 & b\text{-}E & b\text{-}E \\ 1 & -b & b\text{-}E \\ 1 & b\text{-}E & -b \end{Vmatrix} \qquad (31)$$

Then subtracting the last row from the first, it will be found that

$$(b\text{-}2E) \begin{Vmatrix} 0 & 0 & (2b\text{-}E) \\ 1 & -b & b\text{-}E \\ 1 & b\text{-}E & -b \end{Vmatrix} \qquad (32)$$

Thus, $|B|$ is reduced to

$$\begin{aligned} |B| &= (b\text{-}2E)\ (2b\text{-}E) \begin{Vmatrix} 1 & -b \\ 1 & b\text{-}E \end{Vmatrix} \\ &= (b\text{-}2E)\ (2b\text{-}E)\ (2b\text{-}E), \\ &= (b\text{-}2E)\ (2b\text{-}E)^2. \end{aligned} \qquad (33)$$

Since, by assumption $-b = -b_{ii}$ i.e. $b = b_{ii}$; and $b_{ij} = b\text{-}E$,

As shown earlier, the determination of B^{-1} consists of two operations. The first is the evaluation of $\frac{1}{|B|}$ (viz. the inverse of the various b's coefficients matrix). The second is the derivation of the adjoint matrix B. To avoid confusion, each of these two operations will be worked out separately.

Firstly, the value of the determinant $|B|$, when expanding by the elements of the first row, will equal

$$|B| = -b_{ii}b_{jj}b_{rr} + b_{ii}b^2_{jr} + b_{jj}b^2_{ir} + b_{rr}b^2_{ij} \pm 2b_{ij}b_{ir}b_{jr} \tag{28}$$

That is, subject to the symmetry condition imposed on matrix B and the restriction that all the off-diagonal elements have the same sign. The sign of the last entry of expression (28), is dependent upon whether the commodities are substitutes or complements. It will be positive in the former case and negative in the latter one. Formula (28) points out that nothing can be concluded regarding the sign of $|B|$, which may be either negative or positive. Also, it vindicates the necessity of a more explicit assumption about the absolute values of the diagonal elements in relation to those of the off-diagonals, than the one adopted in the case of two goods, to ensure a definite sign to $|B|$. This becomes obvious from the following example.

Let it be assumed that $bii=bjj=brr$, and that the off-diagonal elements are slightly less than the diagonal ones. The substitution of -b for the diagonal elements in matrix B of (26) as well as of b-E for the off-diagonals, will lead to

$$\begin{vmatrix} -b & b-E & b-E \\ b-E & -b & b-E \\ b-E & b-E & -b \end{vmatrix} \tag{29}$$

between the three articles in question are the same, viz. in consumption all the three commodities are either substitutes or complements in relation to each other. This hypothesis contradicts economic theory since it would impair Hicks and Allen's basis for their definition of the "elasticity of complementarity" i.e. for example, the elasticity of the *i*th good with the *j*th against the *r*th one, and that of the *r*th commodity with the *j*th against the *i*th one. This simplification is accepted, however, on two grounds. Firstly, it implies that all the off-diagonal elements will have similar signs which will facilitate the mathematical solution. Secondly, it may happen that the sub-group of goods for which it seems more plausible to regard the quantities supplied as remaining unchanged be either competitive or complements in consumption.

Under this restriction, the three linear demand functions, in matrix notation, will be

$$\begin{Vmatrix} q_i \\ q_j \\ q_r \end{Vmatrix} = \begin{Vmatrix} -b_{ii} & b_{ij} & b_{ir} \\ b_{ji} & b_{jj} & b_{jr} \\ b_{ri} & b_{rj} & -b_{rr} \end{Vmatrix} \cdot \begin{Vmatrix} p_i \\ p_j \\ p_r \end{Vmatrix} \qquad (26)$$

$i \neq j \neq r$

The diagonal elements of matrix B in (26) are given negative signs as usual, while the signs of the off-diagonal elements can be either positive or negative subject to the preceding assumption if the commodities are competitive or complements respectively. To solve system (26) for the corresponding price and cross-price flexibility coefficients, the complete matrix B needs to be inverted, i.e.

$$\begin{Vmatrix} i \\ p_j \\ p_r \end{Vmatrix} = B^{-1} \begin{Vmatrix} q_i \\ q_j \\ q_r \end{Vmatrix} \qquad (27)$$

complements, the preceding exposition will still hold. That is, in addition to the cases where the two goods are substitutes, if the two articles in question are complementing in consumption, viz. the cross-price elasticity coefficients being negative, the cross-price flexibilities arrived at through inverting matrix B will be positive. This result coincides with Schultz's definition of complementarity based on that of Pareto, i.e.

$$\Psi_{ij} = \lambda \frac{d_{p_i}}{d_{q_j}} \lessgtr 0 \qquad (25)$$

for competing, independent, and complementing commodities in consumption respectively. In formula (25)λ is the marginal degree of utility of money expenditure which Schultz employed to overcome the difficulty of using the utility functions in statistical demand analysis through relating the marginal degree of utility of a good to its price. Further, the sign Ψ_{ij} will be the same as that of $\frac{d_{p_i}}{d_{q_j}}$ since λ is assumed constant and positive. Verbally expressed, the cross-price flexibility coefficients are negative for competitive commodities, and positive for the complements.

V When there are three or more commodities

The simple proof given above, becomes inadequate when the number of the commodities considered is increased from two to three or more. To simplify the mathematical analysis, only the case of three articles is studied in detail. This is because no additional difficulties or complications are encountered in the generalisation of this case to that of n goods. Here, the order of exposition earlier adopted, i.e. directing the study by theoretical reasoning and extending the findings to experience, will be reversed. That is, beginning by analysing mathematically different assumed situations and then examining the results from the economic theory point of view. For example, a simplification which will be exercised is that the cross-relationships

The second right-hand member of equation (20), i.e. the adjoint matrix of B is

$$\text{adj. } B = \begin{Vmatrix} ({}_{b}{}^{ii}) & -({}_{b}{}^{ji}) \\ -({}_{b}{}^{ij}) & ({}_{b}{}^{jj}) \end{Vmatrix} \qquad (22)$$

where, b^{ij} denotes the cofactor of the bij element acquired by deleting both the ith row as well as the jth column, and attaching the sign $(-1)^{i+j}$ Thus,

$$\text{adj. } B = \begin{Vmatrix} (-b_{jj}) & -(b_{ij}) \\ -(b_{ji}) & (-b_{ii}) \end{Vmatrix} \qquad (23)$$

Consequently, form (19) takes the following matrix notation

$$\begin{Vmatrix} p_i \\ p_j \end{Vmatrix} = \begin{Vmatrix} \frac{(-b_{jj})}{|B|} & \frac{-(b_{ij})}{|B|} \\ \frac{-(b_{ji})}{|B|} & \frac{(-b_{ii})}{|B|} \end{Vmatrix} \cdot \begin{Vmatrix} q_i \\ q_j \end{Vmatrix} \qquad (24)$$

Comparing equation (18) with that of (24) leads to the following conclusion. The diagonal elements of the latter one will have the same signs as those of the price elasticity coefficients which are negative. On the other hand, the signs of equation (24) off-diagonal elements, i.e. the cross-price flexibility coefficients, are opposite to those of the corresponding elements in (18).

This means that the matrix inversion process will result in negative cross-price flexibility coefficients, which will be in agreement with Hicks and Allen's belief that the relationship between any two goods can only be one of rivalry. On a more empirical level, i.e. when the two commodities selected compose a sub-group of a larger group of goods as well as services and therefore can be either substitutes or

In matrix notation, system (17) can be put as

$$\begin{Vmatrix} q_i \\ q_j \end{Vmatrix} = \begin{Vmatrix} -b_{ii} & b_{ij} \\ b_{ji} & -b_{jj} \end{Vmatrix} \cdot \begin{Vmatrix} p_i \\ p_j \end{Vmatrix} \qquad (18)$$

Here, the economic theory pays a decisive role towards the simplification and solution of system (18). In the first place, a negative sign is assigned to each diagonal element, viz. b_{ii} and b_{jj}, on account of what was mentioned before regarding the usually negatively sloped demand curves. In the second place, theoretical reasoning suggests that the cross-price elasticity coefficients, i.e. the off-diagonal elements, will be positive. This is due to the consumer's income being fixed, and hence the relationship between any pair of commodities can be one of rivalry. That is, the *i*th and the *j*th articles will be competing in consumption. Finally, economic theory indicates that the quantity demanded of any good is affected more by its own price than by the price of another commodity. This supports the validity of presuming the absolute value of either the diagonal elements to be greater than those of the off-diagonal ones.

To arrive at the price and cross-price flexibility coefficients, form (18) must be inverted into

$$\underset{\frown}{p} = B^{-1}\underset{\frown}{q} \qquad (19)$$

From matrix algebra, it is known that

$$B^{-1} = \frac{1}{|B|} \text{ adj. } B. \qquad (20)$$

The first right hand member of equation (20) is equal to

$$\frac{1}{|B|} = 1 \div b_{ii}b_{jj} - b^2_{ij} \qquad (21)$$

which must be positive always because $b_{ii}b_{jj} \leqslant b^2_{ij}$ by assumption.

$b_{ij} = \frac{w_j}{w_i} b_{ji}$ is imposed on matrix B. That is, the off-diagonal elements are linked in pairs subject to the expression that used to be known as the "Hotelling conditions" which is referred to in modern terminology as Stone's fourth verifiable theorem, viz. the equality of σ ij and σ ji. Brown emphasised that the consistency relationships would prevail between the cross-elasticity coefficients if

$$c_{ij} = \frac{w_j}{w_i} c_{ji} \cdot \qquad (16)$$

This means that c_{ij} and c_{ji} must be in an inverse ratio to the expenditures on the two articles *j* and *i* respectively. He demonstrated that this constraint would not only ensure the symmetry condition, but also would provide good estimates of the cross-relationships for closely related goods.

Initially, for the sake of simplicity and ease of exposition, particularly for matrix notation, the case where there are two commodities is considered. This will be followed by the more general case when the number of the commodities considered is increased from two to three or *n* goods.

IV When there are two commodities

The present object is to investigate the relationship between the signs of price and cross-price elasticity coefficients and those of price as well as cross-price flexibilities obtained from the above mentioned procedure, i.e. inverting matrix B of equation (13). The required system of the assumed linear demand regression equations for the two commodities, each including two independent variables, will be

$$q_i = b_{ii}p_i + b_{ij}p_j \qquad (17)$$

$$q_j = b_{ji}p_i + b_{jj}p_j$$

single variable. This means that equation (13) can be inverted into

$$\begin{aligned} \hat{p} &= \hat{q}/B \ , \\ &= \hat{B}^{-1}\hat{q} \end{aligned} \tag{14}$$

Manipulations of the compact equations (13) and (14) according to the rules of matrix algebra are extremely useful in analysing the properties of such equation systems . That is, starting with matrix B of equation (13), one arrives at equation (14) including the inverse matrix B^{-1}. The various elements of this inverse will be the diagonal elements, i.e. when *i* and *j* are of equal values, and the off-diagonal elements for unequal values of *i* and *j*. The former elements would represent the price flexibility coefficients. Brown termed the latter elements the "cross-price flexibility" coefficients. By a cross-price flexibility coefficient, e.g. $\hat{b}_{ij}$, is understood the rate of proportional variation in p_i per unit proportional change in q_i. In mathematical symbols,

$$\begin{aligned} \hat{b}_{ij} &= d(\log p_i) \div d(\log q_j) \\ &= \frac{dp_i}{dq_j} \cdot \frac{q_j}{p_i} \ , \end{aligned} \tag{15}$$

subject to the restriction that the quantities supplied of all other goods and services remain the same.

There are, however, certain assumptions concerning the matrix B of equation (11) which need to be fulfilled before following this device. The matrix B of equation (11) must be a square one, viz $n=m$. This makes it possible to use the concept of inversion instead of developing a rule for matrix division. The inverse of matrix B, is that matrix B^{-1} which when multiplied by B equals the unit matrix. Since the unit matrix is always a square matrix, and both B and B^{-1} must have conforming numbers of rows as well as columns for multiplication, it becomes evident that the concept of inverse has meaning only for square matrices.[4] Furthermore, the matrix B is assumed to have a non-zero determinant, viz. $B \neq 0$. Finally, the symmetry condition

4 Lawrence R. Klein, **Econometrics**, Row, Peterson and Company, New York, (1953), pp. 324-44.

where $i = 1,2\ldots,m$ denotes the number of the row, and $j = 1,2,\ldots, n$ refers to the column number. The basic components of system (11) are: the vector of the qi's, the matrix of the bij's coefficients, the vector of the pj's and that of the residuals. In matrix notation system (11) becomes, (12)

$$\begin{Vmatrix} q_1 \\ q_2 \\ \\ q_i \\ \\ q_m \end{Vmatrix} = \begin{Vmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{1j} & b_{1n} \\ b_{21} & b_{22} & b_{j2} & b_{2n} \\ & & & \\ b_{i1} & b_{i2} & b_{ij} & b_{in} \\ & & & \\ b_{m1} & b_{m2} & b_{mj} & b_{mn} \end{Vmatrix} \cdot \begin{Vmatrix} p_1 \\ p_2 \\ \\ p_i \\ \\ p_n \end{Vmatrix} + \begin{Vmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \\ \varepsilon_i \\ \\ \varepsilon_m \end{Vmatrix}$$

The regression coefficients $b_{i=j}$'s of system (12) have been accounted for earlier. They are the "own - price (substitution) elasticity" coefficients. The other regression coefficients included in the matrix, i.e. $b_{i \neq j}$'s are those of the "price (substitution) elasticity." For example, bij represents the contribution made by the substitution of other goods and services for i, when real income and all other prices are held constant, but pj changes, viz. $b_{ij} = w_j \sigma_{ij}$

Assuming that the various elasticity coefficients were estimated, then system (12) could be written in a shorter way as

$$\hat{q} = B\hat{p} \qquad (13)$$

In equation (13), B is the matrix of the bij's coefficients, $\hat{q}$ is the column vector of $q1, q2, \ldots qm$ and $\hat{p}$ is that $p1, p2, \ldots pn$. This compact matrix notation provides a convenient method for solving simultaneously systems of linear equations like (11). It is analogous to the customary way of writing the solution of a single equation in a

same sign in each case. The magnitude of the difference between each of the reciprocal of either the price elasticity or the price flexibility and the corresponding coefficient, viz. $\hat{b}_{ii}$ or b_{ii} respectively, would be a function of the correlation coefficient. It has been recently commonly conceived, however, that the values of $\left|\frac{1}{\hat{b}_{ii}}\right|$ and b_{ii}, as well as those of $\left|\frac{1}{b_{ii}}\right|$ and $\hat{b}_{ii}$, would be close to each other. Thus, little harm could result from considering either of the first two to be the price elasticity coefficient, and either of the second estimates as that of price flexibility. The accuracy of this procedure would depend upon the coefficient of determination being relatively large. This means the greater this coefficient would be, the closer the two values to each other. Moreover, errors of measurement in the predetermined variables might cause more serious biases than those obtained when fitting a regression equation which reversed the logic causal order of the variables. Therefore, it is concluded that it would be both permissible and acceptable in regression analysis to apply an inverted relationship, particularly for purposes of prediction and forecasting.

III The general case

A system of n simultaneous, assumed linear, demand functions when ignoring the questions of shifts in the demand curves could be expressed mathematically as:

(11)

$$
\begin{aligned}
q_1 &= b_{11}p_1 + b_{12}p_2 + \cdots + b_{1j}p_j + \cdots + b_{1n}p_n + \xi_1 \\
q_2 &= b_{21}p_1 + b_{22}p_2 + \cdots + b_{2j}p_j + \cdots + b_{2n}p_n + \xi_2 \\
&\vdots \\
q_i &= b_{i1}p_1 + b_{i2}p_2 + \cdots + b_{ij}p_j + \cdots + b_{in}p_n + \xi_i \\
&\vdots \\
q_m &= b_{m1}p_1 + b_{m2}p_2 + \cdots + b_{mj}p_j + \cdots + b_{mn}p_n + \xi_m
\end{aligned}
$$

dependencies" (1) and (3) were inverted, the following coefficients would be arrived at:

$$\frac{1}{b_{ii}} = 1 \div r_{ii} \frac{\sigma q_i}{\sigma p_i} = \frac{1}{r_{ii}} \cdot \frac{\sigma p_i}{\sigma q_i} \qquad (9)$$

and

$$\frac{1}{\hat{b}_{ii}} = 1 \div r_{ii} \frac{\sigma p_i}{\sigma q_i} = \frac{1}{r_{ii}} \cdot \frac{\sigma q_i}{\sigma p_i} \qquad (10)$$

When introspecting expressions (7), (8), (9), and (10) it becomes obvious that the signs of b_{ii} and $\hat{b}_{ii}$ and by corollary the signs of their reciprocals, depend on the sign of the same simple correlation coefficients between consumption and price, viz r_{ii}. Furthermore, the coefficients $\hat{b}_{ii}$ and b_{ii} must both have the same sign or both be zero[3]. Concerning the accuracy of its procedure, this exposition indicates that since $|r_{ii}| \leq 1$, then formula (9) shows that $\left|\frac{1}{b_{ii}}\right| \geq \hat{b}_{ii}$ in expression (8). By analogy, equation (10) demonstrates that $\left|\frac{1}{\hat{b}_{ii}}\right| \geq b_{ii}$ in that of (7). The equality either between the reciprocal of the price elasticity coefficient and that of the price flexibility, or between the inverse of the second coefficient and the first, only would be achieved in the special case of perfect correlation between q_i and p_i. That is when $|r_{ii}| = 1$, Otherwise $\left|\frac{1}{b_{ii}}\right|$ and $\left|\frac{1}{\hat{b}_{ii}}\right|$ would give the maximum numerical values of $\hat{b}_{ii}$ and b_{ii} respectively.

To sum up, whichever functional relationship was adopted for computing the preceding coefficients, the two estimates of the price elasticity, as well as the pair for the price flexibility, will be of the

3 M. Ezekeil and K. Fox, **Methods of Correlation Analysis** John Wiley, New York, (1959), p. 416.

modities as well as services if p_i changed while real income and all other prices do not vary. Since elasticity coefficients secured through Brown's technique are relieved from the income components, they would be

$$b_{ii} = c_{ii} = w_i \sigma_{ii} \tag{6}$$

where c_{ii} refers to Stone's own-price (substitution) elasticity coefficient. Brown's explanation is that the monthly and the annual constants will absorb most of the changes in demand due to the real income variaton, especially when working with deflated prices to keep real income approximately the same during the period of study. Further, the income component is negligible if the article in question forms only a small fraction of the total budget, notably when the income elasticity is itself small. That is, the preceding elasticity coefficient does not include the income component in Slutsky's sense.

These negative price flexibility coefficients secured through inverting the Cournot-Marshall demand curves are, however, in agreement with those of economic theory, since both the demand relationships (1) and (3) are monotonic decreasing functions. The validity of Brown's conclusion becomes evident from the following argument which would also focus the attention on the extent of this procedure's accuracy. It is known from statistical theory that the regression coefficients of the two demand relationships (1) and (3) would be:

$$b_{ii} = r_{ii} \frac{\sigma q_i}{\sigma p_i} \tag{7}$$

and

$$\hat{b}_{ii} = r_{ii} \frac{\sigma p_i}{\sigma q_i} \tag{8}$$

In both expressions (7) and (8), r_{ii} stands for the simple coefficient of correlation between q_i and p_i while σq_i and σp_i denote the standard deviations of the two variables. If the two "one-way casual

the cross-price flexibility coefficients, arrived at by this approach, will be opposite to those of the cross-price elasticity. He believed, however, that this conjecture requires more investigation, and this is attempted below. In other words, this paper analyses the relationship between the signs of the price and the cross-price elasticity coefficients and those of the flexibility as well as the cross-price flexibility arrived at through the process of matrix inversion.

II The simple case

In the simple case, i.e. when the relationship between the quantity demanded of a certain article and its own price is considered, Brown concluded that the signs of the price flexibility coefficients acquired through inverting the Cournot-Marshall demand curves would be negative. This is because they would be the reciprocals of Stone's "own-price (substitution) elasticity" coefficients which must be negative in view of Slutsky's law of "residual variation" stating that the residual variability of a good in the case of a compensated variation of its price is always negative. In other words, Stone's "own-price (substitution) elasticity" coefficient is necessarily negative for both normal and inferior goods since it does not include the income component in Slutsky's sense. In Stone's nomenclature, Marshall's price elasticity coefficient could be reproduced, when discarding the negative sign commonly attached to it, as follows:

$$\frac{dq_i}{dp_i} \cdot \frac{p_i}{q_i} = w_i \left\{ = \left(\frac{dq_i}{dM} \cdot \frac{M}{q_i} \right) + \sigma_{ii} \right\} \qquad (5)$$

where w*i* stands for the expenditure on *i* and M for income. Expression (5) reveals that Marshall's coefficient is the sum of two terms. The first reflects the income effect, i.e. the effect of real income variation resulting from the change in p*i* when money income, as well as the other prices remain the same. The second expresses the substitution effect which will take place between the *i*th good and all other com-

possible to use the derived equation to predict either the price that would result from the established demand, or the price which would exist for a certain supply. In other words, it would be possible to answer the latter question by inverting Cournot-Marshall's demand curve. In addition, it would be possible to solve the former question, i.e. forecast consumption once the price is known, through inverting Moore's demand relationship. Consequently, the price elasticity coefficient must be algebraically transformed into the appropriate coefficient, viz. price flexibility, or vice versa. For example, in the first case, the relevant coefficient would be Moore's price flexibility, i.e. the reciprocal of the former coefficient. The price elasticity coefficient, viz, b_{ii} in expression (2), would be the logarithmic rate of change in demand divided by the proportional variation in unit price, on the assumption that all other prices remain the same. Conversely, its reciprocal would stand for the ratio of changes in price to those in consumption, when these changes are expressed in proportional terms, provided the quantities supplied of the other commodities were held constant.

There is, however, another aspect of this procedure, i.e. inverting the regression equations. That is the relationship between the sign of the price elasticity coefficient inverse and that of the price flexibility or vice versa, and whether the inverted equation coefficient sign will coincide with that of economic theory or not. Professor Brown draws the attention to this point particularly in the general case with the new more plausible conception practiced; i.e. to regard the prices of agricultural products as functions of their supplies, as well as the supplies of other agricultural commodities, in addition to the prices of industrial goods and services.[2] Professor Brown maintained that in the simple case the signs of the price flexibility coefficients acquired through inverting the Cournot-Marshall demand curves would be negative. Also, he conjectured that in the general case, the signs of

2 J.A.C. Brown, "On the use of covariance techniques in demand analysis" (Roneo), ECE/FAO, Geneva, 1958. Also, reference is made to Professor Brown's later paper, "CA6. Single equation (orthogonal) covariance analysis in k variables and 1 or 2 factors", (Roneo) University of Cambridge, 1960.

errors. The regression coefficient of q*i* upon p*i* viz.

$$b_{ii} = \frac{\Sigma\ p_i q_i}{\Sigma\ p_i^2} \qquad (2)$$

is the price (or demand) elasticity. The statistical relationship (1), which approximates the economists' demand curve subject to the "*ceteris paribus*" restriction, would accomplish the first task of forecasting consumption once the given variable (price) was known. On the other hand, Moore's demand relationship, i.e.

$$p_i = \hat{b}_{ii} q_i + \varepsilon \qquad (3)$$

where the variables have the same meaning as those in equation (1), would be the suitable tool for performing the second task. The regression coefficient of p*i* upon q*i*, viz.

$$\hat{b}_{ii} = \frac{\Sigma\ p_i q_i}{\Sigma\ q_i^2} \qquad (4)$$

is Moore's "price flexibility".

The acceptance of the recent recommendation about the feasibility of inverting the stochastic regression relationhips,[1] would make it

1 This point was examined in recent years by Winson, Lindley, Wold, Finney and Fox. For a comprehensive survey of the dispute regarding the merit, as well as the validity of substituting the inverse of the economists' demand curve for Moore's demand relationship, or the contrary, attention is drawn to :-
a) C.P. Winson, "Which Regression?", **Biometrics Bulletin,** 2 (1946) pp. 101-9;
b) D.V. Lindley, 'Regression Lines and Linear Functional Relationships", **Journal of the Royal Statistical Society** (B) No. 9 (1947), pp. 218-44;
c) H. Wold, "Statistical Estimation of Economic Relationships", **Proceedings of the International Statistical Conference,** Washington 1947, Vol. 5, (1949), pp. 1-22;
d) D. Finney, **Profit Analysis,** Cambridge University Press, 2nd ed., (1952), p. 24; and
e) K.A. Fox **Econometric Analysis for Public Policy,** Iowa State College Press, (1958), chapter 6.

THE SIGNS OF ELASTICITY AND FLEXIBILITY COEFFICIENTS: AN ANALYSIS THROUGH MATRIX INVERSION

*M.M. Saad**

I Introduction

The objectives of empirical demand analysis included, from its inception, the estimation as well as the prediction of one variable, given one or more other variables. In other words, once demand functions had been derived they could be employed sometimes to forecast the effect on demand of changes in prices, and sometimes to predict the result of supply or consumption variations on equilibrium prices. The least squares regression equation approaching the theoretical Cournot-Marshall's demand curve in relation to the *i*th good when ignoring the questions of shifts—would be :

$$q_i = b_{ii}p_i + \varepsilon \qquad (1)$$

where the variables are market totals of the *i*th good and q*i* denotes the quantity demanded, p*i* the price, and ε a random element. Equation (1) is, however, a "uniequational" complete model. This is due to p*i* being a non-lagged endogenous variable and because the random disturbance is supposed to be uncorrelated with the predetermined variable. Furthermore, equation (1) is assumed linear in the parameters, and the variables—which are measured in logarithms as deviations from their respective (sample) means—are free from observational

* B. Sc. (Agric.), M. Sc. (Ag. Econ.) Ph. D. Formerly Assistant Professor of Econometrics, Department of Economics, Faculty of Commerce and Economics, University of Libya, Benghazi, Libya.

force for industrialization, just as it did in all of the countries we have considered.

The commercial and tradesmen may still provide a large part of the initial entrepreneurs, but there can be no doubt that the government in all of the underdeveloped countries can be expected to assume a vital and leading role in the development of their economies. With wise governmental policies that would encourage individual initiative and resourcefulness through better education, health, freedom and various other inducements, there can be no doubt that private and public efforts can combine as partners in initiating and directing the fascinating and challenging process of economic development. Today, part of the initial capital can be obtained by borrowing from some of the developed countries, and the rest must come from domestic savings. The real doubt, however, is whether or not many of the underdeveloped countries are led by able and dedicated governments that would devote their full time, energy and resources to get the process of development in motion. Such governments, nowadays, are absolutely essential for real economic and social progress. The difficulty is where to find them. This difficulty will have to be overcome by the voters in each country. This requires that the people be allowed to vote freely, which further means that they should have economic citizenship and security. The common man will, I believe, eventually be able to select and form representative governments and when he does this he will be able and ready to fully participate with his government in the development of his economic and social institutions and resources.

A number of underdeveloped countries have already made significant gains in these directions, but the road to development in this turbulent world of today is full with political and social obstructions. However, with constant, patient and determined efforts on the part of the people and their leaders most problems can be overcome and economic development will be achieved.

economic development do point out the basic and essential factors in any type of economic system; the problem of economic development is essentially the creation and constant improvement of these basic and dynamic factors which we considered at the beginning of this paper. The history of economic development greatly substantiates this conclusion. To accomplish this, the underdeveloped areas can draw heavily on the experiences, skills, and technical know-how of the developed countries. If a wise and careful selection and adoption of these techniques, ideas, and skills is made, I believe it could speed up economic development substantially. Unfortunately, the historical patterns of economic development seem to provide no simple and clear cut formula whose manipulation can bring about economic growth and progress.

The fundamental relationship between agricultural development and industrialization is of special interest and relevance to the possible future patterns of economic development. We saw that in the development of all the areas considered in this paper agricultural improvements and increased productivity provided the labor supply and in some cases, notably that of Japan, even some of the capital required for industrialization. Most of the underdeveloped countries of today are predominantly agricultural. Their present-day techniques of production are mostly primitive and inefficient. Their land tenure arrangements are largely backward and uncondusive to high productivity. This general condition suggests some rather obvious and general solutions, which as we saw, are substantiated by historical evidence. The inescapable conclusion is that productivity per man, per animal, and per acre must increase. In order to achieve this, it is absolutely necessary to make certain land reforms and to introduce biological innovations in agricultural production. These fundamental changes, difficult as they are, will, as history shows, release manpower that may be employed in non-agricultural pursuits. At present, because of the availability of scientific information (and because of its relatively low cost) the introduction of superior methods of production in agriculture would not be as difficult as it was in the past. This means that agriculture through increased productivity must still provide the labor

government acts as a partner and an adviser rather than the sole proprietor and decision maker.

Many of the same problems and difficulties encountered in the development of other countries were also faced in Russia. The problem of lack of skilled people and technical knowledge required for heavy industrialization was a real obstacle to rapid development. At first the Russian leaders imported some technical skills and information, but in the main they embarked on a huge training program to supply their own needs of engineers, scientists and other specialists. This they did with remarkable speed. In addition, all of the problems dealing with capital formation, resource mobilization and allocation, entrepreneurial decisions, and many others which usually characterized development were encountered in Russia. The only significant difference is that the communist party used a controlled, authoritarian and centrally planned system of economic institutions, while other countries relied more heavily on free market forces and indirect public measures and inducements designed to accelerate economic development without interference with individual liberties and initiatives.

Conclusion

It is very difficult if not impossible to draw inferences from the experiences and achievements of the countries we are considering that would be applicable to the economic development of underdeveloped areas. The difficulties stem from the differences in the general conditions and circumstances under which development took place. Another source of difficulty is the tremendous differences in the general economic and social conditions of present day underdeveloped countries; this is in addition to the great difference between the conditions which characterized the development of Europe and Russia on the one hand (especially with respect to man-land or man-resource ratios) and the existing situations in the underdeveloped countries of today.

It is, however, instructive to note that the historical patterns of

different from all those that preceded it, in that it did not make much use of one of the important mechanisms for development ; that mechanism was no less than the marketing system itself. The central authorities assumed a complete role of entrepreneurship in most of the economy and used direct measures to mobilize capital and labor for industrialization. In order to draw labor from agriculture, the government initiated various programs of collectivization and mechanization designed to increase the scale of output in agriculture. This had the effect of pushing excess labor out of agriculture into industrial and construction pursuits. In addition, the government followed a policy of direct recruitment of labor which included many peasants, political and war prisoners and various deported people. For the most part there was no freedom of choice with respect to occupation.

This direct and authoritarian policy of labor mobilization provided the government in its role as an entrepreneur with the labor supply whose service it could allocate in the production of various capital goods at its discretion. The government obtained the necessary capital for the early stages of development primarily from two sources; first, it inherited a substantial amount of capital in the form of railroads, schools, and other social overhead capital from the old regime and second, the government from the start emphasized the production of capital goods which had the effect of checking consumption and increasing saving. With capital and labor supplies at its disposal and with collectivized agriculture the government under its five-year plans allocated productive resources, distributed their earnings and decided on the rate of economic growth and progress without the use of the modern marketing system which had played such a vital role in the development of England, Europe, America, and Japan. To accomplish this, however, required the use of certain methods of subjugation and oppressive regimentation of human beings which are all together incompatible with our present notions of social justice, individual liberty and democratic principles. This is too high a price to pay for rapid development, especially when economic development can be achieved through the process of the marketing system in which the

prior to the 1920's the country's economy remained predominantly agricultural until 1927 when large-scale projects of industrialization were initiated under the Communist party five-year plans. If Japan industrialized its economy fast, Russia did it even faster. In just over a decade Russia was able to change its agricultural economy into an industrial nation in the sense that it had large amounts of capital goods and the majority of its people engaged in non-agricultural occupations.

It is of interest to note certain features that differentiate the economic development of Russia from that of England, Western Europe, or even Japan. These differences are basic in terms of both the purpose and objective of economic development as well as the approaches used to initiate and and sustain economic development. Ideological convictions seem to have been the main force that compelled the Communist Party to embark upon heavy industrialization and development programs. After the revolution of 1917 the communist leaders decided that their party and its philosophy of life cannot succeed inside Russia unless it makes itself and the country industrially and militarily strong. Moreover, they could have hardly hoped for a communist victory over capitalism unless they made Russia a powerful nation in world affairs. In short, the communist leaders appear to have judged that the industrialization of Russia and the development of its military strength were necessary prerequisites for the victory of communism at home and abroad.

This basic ideological motivation differed from those factors that motivated the government interest in economic development of other countries that we have so far considered. It is true that in Germany, France and particularly Japan the central governments were motivated by political considerations and the fear that their nations might fall under the rule of outside powers, but in no case was there a pronouncement of an ideological doctrine to which, it was claimed, all mankind will eventually give its loyal support, as was the case with communism.

The communist approach to economic development was uniquely

ques and skills to increase the productivity of her agriculture. On the contrary, agricultural techniques and methods of production remained for the most part primitive and inefficient throughout the industrialization period of Japan. Total agricultural production increased during that period not because of the application of superior biological and mechanical innovations, but rather because of more intensified farming and more land being put under production as a result of heavy land taxations and title reforms. Most of the skills which Japan imported were used in the development of her industries which took the form of textile, chemical, shipbuilding, and heavy industries.

Many of the capitalists who later took over the role of entrepreneurship in Japan came from the former feudal lord class, who prior to 1868 controlled agriculture and much of the national power. Some of them also became government officials and thus participated in the development of the country. From the above observations one can conclude that in the early stages of Japan's economic development her agriculture provided the capital and labor, while the government assumed the role of entrepreneurship. Later, the former feudal lords became innovating capitalists and thus in a sense agriculture provided all of the basic factors of production for industrialization. However, it took a great deal of constant effort and wisely calculated policies on the part of the central government to bring this situation about. Nor did it happen without real sacrifices being made by the peasants. It is remarkable, however, that all of this took place without serious social disruption, violent revolutions, or political chaos.

One should add, that the development of Japan's international trade and her later possession of Manchuria and other places must have contributed to and accelerated her economic development in much the same way as these factors contributed to the development of England, France, and Germany.

The U.S.S.R.

Although some industrial development did take place in Russia

titles which had the effect of transferring land holdings from all those who could not provide a valid land title to those who could. This meant that a considerable number of peasants were dispossessed of their land holdings and became either tenants or industrial workers. Combined with heavy land taxation and the strict title procedures the government passed laws permitting the free sale of land and allowing for freedom of choice in occupation. All of the above institutional changes were successfully implemented and vigorously enforced; the end result was the rapid commercialization of agriculture.

This process of agricultural changes provided the national economy with substantial capital from land revenue as well as with the needed labor for industrialization. The government used this capital with its additional funds from inflationary policies for the major early industrial projects in the country. In this respect, the government acted as an entrepreneur in every sense of the word, but its basic policy was to turn over most of its projects to private interests as soon as there were enough capitalists ready and willing to assume role of productive and innovating businessmen. Eventually the Japanese government did sell most of its business interest to private enterprise.

The Japanese government relied heavily on the experience, techniques and ideas of the Western nations which were by that time far along the way of economic development. This factor must have greatly contributed to the speed with which Japan developed. However, it is significant to note that Japan borrowed from abroad only techniques and skills, but not capital. Most of the capital used for industrial development was mobilized within Japan, mainly from agricultural revenues and inflationary finance. This fact may be of interest and relevance to present day underdeveloped countries that can not easily borrow from abroad, but can make effective use of modern techniques and skills to increase the physical productivity of their economies and to educate their youth.

Unlike France or Germany, Japan did not import foreign techni-

of Western ideas and pressure on the life and institutions of the country. This change soon led to the return of power to the emperor which heretofore had been largely in the hands of a few feudal lords and families. The consolidation of authority in the hands of the emperor, which took place in 1868, is known in Japanese history as the Meiji restoration, and it marks the beginning of the modern and industrial development era in Japan.

The Meiji restoration resulted in the formation of a strong and purposeful central government which was destined to play a major and leading role in the economic development of the country. The determination of Japan's leaders to develop their country was apparently motivated by their fear that unless Japan is made economically and militarily strong it might fall under the colonial domination of one or more of the European powers. This fear of the Japanese government probably was far more intense and compelling than was the case with the French or German governments when they decided to help their nation to develop.

The newly formed, strong, central government in Japan appeared to be far ahead of the peasant and merchant classes in its recognition of the need for development and its decisive determination to fulfill this need. The government took both direct and indirect measures to create, mobilize, and allocate the basic factors of production. This was the necessary prelude to the creation of a modern marketing system.

Unlike England and Western Europe, at the time of the Meiji restoration Japan had no vigorous merchant class on which to rely for the initial entrepreneurship or accumulated capital. As was the case in Europe, there was no labor market and that too had to be created. The government decided to extract capital as well as labor out of agriculture. To get the capital, it initiated effective land taxation systems to be paid in money instead of in kind. This had the effect of forcing the Japanese peasants to produce more for the market and in some cases to even borrow on his land title in order to pay his tax obligations. In addition the government established a system of land

industrial and agricultural development proceeded at a relatively faster rate. In general, the government in Germany also appears to have assumed a more direct role in developing the economy than was the case in France. One probable and additional result of greater government participation in Germany seems to have been the relative minimization of the serious social costs which were paid by the English and French peasants and the labor class as a price for industrialization and urbanization. "In Germany agricultural reform seems to have been conducted with greater attention to the 'general welfare' of the people as a whole than in either England or France."[6]

The Case of Japan

Japan offers a good example of how certain skillful and calculated governmental policies can be successfully used to initiate and nourish economic development. During the period between 1868 and 1914 the Japanese economy was transformed from an agricultural and largely subsistence form to a highly commercial and industrial one. The government of Japan took the initiative and assumed the major part of the responsibilities during most of the early and difficult stages of development. The role of the state in the economic development of Japan was far more directive, vigorous and regulative than was the case in either France, Germany or England.

Until 1853 when Commodore Perry visited Japan the country had been largely isolated from the outside world. Up to that time Japan was contained within its own cultural and social circle (with a good deal of Chinese influence) working and making a living from its subsistence and intensive agriculture. The land tenure arrangement and other agricultural institutions were those of the feudal system.

The year 1853 seems to mark the end of Japanese isolation from the rest of the world and the beginning of a long process of importation

6 Ibid., p. 155.

development of an effective marketing system. In addition, the European governments played a vital role in making private investment in colonial and overseas areas both possible and profitable. They gave the legal sanction and political protection of its private investors and settlers in colonial and overseas territories. They also provided financial support for most of the overhead capital in those areas. All of these factors, combined with others, helped to accelerate economic development in France and Germany in about the same fashion that they did in England.

For one reason or another the development of France did not proceed as rapidly as did the development of Germany and England. Despite France's early start, her industrial and agricultural output and efficiency soon fell behind those of Germany and continued to lag behind the economic performance of most other West European countries.

> In general and apart from the Revolution itself and its aftermath, the explanation may, perhaps, be a combination of the following factors: the humiliation of Waterloo; the severance of Belgium from France ; the delay in the commercialization of agriculture until the construction of railways ; a protectionism which tended to guard what already existed rather than to foster the new and promising; a dearth of aggressive entrepreneurs; and last a national economic policy that wavered between conciliating conflicting sectional interest and trying to restors France's former greatness by giving her strong economy. These features were of varying importance in the several segments of the French economy outside agriculture. Their interaction seems to have been responsible for the end result.[5]

In Germany many of these difficulties experienced in France seem to have been overcome at an early stage and consequently

5 Ibid., p. 163

unrest and only secondarily and at far remove by a desire to improve the general level of well-being of the people."[4]

In both France and Germany agricultural improvements were made in very much the same way as they were made in England. Western Europe imported a great deal of valuable agricultural information and new biological innovations from England. Also in Europe, the old, inefficient and outmoded feudal system had to give way to a more enlightened and progressive system of land tenure and agricultural institutions. There was land consolidation and the extension of both the extensive and intensive margins of cultivation.

This development resulted in more efficient agriculture whose productivity was increasing at a rapid rate. But the more significant results were the release of farm labor for industrial jobs and the creation of innovating entrepreneurs within agriculture. These progressive farmers were mainly the large prosperous landlords and not the newly freed peasants. As was the case in England, the main source of industrial entrepreneurs was the trade and commercial men who had already gained valuable experience in using money and making profits. However, in the case of France and Germany the state from the start played an important role in encouraging and protecting private enterprise, and at times the state itself assumed the task of entrepreneurship.

Industrial development in Western Europe proceeded more or less simultaneously with development in agriculture, transportation, communication, and international trade. Improvement in agriculture provided the labor force for industrial development; early trade and commerce activities gave rise to an entrepreneurial class with saved capital to invest in productive activities; and the state provided the protection, inducement and encouragement of private business and the

4 **Ibid.**, p. 153.

chaos in the social order of the peasant society. The movement of people from farms to industrial areas resulted in over-crowded towns and the final result was poor health, poor housing, bad working conditions and general lack of social justice. England paid a heavy social cost as a price for industrialization and the basic adjustments it requires.

"Only after industrialization had gone on apace for some time did the social conscience of the time belatedly recognize the dangers and evils of industrialization by enacting legislation affecting hours, conditions of work, safety precautions, urban living, etc."[3]

It is of interest to note that throughout the early stages of economic development in England the role of the state was primarily permissive and passive, rather than promotive and active. However, later the state did assume a more active role in the development of the country, but on the whole, the role of the state as a promoter and a partner in economic development was of greater importance in the development of France, Germany and in the rest of northern Europe than it was in the case of England.

The Development of Western Europe — France and Germany

Because the process of economic development in Western Europe began at a later time than it did in England, it seems natural that the English experience and achievements would form a vital part of the background and general setting from which Europe approached its own economic development and aspirations. "Because of the French Revolution, France's defeat by England at Waterloo in the Napoleonic wars and the rise of national states the government assumed an active and deliberate role in the development of Western Europe. Indeed, economic development in Europe seems to have been motivated primarily by considerations of political power and the threat of social

3 **N.S. Buchanan and H.H. Ellis**; Approaches to Economic Development, 1955 p. 145.

their marginal productivity. This concept of the function of the factors of production belongs to the modern industrial age.

By 1850 England had all of the essential dynamic forces for sustained economic development. This process was further accelerated by the British occupation of new colonial areas which expanded her market. Until 1850 industrial development in England was primarily centered in textiles, coal, and iron. Later the country developed chemical and steel industries. England by then, was in a position to specialize in industrial production. She imported food and basic raw material from her colonial areas in Asia and Africa and exported manufactured goods to the same areas as well as to North and South America and parts of Europe. She was in a strong economic and political position (undoubtedly due to her early and successful start in development and international trade) which enabled her to effectively use and manipulate the benefits of international trade and regional specialization for the purpose of further economic development in the mother country and later in some areas of the Commonwealth such as Australia, New Zealand, and South Africa. The development of these areas further contributed to a higher standard of living in England, not only by providing outlets for migration, but also by continuing to provide a good market for English manufactured goods and a source of foodstuffs.

Other external factors which appear to have accelerated economic development in England were the French Revolution and the various Napoleonic wars which isolated it from the European continent. This had the effect of opening up new economic opportunities internally in the form of developing new industries and allowing them the protection from foreign imports during the early stage of development. Also the inflationary trends of a war-time economy might have put pressure on production which could have led to new innovations and the use of better production techniques.

As a consequence of early economic development and industrialization there was, as may be expected, a great deal of disruption and

tended to replace the old three-field system. This obviated the necessity of fallowing every third year. Also, better seeds and more intensive farming practices were employed. In the field of livestock, new methods of breeding and feeding were developed and successfully adopted. Robert Backwell of Leicester took the lead in applying the principles of genetics to breeding better quality sheep and cattle.

The result of these significant innovations was higher productivity per man, per acre, and per animal. This basic change in agriculture provided the push effect, which is one of the major forces behind urbanization. The pull effect came from the development of industries and the further expansion of trade and commerce, resulting in more employment in urban areas. People began moving from the country to the cities.

Simultaneously with the development of agriculture and industries, there was development of better systems of communication and transportation. This was made possible with the invention of the steam engine and the railways.

All of the above changes (and undoubtedly many others) combined to create the modern marketing system whose functions were completely different from those of the market places that characterized the medieval and ancient times. The new marketing system is no longer just a means of exchanging goods. It now became a mechanism for allocation of resources, distribution of income and the main vehicle through which economic growth and progress took place.

It is significant to note that the development of a marketing system did not occur until the basic factors of production were freed from institutional restrictions that had prevented their mobility and effective use in the process of production. This is no surprise, since there must be resources to allocate and income to distribute before there can be a place or need for the marketing system. Prior to that time the factors of production existed as soil, human beings, and tools, not as abstract land, capital and labor, that were impersonal economic entities capable of being sold and bought in the free market on the basis of

trade relative to that of France and Spain. The activities and ventures of the English trade companies often turned out to be profitable and this meant that capital and wealth began to accumulate in the hands of those who engaged in these activities. More important, however, from the point of view of the industrial development of England, was the fact that the trade and commercial men developed a sense of business spirit and began to search for ways and means of making profit and material gain. This meant that a new class of entrepreneurs was being created. This was the class from which England got her entrepreneurs who assumed the role of innovating businessmen. But these entrepreneurs had to have capital and labor before they could start the production process.

They got the initial capital mostly from the accumulated savings of profitable trade and commercial activities. The labor they got mainly from agriculture. But before agricultural labor could be released for industrial jobs it was necessary to increase the productivity of the land. England increased the productivity of her agriculture by the application of new ideas and techniques on two major fronts. First, it was necessary to reform the old feudal pattern of land tenure. This consisted, in part, of the enclosure movement which consolidated the numerous land fragments into larger holdings. The consolidation provided a more efficient economic unit, and the enclosure movement made possible the extension of the area under cultivation by including land that had been traditionally available for common use as pasture or woodland or not used at all. The old feudal system, which heretofore had characterized English agriculture, was changed into a more enlightened landlord-tenant relationship. This change gave the peasants freedom of mobility and of choice of occupation, which eventually led to the creation of a labor supply as an abstract and impersonal factor of production.

The second major change in English agriculture took the form of new agricultural techniques and methods of production. Better systems of crop rotation consisting of legumes, small grains and turnips,

In political theory, there were also significant changes. The current scientific thought and discoveries gave rise to the school of natural laws in politics and morals. The idea of natural law held that somehow in the structure of the world there is a law that distinguishes right from wrong. It held that right is "natural" and not a mere invention of man. This theory was used to justify both constitutional and absolutist governments. Both forms of governments were reinforced by arguments of natural law.

In England absolutism was philosophically justified by Thomas Hobbes and constitutionalism by John Locke. As all know, Locke's idea of parliamentary government and his concept of private property had profound effects on the direction of economic development in England, the United States and Western Europe; while the idea of absolutism had its effects on the development of Russia and to some extent even Japan.

So much for the general setting and changes from which economic development in Europe seems to have emerged. We now turn to a consideration of economic development itself as it took place in each of the countries listed above. In a general way this will be a consideration of how the new ideas, inventions and habits of thought which came out of the Renaissance and the scientific and commercial revolutions were applied to economic development. This application was first made in England and for this reason its economic development should be our logical starting point.

The Development of England

In England economic development began with the development of agriculture, trade and commerce. Various trade and commercial companies and financial institutions were established in the seventeenth century for the purpose of trading with the Orient, the Americas and Africa. For this purpose England also developed a strong navy to protect her trade vessels and to strengthen her position in world

lem, and then to discover what further knowledge could be logically deduced from the accepted definitions. Alternatively it proceeded by affirming the nature of an object to be such and such (e.g. man is a political animal or that he is a rational being) and then describing how objects of such a nature do or should behave.

Francis Bacon and Rene Descartes refuted this method of inquiry and proceeded to construct the foundation of modern scientific procedures. Bacon and Descartes held that the medieval (or Aristotelian) methods of inquiry were backwards. They asserted that truth is not something that we postulate at the beginning, and then explore all of its ramifications but that it is something which we find at the end of a long process of observation, investigation and experimentation. They maintained that there was a true and reliable method of knowledge. More important, they maintained that once this true method was known and practiced and the real working of nature was understood, men would be able to use their knowledge for their own purposes, control nature in their own interests, make new useful inventions, improve their mechanical arts and add generally to their wealth and comfort.[2]

This change of procedures in inquiry enabled man to understand and effectively use his physical and social environment for purposes of economic development and progress. It meant that thoughtful and intelligent men could devote their time and energy to scientific investigation which led to many inventions and technological advance which in turn furthered the whole process of economic development. Also this change in thought must have given people confidence in themselves and in the future. They would no longer need to feel that man's golden-age was that of the ancient Greeks and Romans. This was a turning point in the history of Western civilization.

---

2 R.R. Palmer; **A History of the Modern World**, 1950.

changes which preceded economic growth. The Renaissance was a "rebirth" for those who thought of the Middle Ages as a dark and trance-like period from which the human spirit had to be awakened. It was a change in outlook on life, and in the role of man on this earth.

Prior to the Renaissance people in Europe had the paramount idea that life on earth was only a trying preamble to life-eternal, and as long as this idea prevailed, business spirit was neither encouraged nor did it find spontaneous nourishment. "Kings wanted treasure and for that they fought wars; the nobility wanted land and since no self-respecting nobleman would willingly sell his ancestral land, that entailed conquest, too. But most people—serfs, village craftsmen, even the master of the manufacturing guilds—wanted to be left alone to live as their fathers had and as their sons would in turn."[1] The Renaissance appears to have shaken this stagnant state of mind in which the very idea of gain and progress was absent. It did this by leading people to read about the past and look at the world around them. This led to the discovery of new places and to the importation of many valuable ideas and tools from the East.

The rise of many political states produced a sense of nationalism and the urge to be strong for purposes of home security, self-defence and even conquests. In other words, it contributed to the rise of competition for political and economic power. This competition necessitated the development of agriculture and industries.

The scientific and commercial revolutions also were simply changes in the ideas and conceptions of man and his role in utilizing and modifying his physical and social environment to increase his material wealth and comfort. This was basically a revolution in the methods and procedures of scientific inquiry. Throughout the Middle Ages, the philosophy of science had been rationalistic and deductive or *a priori*. Its characteristic procedure was to define the terms in a prob-

---

1 Robert L. Heilbroner, **The Worldly Philosophers**, 1953, p. 17.

presumptuous, however, to think that a complete interpretation of economic growth in all of these areas can be made in a paper of this size or with the limited knowledge and information at my disposal. Nevertheless, a serious attempt is made to include as many aspects of economic development as possible.

The main dynamic factors which are at the core of economic growth and progress are the following: entrepreneurship, technological and social innovations, the availability of marketing systems, the process of capital formation and the relationship between development in agriculture and industry. These basic factors are all interrelated—although they may be seperated for purposes of analysis—and the sum total of their interaction appears to be the main force behind economic development.

Our main interest in this paper is how these basic factors were themselves created and how their interactions brought about economic growth and progress. Before we face this task, however, it would seem desirable to briefly discuss some of the important institutional and fundamental changes which appear to have paved the way for economic development in Europe. As will be seen, most of these changes had to do with modifications in the values, habits, thoughts and activities of the people of that age. These changes were necessary before there could be any conceivable chance for the basic dynamic factors in development to emerge.

Changes Preceding Economic Development in Europe

The main changes that preceded economic development in Europe were: the Renaissance and Reformation; the discovery of the new world and other places previously unknown to Europeans ; the rise of national states; and the scientific and commercial revolution of the seventeenth and eighteenth centuries. The Renaissance was simply a change in the ideas and habits of thought of the people, and it may be regarded as the initial and essential step that contributed to other

A BRIEF INTERPRETATION OF SOME HISTORICAL PATTERNS OF ECONOMIC GROWTH

Ali Ahmed Attiga *

Any realistic interpretation of historical events and their consequences must take into consideration the circumstances in which the events took place. It must attempt to answer questions dealing with when, where, how and why certain events came about. More important, the interpretation should strive to find and verify certain generalizations that seem to characterize the causes, patterns and relationships of the events under investigation.

The interpretation of economic development, however, is more than a mere consideration of events. It involves the understanding of a whole process of modifications and remodifications of man's relationship to his physical and social environment. The process of development is conceived, formulated and carried out by individual and collective efforts. There appears to be nothing natural or inherent about it. It is a man-made process which must be nourished and improved by each succeeding generation. The physical manifestation of economic growth is measured in terms of increasing per capita output and income within any given area.

In this paper we will make an attempt to interpret the many factors that have started the process of economic development in some important areas of the world. The countries which will be considered are: England, France, Germany, Japan, and Russia. It would be very

* Director of Economic Research, Bank of Libya. At present, Dr. Attiga is representing Libya on the United Nations Economic and Social Council.

and a virtually unlimited supply of capital, but cannot really "develop" for lack of human resources. So far as the Hirschman model is concerned, the Libyan case means that "unbalanced" growth, once started, can remain unbalanced for a frighteningly long time.

Indeed, if any of the maxims of the development planner is sustained by the Libyan experience it is, "When in doubt, educate".

permit establishment of new enterprises based on imported raw materials.

General Conclusions

If economic development means a combination of technological progress and capital accumulation that will raise per capita productivity, there is grave danger that Libya will retrogress rather than develop over the next 20 or 30 years. That is, it is unlikely that Libya will accumulate enough productive capital outside the oil sector, and raise productivity enough in the non-oil sectors, to offset the drawing down of oil reserves. Levels of living will of course rise, but essentially through a form of capital consumption. The problem is created, of course, by the shortage of human resources—the extremely limited supply of labor, especially of the skilled variety. From the purely economic point of view, there is probably some combination of big push in education, liberal immigration policy, astute portfolio policy, and conservation that could prevent such retrogression. Politically and administratively such a combination is probably impossible to achieve for any democratic government.

In terms of general theory of underdevelopment, the main conclusion is that the importance of both shortage of capital and of the failure of Say's law can be exaggerated. The implication of the Lewis model is that if capital were as unlimited as labor, growth could go merrily on without let or hindrance. Few countries seemed closer to fulfilling the conditions of his model than Libya before the discovery of oil; but once capital was available in truly large quantities it immediately became apparent that labor, far from being unlimited, was the major bottleneck for growth. Nurkse's model implies that a country with a strong export—that is, one which is a substantial proportion of gross domestic product and whose sales expand at a rate at least as high as target rates of growth of income—should have no particular problems. Failing the strong export, it can still develop satisfactorily if it has a lot of capital and invests on a broad front all at once. Libya has both a strong export

One could also appraise import replacement in terms of skills. A German camera or an Italian car embodies more *meduns* of foreign labor than it costs in Libyan *meduns*, if paid for from oil revenues. The development of Libyan industries thus becomes a way of replacing foreign with domestic skills, as well as replacing foreign with domestic commodities.

Need for a "decision function"

In this particular situation Libya badly needs a "decision function" to which the whole planning operation can be related. Particularly important is the decision with respect to division of oil revenues between immediate improvements in economic welfare and capital accumulation. The sudden access to nationally-owned wealth makes the "incomes policy" the foundation stone on which all other economic policy must be built. The path of subsidized increases in immediate welfare over the next 20 years should be plotted, and the development program designed within the restraint imposed by this path, so as to maximize the stock of capital outside the petroleum sector at the end of the perspective planning period (say 20 years).

The present indications are that per capita income will reach $1,330 by 1985, giving a national income of $4 billion with population of 3 million people. On the assumption that the aggregate capital output ratio is in the neighborhood of three to one, the development problem might then be stated as accumulating a stock of capital outside the petroleum sector amounting to £3 billion. In terms of monetary capital or foreign exchange this task is not particularly difficult; but the rate at which productive domestic capital can be accumulated depends almost entirely on the rate of accumulation of human skills. Solutions must also be found to the problem of finding markets for new industrial products, infusing into the Libyan economy a generally high level of research and technology, and the discovery of additional raw materials, either within Libya's own borders or available at low enough cost to

should be costed for planning purposes in terms of the Libyan factor-cost component. As indicated above, the cost to the Libyan economy, in terms of Libyan factors of production, is probably between 10 and 20 per cent of the oil revenues. Indeed, in the Libyan context a "labor theory of value" makes very good sense, and more rational allocation in terms of man hours, weighted in accordance with the number of hours of education associated with various types of skill. One might devise a new unit of account (a *medun*, let us say), measured in man-education-units.

If costs of possible development projects were calculated in *meduns*, with oil revenues costed in terms of *Libyan meduns*, many would be "profitable". The problem, therefore, is to choose from the wide range of "profitable" projects which should be accorded highest priority, in terms of their contribution to the development goals set forth in the decision function. Two types of opportunity cost should be calculated; first, the opportunity cost of one project, in terms of the contribution to development objectives, of alternative projects which could be undertaken at the same time; and the cost of particular projects, in terms of the contribution that could be made by projects undertaken at a later date, when the supply of human resources is more adequate. In the Libyan case, the evaluation of projects now in terms of projects later is particularly important. For Libya always has the alternatives of investing her foreign exchange obtained through oil revenues in foreign assets, or of holding oil reserves in the ground for future use. A well-construed portfolio policy, aimed at an appropriate balance of safety, liquidity, and high return might yield as much as 5 per cent on the average. At 5 per cent the value of foreign assets would double in 14 years. The increase in value of oil reserves in the ground is, of course, more difficult to forecast; but a part of the Libyan government's "portfolio" might be reserves of its own oil. Moreover, diverting a larger share of oil revenues to foreign investment, or a rigorous conservation policy, are the only effective ways of eliminating inflationary pressure.

The supply of skills, on the other hand, unless supplemented by technical assistance, may be regarded as virtually fixed in the short run. It can grow only so fast as the inadequate educational system produces trained personnel.

Letting "Y" represent national income, "a" represent the output capital ratio, "Q" the stock of capital, "I" investment, "b" the ratio of capital to human resources and "H" the stock of human resources, we can then write,

$$Y = a \cdot Q; \qquad \triangle Y = a \cdot I$$

$$Q = b\,H \qquad\qquad I = b \triangle H$$

$$\triangle Y = a \cdot b \cdot \triangle H$$

In this simplified model the rate of growth of national income depends entirely on the rate of increase in the stock of human resources. Technical assistance which goes directly into the skilled labor force brings an immediate increase in national income. Technical assistance to the educational system or for research and surveys brings an increase in national income after some gestation period. Thus if the oil revenues were reserved for genuine capital formation, the rise of income in Libya would depend solely on the quantity and quality of technical assistance provided.

Need for a new calculus

Under the conditions outlined above, evaluation of development projects in purely financial terms can be very misleading. The usual sort of cost : benefit analysis, in which increases in monetary income generated by a project are compared with the monetary cost associated with it, would lead to an inappropriately conservative development policy. Foreign exchange which becomes available to the Libyan Government through the marketing of oil, and the capital equipment, raw materials or skilled labor obtained with this foreign exchange,

in the model, in order to make fuller use of oil revenue? There are formidable obstacles. First is the massive volume of foreign skills required to run such schemes; second is the possibility of finding outlets on the world market (the domestic market is too small); third is the need to adjust the infrastructure (port facilities, government agencies, banking facilities, etc.) to such a drastic mutation of the economy. We doubt very much the possibility of going much beyond the limits set in the model.

Since Libya has as yet no strong industrial base other than oil, building up an economy which can continue to grow when the oil is exhausted means finding other export industries, where Libya can compete in world markets on the basis of superior skills. The comparative advantage in skills will have to be quite marked to overcome the handicap Libya faces in terms of transport costs. Scientifically oriented industries in which transport costs are negligible come to mind, like electronics and optics. In short, to become independent of oil, Libya, whose main problem is precisely shortage of skills, must contrive to become an exporter of skills embodied in exports. Achieving such a position will require both a very liberal policy towards immigration of scientists and technicians and an enormous "big push" on the education front—which in turn will require immigration of teachers, a matter of the utmost delicacy from the political point of view.

The importance of technical assistance

Capital is now virtually a "free good" in Libya, in two senses. First, the cost of foreign exchange obtained from oil in terms of Libyan factors of production is probably not more than 10 per cent of the value of the oil and probably less than 20 per cent of Libyan revenues from oil. That is, capital obtained by investing oil revenues is close to being costless to the Libyan economy as such. Second, if all oil revenues were used for formation of directly productive capital the marginal productivity of such capital would soon fall to zero and would remain there for a good many years.

(a) The whole domestic investment of the country, private and public sectors together, amounts to 44 per cent of oil revenue in case A (2.8 million barrel/day) and to 62 per cent of oil revenue in case case B (2 million barrel/day). Can we modify the basic assumptions of the model so as to enable the government actually to apply the constitutional rule of spending 70 per cent of oil revenue on development projects? The answer is "no". Even if productivity in industrial sectors increases by 6 per cent per year; even if the labor force grows by 4.6 per cent per year; and even if the government undertakes to finance all domestic capital formation in the country, including all residential buildings and all private plants — *the total investment will fall short of the 70 per cent constitutional rule with an oil production of 2 million barrel or above;*

(b) Under such circumstances, the temptation to increase public or private consumption beyond the limits set in the model will be very great. There is of course the possibility of extending educational and training facilities, thus using oil revenue for "human investment". Other social schemes, such as a public health policy directed to mass preventive medicine, could also be enlarged. On the other hand, additional expenditures of this type would require basic infrastructure (school buildings, roads, dispensaries, etc.) and trained personnel. There are therefore limits to any rapid expansion of these sectors Libya could increase private consumption much beyond the rate of 6 per cent per year through imports; but the economy then becomes more dependent on oil, not less, and exhaustion of oil reserves could lead to a drastic decline in living standards.

(c) Finally, if capital formation and consumption are kept within the limits set in the model, the government must decide whether to allow oil revenue to accrue at such a high rate or conserve reserves in the ground; and it must decide how to invest accumulated foreign reserves of such magnititude.

Enlarging investment capacity

Could the investment capacity be enlarged beyond the limits set

No specific entry has been made for interest on accumulated foreign assets. We have merely entered x on both sides of the equation.

On the expenditure side, the increase in foreign assets for the current year, is a residual, the difference between total resources and the first three terms of expenditure (e and f and g). This is the key figure for which we have been looking all along :

(a) Under assumption A (oil production, 2.8 million b/d), the oil revenue is £307 million, and we find an increase of foreign assets of £237 million, which means that the domestic economy has absorbed only £70 million out of £307 million less than 23 per cent of the oil revenue.

(b) In case B (oil production, 2.0 million b/d), the corresponding figures are £219 million for the oil revenue, £145 million for the increase of foreign assets, and only £74 million out of £219 million i.e. 34 per cent, for the rate of domestic absorption.

In the preceding years, foreign assets will have accumulated in similar fashion. In 1972, to the enormous accumulation of foreign assets we must add the interest "x" from the preceding years. They may easily reach a value of £50 million in case A and, say, £30 million in case B, thus bringing the total annual increase of foreign assets to £287 million and £249 million respectively. This figure would be the equivalent of about $350 per capita, or about half a year's income. The equivalent for the United States would be net foreign investment of $350 billion per year.

Results of projections

It is of course our main finding that, *under the assumptions made in the projection, the rate of accumulation of foreign assets is extremely high.* Examining the "expenditures" side of the equation, we can formulate three main consequences as follows :

rate) over 23 years. This would be considered a high target for many countries in the world. Indeed consumption per capita can hardly rise in such overpopulated countries as the Maghreb group and UAR if they want to save enough for the growth of their economy. For Libya, however, 6 per cent will probably be found to be a low rate, in the sense that with the very high marginal propensity to consume, it will be difficult for the government to limit consumption to these levels. This rate would bring consumption to £200 million in 1972. It goes without saying that this rate is part of the political choices to be submitted to the National Council.

For government consumption (the current expenditures budget) we will adopt the 7 per cent rate already used for government services. This would also be a political choice. We thus obtain a current budget of £96 million, a difficult ceiling to maintain under Libyan conditions.

The accumulation of foreign assets

We can now balance resources and expenditures using equation (2) :

		Hyp. A Mln £	Hyp. B Mln £
	(a) GDP, non oil, market price	340	345
+	(b) Oil revenue	307	219
+	(c) Oil wages less remittances	20	11
+	(d) Interest from past foreign assets	x	x
	Total, resources	667 + x	575 + x
	Equals :		
	(e) Private consumption	200	200
+	(f) Public consumption	96	96
+	(g) GCF, non-oil	134	134
+	(h) Increase, foreign assets	237 + x	145 + x
	Total, expenditures :	667 + x	575 + x

If we compare these figures with the 1964 GDP, we see that Hypothesis A results in an annual rate of increase of 12 per cent for the GDP, whilst Hypothesis B corresponds to a rate of growth of 9.7 per cent. In either case we may say that the economy is growing at full speed, far above any level so far observed in Africa. The non-oil sector progresses at a slightly slower rate, 7.8 per cent—a rate never observed in Africa. Once again, these rates are not a forecast, but are merely the outcome of our assumptions on productivity increases.

Gross capital formation and consumption

We are now in a position to assess the gross capital formation figure. Several methods can be used to make a projection consistent with the GDP and other factors. For the capital intensive industry, we suggested an investment of £100 million over several years preceding 1972. Assuming an upward trend in 1972, investment of this type may amount to a maximum of £40 million (as a comparison, the gas liquefaction plant may cost £ 60 million spread over 2 years, i.e. 30 million per year). With capital/output ratios of 3 for industry and 2 for other sectors, investment in these sectors can be estimated as 31 million. A third component will be an arbitrary figure for investment in agriculture, say £7 million (for so short an interval there can hardly be any rigid capital/output ratio for Libyan agriculture, since most investment will be long-term). Finally, we may assume that as much as £50 million[7] is spent on residential buildings and public works. The total fixed capital formation would be £128 million, to which we will add £ 6 million for increase in stocks. We thus obtain a maximum figure of £134 million as capital formation.

The next choice we have to make is the level of private consumption. This is a policy variable. A growth rate of 6 per cent per year means a doubling of per capita consumption (3 per cent annual

7. This figure is obtained as a residual, assuming a value added of 45 for construction and public work, or else a gross production of 76, from which 26 is deducted as civil engineering already incorporated in the first three components.

Hyp. B : Labor intensive industry :	130,000 Libyans,	6,000 foreign skills
Capital intensive industry :	4,000 Libyans	2,000 foreign skills

It will be noted that the additional production of 30 million £ is obtained by allowing 2,000 more foreign skills than in the preceding case. This is a mere illustrative figure, but it shows that *with a tight manpower domestic market, Libya can only increase production by importing more skills* (and training her own workers); on the condition (which will prove correct) that there is no financing bottleneck. We cannot say that this policy will give more jobs to Libyans, but it will give more highly paid jobs and will decrease the dependence of the economy on oil. On the other hand, the economy will be more dependent on foreign skills—which means that *the two targets, independence from oil and independence from foreign skills, contradict each other.* One of the basic issues of any plan is, therefore, to make a political choice between the two targets.

Finally, we find that by multiplying manpower by productivity, we will get the following industrial production (millions £) :

	Ass'm A	Ass'm B
Labor intensive :	74	79
Capital intensive :	30	30
Total :	104	109

Adding up production figures for all sectors we obtain the GDP :

	At Factor cost		At Market price	
	A	B	A	B
Oil sector :	550	400	550	400
Non-oil sector :	305	310	340	345
Total :	855	710	890	745

skills. This fact has been also taken into account in the other services (bank senior employees, hotel senior employees, etc.), though the rate if immigration has been set much lower in the service sector.

Having found 126,000 to 134,000 workers in the industrial sector, we will *adjust the production to these workers*—an essential feature of the model—and not impose on them, through the oil revenue and the development budget, a rate of activity derived from the 70 per cent rule or otherwise. This procedure will not only be useful for clarifying our own deductions, but it is suggested that this method (or a somewhat more refined method of manpower balance) should be the key rule of planning in Libya. If more money is forced into the industrial sector, wages will increase, inflation will take place, but—the quantity of goods and services that can be produced being rigidly defined by the manpower available and its productivity—*the only result will be that more money will be paid to get the same production.*

If the present productivity were applied to 125,000 workers, we would have industrial output of £50 million. Since we have made the assumption that productivity will increase by 3 per cent per year (more plants, less handicrafts), we will have a production of £77 millions with the same workers. As was suggested earlier, we would raise this figure further by taking into account the high increase of productivity expected from capital intensive projects. On the assumption that around £100 million will be invested during this period on this type of project (an assumption to be tested from the financing angle at a later stage), we could expect a production of £ 30 million[6] in this sector in 1972. In this case, the manpower balance will be as follows :

Hyp. A :	Labor intensive industry :	122,000 Libyans,	6,000 foreign skills
	Capital intensive industry :	4,000 Libyans,	2,000 foreign skills

6. Assuming a capital/output ratio of 3.3.

the need for a long-term policy of increasing supply;

- The growing market for food processing industries based on imports (flour mills, etc.) as well as local production.

Turning to *industry*, the total manpower available can be deducted from a manpower balance derived from the other sectors. Dividing the production figure by the productivity, we obtain the following figures :

Number of workers in 1972 :

Oil (A)	31,000 of which Libyans		26,000 and foreigners	5,000
Oil (B)	22,000 of which Libyans		18,500 and foreigners	3,500
Services & Trade	107,000 of which Libyans		102,000 and foreigners	5,000
Govt. services	83,000 of which Libyans		80,000 and foreigners	3,000
Total manpower : (except industry & transport)		A	208,000 and foreigners	13,000
		B	200,000 and foreigners	11,500
To be compared with: Total Libyan manpower : (non-agriculture)			334,000	
Hence, by difference: Manpower, industry and transport		A :	126,000	
		B :	134,000	

It will be noted that in the oil sector, we have allowed for 5,000 or 3,500 foreigners in hypotheses "A and B" respectively. The figures themselves may be somewhat arbitrary, but they illustrate the fact that in the medium term, i.e. for the next 8 years, no increase of productivity can be expected in the industrial sectors (especially in highly capital intensive sectors like oil), without allowing immigration of foreign

for other services. A different rate would not affect our conclusions since these services appear on both sides of the equation.

The production in *agriculture* results wholly from our assumptions on manpower and productivity. The overall index of productivity, with a 4 per cent annual rate of growth, is 137 per cent, which means that income per farmer will increase only by 37 per cent as compared with 1964, even if productivity actually grows as fast as we are assuming. In other words, the *increase of productivity alone will not do much to reduce the income gap between farmers and city workers.* This situation calls for a policy of massive subsidies to farmers. Otherwise, rural migration would be much faster than we have assumed and rural life might be damaged forever. This is one of the important illustrations given by the model, though full particulars are not given: e.g. compare annual income per farmer, £184, i.e. £ 37 per capita,with average consumption figure per capita given later, i.e. 100 and above, which in turn implies £163 and above per capita in cities. This gives a ratio of 1 to 4.4 for rural/cities levels of living, against 1 to 4 now. The gap is widening.

Agricultural production was about £26 million in 1964 (a good crop year). Thus the figure for 1972 is £31 million. If productivity remained unchanged, if rural migration were faster, or even if rainfall were less in 1972, agricultural production could fall instead of increasing. In a total private consumption of £200 million, food consumption could be of the order of £80 million as compared with basic domestic production of £31 million plus a value added in food processing industry of £ 8 million at most. Thus consumption will be more than twice the production. Yet the population is growing quickly and Libyan incomes are at a level where the income elasticity of demand for food is high. Three conclusions emerge from our analysis of the agricultural sector :

- The need for massive subsidies to farmers ;
- The widening gap between demand for and supply of food and

Projection of the GDP

In order to project the GDP, we will assume arbitrary rates of growth for exogenous sectors, the productive non-oil sectors (agriculture and industry) being considered endogenous sectors. Furthermore, two alternative levels will be tested for oil. The following table gives the targets for the exogenous sectors :

Projection of GDP (Mlns. £L):

Exogenous sectors

Value added by :	1964	1972	Annual Rate of Growth
Oil - hyp. A	166	550	16%
- hyp. B	166	400	11%
Services, rent	24	30	2.8%
others	15	25	6%
Trade, factor cost	27	50	8%
Government services	38	65	7%

The annual rates of growth of oil output (11 and 16 per cent) correspond to the production of 2 and 2.8 million of barrels per day. A low rate of increase has been assigned to the rent of houses (2.8 per cent), implying that rents will fall with the rapid increase in number of houses being built. This assumption reflects government intentions. The "service" sector (hotels, banks, etc.) is growing rapidly (6 per cent—though admittedly less rapidly than in the past, as a result of the policy of diverting workers towards industry. The figure for trade (8 per cent) has been selected to match the rate of growth of consumption. Finally, government services increase at 7 per cent, allowing a 10 per cent rate of growth for education and health and 6 per cent

on the assumption that the labor force in agriculture will grow only by 1 per cent per year, as against 4.6 per cent for the total labor force. This assumption allows for a continuation of the drift from rural areas to cities, but at a pace which will not seriously endanger agricultural production or rural life. Correspondingly, the labor force in the cities will amount to 334,000, an annual increase of 5.7 per cent—the same order of magnitude as was observed in the last few years. This is a very fast rate indeed, if judged by the accumulation of slums in the two main cities of Tripoli and Benghazi.

Increase in productivity

Finally, as a result of a liberal policy of import of foreign skills and a vigorous training program (agricultural extension and vocational training) productivity will increase everywhere, at the following rate :

Agriculture : 4 per cent a year
Oil sector : 5 per cent a year
Industry/Transport : 3 per cent a year
Government services : 3 per cent a year.

A new non-oil, highly productive sector will be established (gas liquefaction, petrochemicals, etc.) so that the overall rate of productivity in industry will be higher than 3 per cent, depending on the size of the latter sector. (We will allow a minimum rate of 6.7 per cent and we will see the requirements in terms of foreign skills.)

The rate of growth of productivity being assigned to the agricultural sector (4 per cent) is likely to prove impossible. However, a lower rate would not greatly alter the results, because of the small share of agricultural production in the GDP.

No increase of productivity has been allowed for private services (other than transport) or for trade. The present level of productivity is artificially high, due to the high profits and high wages in those sectors.

and physical adjustments that such a rate of growth would imply. The purpose of the projection is merely to show the possible consequences of the strain such a rate of growth would impose during the next five years.

Capital being unlimited, the growth of the non-oil economy will depend entirely on manpower and skills available. In other words, the final level of production will depend on the number of Libyan workers, the volume of foreign skills admitted, and the training effort (particularly the efficiency of agricultural extension services and the vocational training schemes) to be accomplished between 1965 and 1972.

To permit the economy to expand at the fastest possible rate, we will make three optimistic assumptions:

Growth of the overall labor force

The labor force will grow faster than total population, by importing foreign workers, increasing the participation rate of the active population or having more women work in cities. In 1964, there were approximately :

140,000 males working in agriculture
214,000 males and females working outside agriculture
354,000 workers, excluding women in agriculture and 32,000 unoccupied workers in cities.

At a natural growth rate of 3 per cent the working population should reach a level of around 450,000 in 1972. We will assume that it reaches a level of 504,000, which implies that more than 54,000 additional workers actually join the labor force—or perhaps as much as 74,000 to 84,000, since technological unemployment is bound to appear in so fast-growing an economy.

Growth of the agricultural labor force

Out of these 504,000 workers, some 170,000 males (and more women) will be assumed to work in agriculture. This figure is based

Subtracting from cost inputs of raw materials and depreciation, we find the wages paid by the companies in Libya.

We then have a simple form of *equation (2):*

Resources : GDP, non-oil sectors
+ Government revenue paid by oil companies
+ Wages, oil (less family remittances)

Expenditures : = Private and public consumption
+ Gross capital formation, non-oil
+ Net increase in foreign assets.

With the oil revenue increasing from year to year, the programming problem for Libya is to determine the optimal allocation of oil revenues among three uses :

(a) Gross capital formation in the non-oil sector

(b) Private and public consumption

(c) Net increase in foreign assets.

The Government has stated that 70% of the oil revenues should be allocated to development; that is, to "gross capital formation of non-oil sectors". As we have seen above, however, there are limits to the absorption of capital imposed by the lack of skills. In order to illustrate these limits, we will attempt to make a projection of the economy, until the end of the next five-year plan, i.e. to 1972. This is not a *forecast,* but a means of illustrating the consequences of two basic assumptions:

(a) The level of oil sales will be between 2 and 2.8 million barrels per day. The first figure, 2 million, is likely to be below the actual 1972 figures (taking into account the present level of 1.7 million and adding expected production of the newer companies). The second, 2.8 million, is likely to be a ceiling figure, but is not extravagant.

(b) The development of the non-oil economy will proceed as fast as possible without inflation. This assumption does not mean that such a rate will actually materialize; nor is it a recommendation. It would probably be better for Libya to allow herself more for the social

We must also take account of possible accumulation of foreign assets from two sources:

(a) If exports exceed imports plus profit transfers, an increase of foreign assets will appear as a residual:

(b) Interest on Libyan assets abroad.

These two terms will be used as policy variables. Their sum will be called the increase in foreign assets.

Substituting the difference "Exports less Imports" as expressed in equation (1) we obtain :

GDP less net profit, oil companies and family remittances, less depreciation of oil capital
= private and public consumption
+ gross capital formation, less gross capital formation in oil sector
+ net increase of foreign assets.

We can now subvided both the gross domestic product and the gross capital formation into two components, i.e.:

- for GDP : GDP, oil and non-oil
- for GCF : GCF, oil and non-oil

The preceding equation then reads;

GDP, non-oil
+ GDP, oil, less net profit, oil companies and family remittances, less depreciation, oil capital
= private and public consumption
+ gross capital formation, non-oil
+ net increase of foreign assets.

In the accounts of oil companies, we find the following balance :

Oil sales = **GDP, oil + inputs**
= Cost + government oil revenue + net profit

It follows that :

GDP, oil less net profit less depreciation of oil capital
= Government oil revenue + (cost less inputs less depreciation oil capital).

for latent entrepreneurship that was already there, although no one recognized it!)

A Projection for the Libyan Economy

In order to clarify the problems Libya will face in her development over the next decade, some illustrative projections may be made. Two basic equations will be used for projections. The first expresses the identity that the *ex post* supply equals the demand: (Equation 1)

- Supply: GDP + imports of goods and services
  (GDP = Gross Domestic Product)

- Demand: = Consumption of goods and services by
  a) the private sector, i.e. Households and
  b) the Government;
  + Gross capital formation, i.e.
  a) GFCF, gross fixed capital formation and
  b) net increase in the stock of livestock and stocks in the trade sector;
  + Exports of goods and services.

The second equation refers to the balance of payments. Exports less imports equal:

- Net factor payments to the rest of the world (mainly transfer of net profits of oil companies
- Net transfers to the rest of the world (mostly family remittances sent abroad by foreigners resident in Libya)
- Less new investments made by foreign companies to Libya (mainly gross capital formation in the oil sector)
- Provision for depreciation of foreign assets in Libya (reimbursement by Libya of capital invested by foreign oil companies)

Thus, exports less imports equal:

+ Net profits from oil companies and family remittances
+ Depreciation of oil capital
— Gross capital formation in the oil sector.

The Long Run Employment Problem

Finally, the development of the petroleum sector does not in itself solve the problems of providing high-productivity employment for the entire Libyan labor force. Indeed, because of the drift to the cities that it prompts, for the moment it has aggravated the employment problem. As will be demonstrated in more detail below, it will be difficult to generate a rate of industrialization that would absorb the entire increase in the labor force; yet if the rate of industrialization is only moderate, while unemployment in the cities is avoided, the increase in the population in the agricultural sector will be such as to make it extremely difficult to raise per capita output in that sector.[5]

Entrepreneurship

Surprisingly enough, entrepreneurship no longer seemed to be a serious bottleneck in the Libyan development situation. The oil industry and a few other large scale enterprises were, of course, essentially foreign undertakings. Italian, Egyptian, Jugoslav and Tunisian entrepreneurship also appeared in small and middle-sized establishments. Most impressive, however, was the upsurge of purely Libyan enterprise, not only in commerce and finance but also in manufacturing. Some of the new activities were directly related to the oil industry—oil drums, gas tanks, desert equipment, trailers, etc.—and some to rising levels of domestic consumption. Some of the most successful entrepreneurs are men of very limited formal education, but the few University graduates among the older generation have also found new outlets for their talents. Indeed the rapidity with which an indigenous entrepreneurial class has appeared raises grave doubts about the validity of the theories of the Weber-Hagen variety, which suggest the need for fundamental and slow-moving socio-cultural change before entrepreneurship can evolve. (Perhaps, however, Hagen would find the beginnings of change in the socio-cultural framework in Libya with the Italian invasion in the 1930's, and argue that the oil discoveries merely provided opportunities

5. The term "industrialization" here means growth of the non-agricultural sector, including services. It should be pointed out, however, that there are severe limitations to the growth of the services sector of a single economy.

If it is regarded as an objective of economic policy to build a Libyan economy that can eventually maintain present levels of consumption without dependence on petroleum production, it is obvious that the situation in 1966 was far indeed from this target.

Creeping Inflation and Reverse Import-Replacement

The Libyan Government is confronted with a dilemma concerning import policy and the checking of inflation. A liberal import policy is the easy way to offset the expansion of the money supply through the growth of petroleum exports. Under current conditions, the sales of oil are tantamount to printing money. In the absence of offsetting increases in imports the present creeping inflation could become a galloping one. On the other hand, a liberal import policy has the effect of destroying Libyan enterprises which have already been established but are unable to compete with imports at the present time. Since the cost in Libyan factors of production is such a small fraction of the value of oil, imports are in a sense subsidized. The question arises as to whether it might not be better to subsidize Libyan enterprises having favorable long run prospects, if only for the training facilities that such going concerns provide to the Libyan labor force.

Instability from the Supply Side

A part of the function of the Libyan Stabilization and Development Agency established in 1952 was to time development expenditures in such a way as to counteract the violent fluctuations in income and employment generated by fluctuations in agricultural production. The basic idea was to stockpile both barley and foreign exchange reserves, so that in drought years income and employment could be provided by accelerating the development program, while food was provided and inflation prevented by selling barley from stocks. The development of the petroleum sector has not reduced the violence of the fluctuations in the agricultural economy, and the dependence on petroleum introduces a new element of instability.

Uncertainty

The Libyan economy is also characterized by an unusual degree of economic uncertainty. The change in the economic situation with the oil discoveries has been so drastic and discontinuous, especially where future prospects are concerned, that little in past experience is useful as a basis for policy decisions. This comment applies particularly to the evaluation of new industrial investment projects. Moreover, the new Libyan economy is very poorly "hedged". Recent growth and prospective growth in the immediate future is dependent almost entirely on the volume of production of petroleum and world market prices of this single export. Neither the value nor the price is predictable with any degree of certainty, particularly in the remote future.

Still a Deficitary Economy

Except that the standards of living have risen substantially and the foreign governments have been replaced by foreign oil companies, Libya is a deficitary economy still. If one estimates the output of *Libyan* factors of production, including in the figure of gross national product only the strictly Libyan contribution to the value of oil production, it is clear that total consumption, public and private, exceeds this production figure. Total imports far exceed exports exclusive of oil, and this gap will increase. By 1966 Libyan imports had increased fourfold since 1957, more than twice as much as the increase in imports into such neighboring countries as Morocco, Tunisia and the United Arab Republic. Per capita imports into Libya even in 1963 were more than four times those of the United Arab Republic or Morocco, and more than three times those of Tunisia. Meanwhile, exports of commodities other than oil have declined, mainly as a result of rising internal consumption. Exports of a few commodities, such as wool, citrus, carpets and tomatoes increased between 1960 and 1964; but the exports of others, such as peanuts, hides and skins, castor seeds, fish, esparto grass, sponges and almonds, fell, in some cases substantially. The budget is in deficit if oil revenues are excluded.

Libya, 1966

At first blush, the discovery of oil in large quantities seems to have transformed the Libyan economic picture almost literally overnight. The Libyan economy of 1966 had a curious "Arabian nights" quality; customary models of analysis of underdeveloped countries seemed irrelevant. Beneath the surface, however, lurked the same fundamental problems as were present in 1952.

Rapid Economic Growth

In the first place, the rate of growth of national income since 1960 has been fantastically high (of the order of 25% per year). This rapid growth is due almost entirely to the impact of a single "leading sector". The rate of population growth is also high, possibly above 3% per year; nonetheless the rate of increase in per capita income is several times as high as the targets set in the more ambitious development programs of other countries.

Factor Endowment

In the second place, Libya now has a very unusual pattern of factor endowment. Libya currently enjoys abundant capital and an abundant supply of foreign exchange. There is for the moment an adequate supply of unskilled labor. On the other hand, there is still a scarcity of known water resources and of known natural resources other than petroleum. Finally, there is a severe shortage of human skills.

In terms of the ordinary neo-classical analysis of factor proportions, therefore, Libya should produce commodities utilizing large amounts of capital, substantial amounts of unskilled labor, very little water or natural resources except oil, and virtually no human skills. The choice of technology in the production of particular commodities should be guided by the same considerations. But where to find commodities or techniques conforming to this peculiar factor endowment?

ployment may exceed half the labor force of some districts when drought is acute. In Benghazi and Tripoli, cyclical unemployment of the kind familiar in advanced countries may also be seen among industrial workers, craftsmen, dock workers, and the like. Finally, there was a substantial amount of "potential" unemployment, in the sense that simple improvements in techniques could release large numbers of workers for absorption into other occupations. Altogether, these various forms of unemployment constituted a substantial reserve of manpower, which could be tapped as economic and social development proceeds. The successive elimination of these various forms of unemployment would be only partially offset by reduced reliance on child labor as education became more widespread.

Economic Development : 1952 -1958

Such development as took place under the six-year plan of 1952-58 was mainly the result of government enterprise, partly because the most important source of capital has been foreign aid granted to and administered by the Libyan government. Total foreign aid in 1954-55 was running in excess of $26,000,000 per year, or more than half the estimated national income.

In 1956, both the British and the American grants were running at even higher rates : the budgetary subvention from the United Kingdom was raised by £250,000 in the fiscal year 1956 and by £750,000 in the following year; American assistance reached $12,000,000 per year, of which $5,000,000 was specifically earmarked for development. The sums earmarked for development alone exceeded 20 per cent of national income; and since all foreign aid relieves both the budget and the balance of payments, the whole amount might be regarded as adding to the financial resources for development. These grants were large only relative to the very low national income; truly large-scale projects were still not possible in Libya. But the lack of natural resources, technical and managerial skills, and entrepreneurship was even then a much more serious bottleneck than lack of capital.

the country. Fezzanese agriculture operated at a deficit. The power plant in Tripoli operated at a deficit; the railways operated at a deficit; the harbour and the gas-works at Tripoli had incurred deficits in several years of the past decade, and so on.

These separate deficits reflected the hard fact that the whole Libyan economy operated at a deficit. The country did not produce enough to maintain even its low standard of living. For four decades, these deficits were made good by foreign governments; by Italy during the thirty years when Libya was an Italian colony; from 1943 to 1952 by the Administering Powers (the United Kingdom in Tripolitania and Cyrenaica, France in the Fezzan);[4] and in the 'fifties by foreign aid and leases of military bases.

Population and Manpower

The manpower problem in Libya took the form of inadequate skill and low productivity, rather than insufficiency of total numbers of workers. Despite the small size of the total Libyan population, there was no evidence that the country is underpopulated relative to its natural resources and existing techniques. Moreover, judging from prewar figures, the ratio of active to total population was higher in Libya than in some other African countries, partly because about one-quarter of the children between ten and fourteen years of age are members of the labor force.

There was, moreover, a large pool of unemployment on which to draw. In the first place, there was a hard core of underemployment and low-productivity employment which probably exceeded one-third of the labor force. This unemployment was aggravated by seasonal fluctuations sometimes reaching 80 per cent of the labor force in the off seasons. In periods of drought, a substantial volume of visible unemployment also appeared in Tripolitania and Cyrenaica. Visible unem-

4. The Ottoman administration apparently succeeded in collecting more in taxes than it spent within the country, but no reliable information is available concerning the relative levels of production and living standards in that period and today.

low-grade sulphur. There was no coal, no water power, and—it was thought—no oil. The labor force was largely unskilled. Any new industries would be handicapped by the distance of Libyan ports from the major European, North African and Middle Eastern centers.

Entrepreneurship

With so little to work with, it was not surprising that vigorous indigenous entrepreneurship was rare. The Libyans themselves were almost entirely confined to agriculture of a rather primitive kind, although the Arab garden was in its way an efficient unit. About one-fifth of the population was nomadic and another fifth semi-nomadic. The only other important occupation of Libyans was textiles and handicrafts. Before the war, a considerable number of Jews were engaged in trading and small enterprises, but post-war emigration resulted in the virtual disappearance of this group. By 1951 only 7,000 Jews were left in the country. Large-scale enterprise, whether in agriculture, industry, commerce, or finance, was mostly in the hands of Italians. The war brought a substantial exodus of Italians, especially from Cyrenaica, and at the time of transfer of sovereignty there were only 50,000 left, mainly in Tripolitania.

It was commonplace among observers of Libyan affairs to describe the economy as "deficitary". There were deficits in the budgets of all three provinces, and of most municipalities; the expected budget surplus of the federal government will be exhausted by grants-in-aid to the provinces. There was a deficit in the balance of trade, whether in commodities alone or in goods and services combined, of all three provinces; this deficit was not met by net receipts from foreign investment, as it might be in an advanced country, but by the grants-in-aid, military expenditures, and investments of foreign powers. The wheat-growing experiment at Barce operated at a deficit; the tobacco-growing scheme launched at the Azienda Tabacci Italiani operated at a small deficit; most of the Italian colonization schemes operated at a deficit, perhaps because they were conceived on too grandiose a scale for the nature of

country. Libya, like other oil-rich countries, now faces the problem of "sowing the petroleum".

Libya, 1952

When Libya became an independent nation under United Nations auspices at the end of 1951, the prospects for Libyan economic and social development were discouraging to Libyans and foreigners alike. It was taken for granted that Libya would need substantial capital assistance from abroad, and technical assistance as well. The Libyan economy seemed to offer distressingly little with which to work. The "expert" view was that for decades to come economic development of Libya must consist largely of raising productivity in agriculture, including animal husbandry. At that time over 80 per cent of the Libyan population was engaged in agriculture and animal husbandry. It seemed unlikely that this proportion would, or even should, drop significantly during the next few years. Agriculture itself faced extraordinary difficulties. For the population of only 1,200,000, Libya appeared at first blush to be a very large country—1,750,000 square kilometers. Some 95 per cent of the people were concentrated in the Tripolitanian coastal plain and in the Cyrenaican and Tripolitanian Jebel. The rest lived mainly in the strings of oases in the Fezzan.

Even in the occupied areas the soil was not good. The rainfall in Tripolitania and Cyrenaica was both inadequate and unreliable. The Fezzan had virtually no rainfall but had underground water near the surface. Expansion of Libyan agriculture clearly required extension of the irrigation area, but the degree to which underground water resources would permit such expansion was not clearly known.

If the prospects for rapid expansion of agriculture were not bright, the prospects for industrialization were still more limited. The basis for industrialization was almost completely lacking. Libya had no known mineral deposits big enough or rich enough to justify exploitation, except for such relatively unimportant things as natron, carnallite, and

become virtually unlimited for the foreseeable future, through the appearance of a strong export (oil), while other resources remain scarce. The conclusions reached, we will find, throw some doubts on the usefulness of either the Hirschman-Lewis and Nurkse models as general theories of underdevelopment.

Few countries have undergone so sudden and drastic a transformation of their economic prospects as Libya. In 1952 Libya seemed to be an almost hopeless case :

> Libya's great merit as a case study is as a prototype of poor country. We need not construct *abstract* models of an economy where the bulk of the people live on a subsistence level, where per capita income is well below $50 per year, where there are no sources of power and no mineral resources, where agricultural expansion is severely limited by climatic conditions, where capital formation is zero or less, where there is no skilled labour supply and no indigenous entrepreneurship. When Libya became an independent kingdom under United Nations auspices (December, 1951) it fulfilled all these conditions. Libya is at the bottom of the range in income and resources and so provides a reference point for comparison with all other countries.[3]

Today Libya is a prototype once again, but it is no longer a prototype of a poor country. It is rather a prototype of unbalanced growth. The average income has surpassed £L160 ($450). On the basis of this single simple measure Libya is already approaching a level comparable to that of some countries which are no longer considered underdeveloped. As in other oil countries, however, such averages can be very misleading. In terms of levels of living of the farmers and unskilled workers who still constitute the bulk of the population, or in terms of levels of health and education, Libya is still clearly in underdeveloped

---

3. Benjamin Higgins, **Economic Development : Problems, Principles, and Policies**, 1st Edition, New York, 1959, p. 26.

ECONOMIC DEVELOPMENT WITH UNLIMITED SUPPLIES OF CAPITAL : THE LIBYAN CASE

*Benjamin Higgins and Jacques Royer**

More than a decade ago Arthur Lewis wrote an influential article on "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour".[1] Despite repeated demonstrations that his assumptions do not fit the facts in most developing countries, similar models continue to be elaborated, such as the recent one by Ranis and Fei.[2] Ragnar Nurkse developed his "balanced growth" theory, on the other hand, on the assumption of "unlimited supply of capital" and lack of strong exports. This model is perhaps even less realistic than the Lewis one; developing countries with anything approaching unlimited supplies of capital are usually in this fortunate situation precisely because they do have a strong export, such as oil. Moreover, Nurkse's advice for cases which fit his assumptions—advance on many domestic fronts at once—is cold comfort for countries, like Libya and other Middle East oil countries, where the domestic market is too small for the most efficient capital intensive techniques to be profitably used over a large number of industrial activities. Hirschman recommends unbalanced growth; but can we be sure that expansion in one sector will generate growth in others? In view of the doubts as to applicability of these theories, it may be worthwhile to examine in some detail an actual case where capital has suddenly

* Benjamin Higgins is the Ashbel Smith Professor of Economics, College of Arts and Sciences, The University of Texas. Jacques Royer is with the Economic Commission for Europe, Division of Research, Geneva.

1. W. Arthur Lewis, "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour", **The Manchester School of Economic and Social Studies**, May 1954.

2. Cf. John Fei and George Ranis, **Development of the Labour Surplus Economy**, Homewood, Ill., 1964; and my Review, in **Economic Development and Cultural Change**, Jan. 1966.

Volume III Autumn 1967 Number 2

TABLE OF CONTENTS

Articles

Page

Economic Development with Unlimited Supplies of Capital : The Libyan Case 1

Benjamin Higgins and Jacques Royer

A Brief Interpretation of Some Historical Patterns of Economic Growth 31

Ali Ahmed Attiga

The Signs of Elasticity and Flexibility Coefficients ; An Analysis Through Matrix Inversion 51

M. M. Saad

Notes and Communications

A Note on Pseudo - Random Numbers 73

Jangeshwar Dutta

A Note About Economic Growth with Unlimited Supply of Capital : a Comment on the Article by Higgins and Royer . . 88

Aziz Katifi

Abstracts of Articles

Agricultural Credit ; with Special Reference to Libya 91

Mokbel Gumei

The Use of Ratios in the Analysis of Financial Statements . . . 94

Mohamed El Sayed Ghobashy

THE LIBYAN

ECONOMIC AND BUSINESS REVIEW

Vol. III No. 2 Autumn 1967

PUBLICATION OF THE CENTER OF
ECONOMICS AND BUSINESS RESEARCH,
FACULTY OF COMMERCE & ECONOMICS
UNIVERSITY OF LIBYA - BENGHAZI

THE NATIONAL PRESS — BENGHAZI